جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

النمو السكانى والتغيرات الاجتماعية الاقتصادية والعمرانية فى مصر خلال الفترة ٢٠٠٦ -٢٠١٧

رقم (٣٠٩) - سبتمبر ٢٠١٩

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (309)

"النمو السكاني والتغيرات الاجتماعية الاقتصادية والعمرانية في مصر خلال الفترة 2006–2017"

سبتمبر 2019

" لم يسبق نشر هذا البحث أو أي منه، ويحظر نشره في أي جهة أخرى قبل اخذ موافقة المعهد كتابة
"الاراء في هذا البحث تمثل رأي الباحثين فقط"

تقديم

تعتبر سلسة قضايا التخطيط والتنمية أحد القنوات الرئيسية لنشر نتاج معهد التخطيط القومي من دراسات وبحوث جماعية محكمة في مختلف مجالات التخطيط والتنمية. يضم المعهد مجموعة من الباحثين والخبراء متنوعي ومتعددي التخصصات، مما يضيف إلى قيمة وفائدة مثل هذه الدرسات المختلفة التي يتم إجراؤها من حيث شمولية التناول والأخذ فى الاعتبار الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، البيئة، المؤسسية، والمعلوماتية وغيرها لأي من القضايا محل البحث.

تضمنت الإصدارات المختلفة لسلسلة قضايا التخطيط والتنمية منذ بدئها في عام 1977 عدداً من الدراسات التي تناولت قضايا مختلفة تفيد الباحثين والدارسين، وكذا صانعي السياسات ومتخذي القرارات في مختلف مجالات التخطيط والتنمية منها على سبيل المثال لا الحصر: السياسات المالية، السياسات النقدية، الإنتاجية والأسعار، الاستهلاك والتجارة الداخلية، المالية العامة، التجارة الخارجية، قضايا التشغيل والبطالة وسوق العمل، التنمية الإقليمية، آفاق وفرص الاستثمار، السياسات الصناعية، السياسات الزراعية والتنمية الريفية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مناهج ونماذج التخطيط، قضايا البيئة والموارد الطبيعية، التنمية المجتمعية، قضايا التعليم،...الخ.

تتنوع مصادر وقنوات النشر لدى المعهد إلى جانب سلسة قضايا التخطيط والتنمية، والمتمثلة فى المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، والتي تصدر بصفة دورية نصف سنوية، وكذلك كتاب المؤتمر الدولي والذي يضم الأبحاث التي تم قبولها أو مناقشتها في المؤتمر، وسلسلة المذكرات الخارجية، وكراسات السياسات، إضافة إلي ما يصدره المعهد من نشرات علمية تعكس ما يعقده المعهد من فعاليات علمية متنوعة.

وفق الله الجميع لما فيه خير البلاد، والله من وراء القصد...

رئيس المعهد

أ.د. علاء زهران

الموجـــز

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في رصد النمو السكاني والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية، لتحديد مستويات وأنماط واتجاهات الأوضاع السكانية والاجتماعية والاقتصادية والإسكانية، خلال الفترة 2006–2017. وتبنت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والأسلوب الكارتوجرافي. وتتكون الدراسة من أربعة فصول تناولت الأوضاع السكانية، والاجتماعية، والاقتصادية، والعمرانية، على الترتيب. واعتمدت الدراسة على بيانات التعدادات السكانية وآخرها في 2017، بالإضافة إلى مصادر البيانات الأخرى حسب الحاجة.

أهم النتائج: ارتفع عدد سكان مصر بين عامي 2006 و2017 من 72.7 إلى 94.8 مليون نسمة. زاد معدل نمو السكان سنويا من 2.04% للفترة 1996–2006 إلى 2.56% للفترة 2006–2017. لا يزال السكان يتركزون في الوادي والدلتا، ولا تزال المأهولة بالسكان حوالي 7.7% فقط. تستحوذ القاهرة على النصيب الأكبر من السكان في 2017 (10.1%). انخفضت نسبة الأمية على المستوى القومي خلال فترة الدراسة من حوالي 30% إلى حوالي 26%. زادت كثافة فصول التعليم الحكومي الابتدائي من 44 طالب/فصل إلى 48 طالب/فصل. وزادت كثافة فصول التعليم الحكومي الإعدادي من 39 طالب/فصل إلى 44 طالب/فصل. وانخفضت نسبة الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي من GDP من 2.8% إلى 2.5%. وتراجع معدل الأسرّة من 21 سرير لكل 10 آلاف مواطن إلى نحو 13.4 سرير لكل 10 آلاف مواطن. وارتفع معدل الأطباء البشريين من 7.3 لكل 10 آلاف مواطن إلى 13.2 لكل 10 آلاف مواطن. ارتفعت نسبة الفقر من 19.6% في عام 2005/2004 إلى 27.8% في عام 2015. وارتفعت نسبة الفقر المدقع من 3.6% في عام 2005/2004 إلى 5.3% في عام 2015. ارتفع عدد المتعطلين من 2.18 مليون متعطل إلى 3.46 مليون متعطل. ارتفع معدل البطالة من 9.1% إلى 11.8%. ارتفع معدل بطالة الذكور من 5.9% إلى 8.2%، ومعدل بطالة الإناث من 19.4% إلى 23.1%. ارتفع معدل بطالة الحضر من 12.2% إلى 14.5%، ومعدل بطالة الريف من 6.9% إلى 9.8%. تناقصت نسبة الأميين في القوى العاملة من 28.9% إلى 18.2%. زادت نسبة الحاصلين على شهادة متوسطة أو مؤهل متوسط فنى من 32.9% مقابل 34.7%. زادت نسبة الحاصلين على مؤهل فوق متوسط وأقل من جامعي من 8% إلى 13.5%. زادت نسبة الحاصلين على مؤهل جامعي وفوق جامعي من 16.9% إلى 19.2%. انخفض نصيب قطاع الزراعة والصيد وتربية الحيوانات من جملة المشتغلين من 32% إلى 25%. زاد نصيب نشاط الصناعات الاستخراجية والتحويلية من جملة المشتغلين قليلا من 11% إلى 12%. زاد نصيب الأنشطة الخدمية المختلفة من جملة المشتغلين من 57% إلى 63%. زادت نسبة اتصال الأسر بشبكة الصرف الصحي ما بين 2006 و 2017 من 46.6% إلى 55.9%. تعانى المناطق الريفية خاصة في محافظات الحدود من انخفاض نسب اتصال الأسر بشبكة المياه.

أهم التوصيات: تبني قضية إعادة توزيع السكان والعمران والأنشطة الاقتصادية، بعيدا عن القاهرة الكبرى بصفة عامة، والعاصمة القاهرة بصفة خاصة. إحياء خطط وبرامج ومشروعات تنمية الصعيد بصفة عامة، وجنوب الصعيد بصفة خاصة. تبني مشروعات وطنية للتشغيل كثيفة العمالة، تركز على إشباع الاحتياجات الأساسية وإحلال الواردات، خارج حدود الوادي والدلتا الحالية. إعادة إحياء مشروع قرى ومدن الظهير الصحراوي، خاصة في الصعيد، وعلى الطريق الصحراوي الغربي، لاتساع الأرضي، وسهولة تضاريسها، وعدم حاجتها إلى كباري على النيل. ضبط النمو العمراني واتجاهاته بما يحقق التوظيف الأمثل للموارد المتاحة ورفع الكفاءة الوظيفية للتجمعات العمرانية. وضع سياسة عمرانية متكاملة لتحقيق التنمية العمرانية المستدامة من خلال إعادة توزيع السكان والارتقاء بالبيئة العمرانية القائمة، الاحتياج إلى تطوير مخططات التنمية العمرانية والحيز العمراني للقرى والمدن المصرية.

الكلمات الدالة: النمو السكاني، السكان والتنمية، التوجهات السكانية، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التباينات الإقليمية، التنمية العمرانية.

فريق البحث

الهيئة العلمية من داخل المعهد:

الأستاذ الدكتور/ عزت زيان (الباحث الرئيس)	
الأستاذ الدكتور/ أحمد عبد العزيز البقلي	
الاستاذ الدكتور/ حامد هطل	
الدكتورة/ عزة يحي حسن	
الدكتور/ أحمد سليمان	
الهيئة العلمية من خارج المعهد:	
الدكتورة / أمل زكريا	
الدكتورة / ابتهال أحمد عبد المعطي	
الهيئة العلمية المعاونة:	
م. عادل شحاتة (باحث مساعد)	
أ. رضوى عطية (باحث مساعد)	
الهيئة الإدارية من داخل المعهد:	
أ. زينب أحمد عبد العظيم (لوجيستيات)	

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	1
1. أهمية البحث والمستفيدون	1
2. أهداف البحث	2
3. منهجية وأساليب البحث	2
4. خطة الدراسة	3
5. مصادر البيانات ومحدداتها	4
6. الدراسات السابقة	4
الفصل الأول: النمو السكاني والتغير في خصائص السكان، مصر، 2006–2017	**27–10**
مقدمة	10
1–1 تطور عدد سكان مصر	10
1–2 التغير في توزيع السكان على المحافظات	11
1–3 التغير في الخصائص السكانية	13
1–3–1 التغير في الهيكل العمري	14
1–3–2 التغير في الهيكل النوعي	15
1–3–3 التغير في مؤشرات الحالة التعليمية	16
1–3–4 التغير في مؤشرات الحالة الصحية	20
1–4 التوجهات السكانية في مصر	23
خاتمة	26
الفصل الثاني: النمو السكاني والتغيرات الاجتماعية، مصر، 2006–2017	**54–28**
مقدمة	28
2–1 الحالة التعليمية في المحافظات المصرية	28
2–1–1 الحالة التعليمية للسكان	29
2–1–2 الخدمات التعليمية	33
2–1–3 الإنفاق العام على التعليم	40
2–2 الحالة الصحية في المحافظات المصرية	41
2–2–1 الحالة الصحية للسكان	41
2–2–2 الخدمات الصحية	43
2–2–3 الإنفاق العام على الصحة	45
2–3 مستوى المعيشة في المحافظات المصرية (الفقر)	46
2–3–1 مؤشرات الفقر في مصر	47

خاتمة	53
الفصل الثالث: النمو السكاني والتغيرات الاقتصادية، مصر، 2006-2017	80-55
مقدمة	55
3-1 القيمة المضافة على مستوى المحافظات	55
3-2 القوى العاملة على مستوى المحافظات	58
3-2-1 التغير في حجم وتوزيع القوى العاملة والمشتغلين والمتعطلين	58
3-2-2 خصائص القوى العاملة وفقاً للحالة التعليمية والنشاط الاقتصادي	62
3-2-3 متوسطات الأجور على مستوى الأنشطة والمحافظات	67
3-3 متوسط الدخل والإنفاق السنوي للأسرة	69
3-4 معدل اتصال الأسر بالمرافق العامة حسب المحافظة، والريف والحضر.	76
خاتمة	78
الفصل الرابع: النمو السكاني والتنمية العمرانية، مصر، 2006-2017	101-81
4-1 التنمية العمرانية على المستوى القومي	81
4-1-1 تطور تمركز الاستقرار السكاني في العمران المصري	81
4-1-2 معدلات النمو السكاني للمدن	82
4-1-3 معدلات التغير السكاني للمدن	83
4-2 الأنشطة الاقتصادية بحضر الجمهورية	85
4-3 البعد المكاني لحضر الجمهورية	87
4-3-1 الكثافة السكانية (نسمة/كم2 من المساحة المأهولة)	87
4-3-2 نمط التوزيع المكاني للتجمعات العمرانية بالمحافظات	88
4-3-3 الفئات الحجمية للتجمعات الحضرية	88
4-3-4 تصنيف مراكز المدن طبقا لميزات الهجرة	89
4-4 مؤشرات التنمية العمرانية على المستوى المحلي	90
4-5 تحديات إدارة التنمية العمرانية	93
4-6 فرص التنمية العمرانية على المستوى القومي لتحقيق الاستدامة	102
خاتمة	104
النتائج والتوصيات	105
الملخص	107
المراجع	112
الملاحق	115

قائمة الجداول

عنوان الجدول	الصفحة
جدول (1–1) توزيع السكان حسب المحافظات 2006، 2017	12
جدول (1–2) التغير في الهيكل العمري للسكان ما بين 2006–2017	14
جدول (1–3) التغير في الهيكل النوعي للسكان ما بين 2006–2017	15
جدول (1–4) التغير في أعداد ونسب الأميين للسكان ما بين 2006–2017	17
جدول (1–5) التغير في أعداد الحاصلين على شهادات عليا من السكان ما بين 2006–2017	19
جدول (1–6) التغير في الحالة الصحية للسكان ما بين 2006–2017	22
جدول (2–1) التوزيع النسبي للسكان (10 سنوات فأكثر) وفقا للحالة التعليمية بين تعدادي 2006 و2017 على مستوى المحافظات	32
جدول (2–2) أعداد المدارس والفصول في التعليم قبل الجامعي بين عامي 2008/2007 و2017/2016 على مستوى المحافظات	34
جدول (2–3) أعداد التلاميذ في التعليم قبل الجامعي بين عامي 2008/2007 و2017/2016 على مستوى المحافظات	36
جدول (2–4) متوسط كثافة الفصل في التعليم الحكومي بين عامي 2007/2006 و2017/2016 على مستوى المحافظات	39
جدول (2–5) الإنفاق العام على التعليم (وفقا للحساب الختامي للموازنة العامة)	41
جدول (2–6) معدل وفيات الأطفال الرضع والأطفال أقل من خمس سنوات	43
جدول (2–7) أهم مؤشرات مؤسسات الخدمات الصحية في مصر بين عامي 2006 و2016	45
جدول (2–8) الإنفاق العام على الصحة من إجمالي الإنفاق العام وفقا لختامي موازنة عامي 2007/2006 و2017/2016	46
جدول (2–9) اتجاهات النمو السكاني ونسبة الفقر في محافظات مصر	50
جدول (2–10) اتجاهات النمو السكاني ونسبة الفقر المدقع في محافظات مصر	52
جدول (3–1) التوزيع النسبي للقيمة المضافة والأجور وفائض التشغيل على مستوى المحافظات وفقاً للحسابات الإقليمية 2013/2012	56
جدول (3–2) قوة العمل وفقاً للنوع وتوزيعها على مستوى المحافظات عامي 2007 و2017	59
جدول (3–3) معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي ومعدل التشغيل على مستوى المحافظات عامي 2007/06 و 2017	60
جدول (3–4) معدل البطالة وفقاً للنوع على مستوى المحافظات عامي 2007 و 2017	62
جدول (3–5) التوزيع النسبي لقوة العمل (15 – 64 سنة) وفقاً للحالة التعليمية في المحافظات عام 2007	64
جدول (3–6) التوزيع النسبي للمشتغلين طبقاً للنشاط الاقتصادي بالمحافظات عامي 2007 و2017	66
جدول (3–7) توزيع الدخل وفقاً لمصادره في ريف وحضر الجمهورية عامي 2005/2004 و 2015/2014 (بالجنيه)	69
جدول (3–8) متوسط الدخل والإنفاق السنوي بالجنيه للأسرة على مستوى المحافظات 2015/2014	71
جدول (3–9) التوزيع النسبي لمتوسط إنفاق الأسرة السنوي بالحضر والريف على أقسام الإنفاق الرئيسية عامي 2005/2004 و 2015/2014	72
جدول (3–10) نسبة الاستهلاك/الإنفاق على أقسام الإنفاق الأساسية إلى إجمالي الإنفاق الكلي للأسرة وفقا للمحافظات عام 2015/2014	73
جدول (3–11) التوزيع النسبي للأسر وفقاً لنوع حيازة المسكن على مستوى المحافظات وفقاً لتعداد 2017 (%)	75
جدول (3–12) نسبة الأسر المتصلة بالشبكة العامة (الكهرباء/المياه/الصرف الصحي) بمحافظات الجمهورية في تعدادي 2006 و 2017	77
جدول (4–1) معدلات تغير سكان المدن في الفترة بين عامي 2006–2017	85
جدول (4–2) الفئات الحجمية للمدن عام 2017	89
جدول (4–3) مؤشرات التنمية العمرانية على المستوى المحلي	91
جدول (4–4) تحديات التنمية العمرانية بجمهورية مصر العربية	94

قائمة الأشكال

عنوان الشكل	الصفحة
شكل (1-1) تطور عدد السكان في مصر خلال الفترة من 1800 إلى 2017	11
شكل (1-2) التوزيع النسبي للسكان على المحافظات عام 2017	12
شكل (1-3) التغير في الهيكل العمري للسكان ما بين 2006-2017	14
شكل (1-4) التغير في الهيكل النوعي للسكان ما بين 2006-2017	15
شكل (1-5) التغير في نسبة الأمية للسكان ما بين 2006-2017	17
شكل (1-6) نسبة التغير في عدد الحاصلين على شهادات عليا ما بين 2006-2017	19
شكل (1-7) التغير فى معدل وفيات الأطفال الرضع (لكل ألف مولود حي) على مستوى المحافظات عام 2017	21
شكل (1-8) التغير فى معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل ألف مولود حي) على مستوى المحافظات عام 2017	21
شكل (2-1): التوزيع النسبي للسكان (10 سنوات فأكثر) وفقا للحالة التعليمية بين تعدادي 2006 و2017	30
شكل (2-2): تطور أعداد المدارس والفصول بين عامي 2007/2006 و2017/2016	33
شكل (2-3): تطور أعداد التلاميذ بين عامي 2008/2007 و2017/2016	35
شكل (2-4): تطور كثافة الفصول بين عامي 2007/2006 و2017/2016	38
شكل (2-5): توقع البقاء على قيد الحياة وفقا للنوع في عامي 2006 و2017	42
شكل (2-6): نسبة الفقر في مصر 2005/2004- 2015	47
شكل (2-7): نسبة الفقر المدقع في مصر 2000/1999- 2015	48
شكل (2-8): نسبة الفقر في مصر وفقا للمناطق الجغرافية 2005/2004-2015	49
شكل (2-9): التوزيع النسبي للسكان والفقراء في محافظات مصر	51
شكل (3-1): التوزيع النسبي للقيمة المضافة والسكان على مستوى المحافظات وفقاً للحسابات الإقليمية 2013/2012	57
شكل (3-2): التوزيع النسبي للقوى العاملة بين المحافظات في عام 2017	58
شكل (3-3): توزيع القوى العاملة وفقاً للحالة التعليمية على مستوى الجمهورية 2007 و 2017	63
شكل (3-4): توزيع المشتغلين وفقاً للنشاط الاقتصادي على مستوى الجمهورية 2007 و 2017	65
شكل (3-5): متوسط الأجر الأسبوعي وفقاً للنشاط الاقتصادي والمحافظة في عام 2007	67
شكل (3-6): متوسط الأجر الأسبوعي وفقاً للنشاط الاقتصادي والمحافظة في عام 2017	68
شكل (3-7): التوزيع النسبي للدخل وفقاً لمصادره في ريف وحضر الجمهورية(%) 2005/2004 و 2015/2014	70
شكل (3-8): التوزيع النسبي للأسر وفقاً لنوع حيازة المسكن على مستوى الجمهورية وفقاً لتعداد 2017	74
شكل (3-9): معدل اتصال الأسر بشبكة مياه الشرب وفقاً لنتائج تعداد 2017	76
شكل (3-10): معدل اتصال الأسر بشبكة الصرف الصحي وفقاً لنتائج تعداد 2017	78
شكل (4-1): تطور نسب التحضر في محافظات مصر خلال الفترة 1927-2017	94

قائمة الملاحق	صفحة
ملحق (1) المدن التي حققت معدلات نمو سكاني (3 % فأكثر) بين الفترات التعدادية 1976–2017	115
ملحق (2) تنوع الأنشطة الاقتصادية بالمحافظات المصرية عام 2006	115
ملحق (3) حجم السكان بالنسبة للمساحة المأهولة 2017	116
ملحق (4) نمط التوزيع المكاني للتجمعات العمرانية	117
ملحق (5) الفئات الحجمية للتجمعات العمرانية الحضرية	117
ملحق (6) تصنيف فئات الحراك السكاني اعتمادا على الهجرة للمراكز في الفترة بين 1996 و2006	118
ملحق (7) التوزيع النسبي للسكان بين الحضر والريف على مستوى محافظات الجمهورية (2017)	118
ملحق (8) معدل البطالة بالمحافظات عام 2017	119
ملحق (9) تداعى الأداء الاقتصادي	119
ملحق (10) نسبة الوحدات الشاغرة على مستوى الجمهورية طبقاً للفئات الحجمية للمدن	120
ملحق (11) توزيع وحدات المباني العادية للسكن طبقا للاستخدام الحالي لريف المراكز بالجمهورية عام 2017	120
ملحق (12) توزيع وحدات المباني العادية للسكن طبقا للاستخدام الحالي لمدن الجمهورية عام 2017	120
ملحق (13) نسبة أطوال الطرق المرصوفة لإجمالي الطرق بالمحافظات عام 2017.	121
ملحق (14) نصيب الفرد من كمية مياه الشرب المستهلكة (لتر. يوم/فرد) عام 2017	121
ملحق (15) نصيب الفرد من طاقة الصرف الصحي (لتر. يوم/فرد) عام 2017	121
ملحق (16) نصيب الفرد من الكهرباء المستخدمة في الانارة (ك.و.س سنويا/للفرد) عام 2017	122
ملحق (17) بعض نماذج التجمعات الريفية والعزب الملاصقة والمحيطة بالمدن	122
ملحق (18) توزيع نسبة عدد سكان المناطق (غير الآمنة) طبقا لدرجات الخطورة إلى إجمالي المناطق بكل مدينة	123
ملحق (19) توزيع نسبة عدد المناطق ومساحة وعدد سكان المناطق(غير الآمنة) على مستوى الجمهورية	123
ملحق (20) توزيع المناطق العشوائية غير الآمنة وغير المخططة 2017	123
ملحق (21) نسبة مساحة المناطق غير المخططة طبقا لتصنيف المدن	124
ملحق (22) توزيع المناطق (غير المخططة) طبقا للمساحة (فدان) على مستوى المحافظات	124
ملحق (23) نسبة الأسواق العشوائية حسب المحافظة	125
ملحق (24) ريف المراكز التي تنخفض بها نسبة الأسر المتصلة بشبكة الكهرباء عن متوسط ريف الجمهورية	125
ملحق (25) المدن التي تنخفض بها نسبة الأسر المتصلة بشبكة الكهرباء عن متوسط حضر الجمهورية	125
ملحق (26) ريف المراكز التي تنخفض بها نسبة الأسر المتصلة بالشبكة العامة لمياه الشرب عن متوسط ريف	126
ملحق (27) المدن التي تنخفض بها نسبة الأسر المتصلة بالشبكة العامة لمياه الشرب عن متوسط حضر الجمهورية	126
ملحق (28) كمية مياه الشرب المنتجة والمستهلكة على مستوى المحافظات (ألف م3/يوم)	127
ملحق (29) القدرة الفعلية لمحطات الصرف الصحي وكمية المياه المعالجة للصرف على مستوى المحافظات 2017 (ألف م3/يوم)	127
ملحق (30) كمية الكهرباء المستخدمة للإنارة (مليون ك.و.س) على مستوى المحافظات 2017 (ألف م3/يوم)	127
ملحق (31) تكلفة الوحدة السكنية (الإسكان المتوسط) بالألف جنيه حتى مايو2017	128
ملحق (32) تكلفة الوحدة السكنية (الإسكان الاجتماعي) بالألف جنيه حتى مايو2017	128
ملحق (33) نطاقات الموارد الواعدة على المستوى القومي	129

مقدمة

إن ارتفاع معدل النمو السكاني من ناحية، والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية خلال السنوات العشر الأخيرة، وارتفاع وزيادة معدلات الهجرة وزيادة الكثافات السكانية في المناطق الحضرية من ناحية أخرى، أدت إلى ظهور العديد من القضايا والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية، كالنمو العشوائي للمدن وضعف الخدمات والمرافق الأساسية والزيادة في نسب الجرائم وسوء الأوضاع المعيشية لسكان هذه المراكز الحضرية والريفية.

إن السكان هم هدف التنمية وغايتها، وتعتمد رفاهية السكان على طبيعة التوازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وتعتبر الدراسات السكانية وتوزيع وخصائص السكان ذات أهمية كبرى في تحقيق هذا التوازن، وتحديد الاحتياجات المستقبلية من التنمية العمرانية وتحديد السياسات السكانية والتوجهات الاستراتيجية لتعزيز فرص الاستثمار ودعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة.

وتتمثل مشكلة البحث الرئيسة في "محاولة تحقيق فهم أفضل للمسألة الجدلية القديمة الجديدة والمتجددة، المتعلقة بطبيعة العلاقات المتبادلة بين النمو السكاني والتنمية"، وذلك من خلال استعراض ما توصلت إليه الأدبيات السابقة من ناحية، والاعتماد على آخر البيانات المتاحة من ناحية أخرى. وما إذا كان يمكن أن تساير استراتيجيات وسياسات وبرامج ومشروعات التنمية المستدامة هذا الحجم الكبير والنمو المرتفع والسريع للسكان، على اعتبار أن أربعة فئات عمرية خمسية على الأقل قد ولودوا بالفعل! ولا يمكن التعامل معهم إلا كمعطاة طوال العشرين سنة القادمة على الأقل، وهو ما يغطي أربع خطط خمسية قادمة على الأقل!

1. أهمية البحث والمستفيدون

تعتبر الدراسات الخاصة بنمو السكان وتوزيعهم وخصائصهم من الأمور المهمة المتعلقة بالتخطيط الإقليمي بصفة خاصة، وذات العلاقة بالتنمية الاقتصادية بصفة عامة، إذ أنه من خلال هذه الدراسات يمكن توقع النمو السكاني خلال السنوات المقبلة، ويعتبر أحد المؤشرات المهمة في تحديد احتياجات السكان من متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية من استعمالات الأراضي المختلفة وتحسين جودة الحياه للسكان.

مثل تلك الدراسات هي مدخلات مهمة لعمل كثير من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وتأتي على رأس القائمة: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، والمنوط بها إعداد الاستراتيجيات وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تعتبر نتائج الدراسة من المصادر المهمة لمتابعة وتقييم الخطط السكانية على المستويين القومي ومستوى المحافظات، والتي ترتبط بمهام كل من: وزارة الصحة والسكان،

وزارة التنمية المحلية، وزارة الإسكان والمرافق والمحتمعات العمرانية، وزارة القوة العاملة والهجرة، المجلس القومي للسكان، ودواوين عموم المحافظات المختلفة.

كما تعتبر مثل هذه الدراسات مدخلات مهمة للباحثين في مجالات التنمية المختلفة، وكذلك وحدات القطاع الخاص التي تحتاج إلى معرفة مناطق التركز السكانى الحالية والمتوقعة لتوطن أنشطتها.

2. أهداف البحث

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في تسليط الضوء على مستويات وأنماط واتجاهات النمو السكاني، والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية، بهدف التعرف على تغيرات الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية، ومؤشرات مستويات المعيشة. إضافة إلى بيان المؤشرات العمرانية ودورها في قياس الفوارق الإقليمية على مستوى المحافظات، أو الريف والحضر وانعكاساتها على المجتمع، ثم تحديد تأثير النمو السكاني المتوقع على التنمية العمرانية. وينبثق من هذا الهدف الرئيس عدد من الأهداف الفرعية كما يلي:

1- تحديد مستويات وأنماط واتجاهات ومكونات النمو السكاني على المستويين القومي والإقليمي.
2- تحليل تطور الأوضاع الاجتماعية للسكان على المستويين القومي والإقليمي، خاصة المستويات التعليمية والصحية والمعيشية.
3- دراسة التغيرات الاقتصادية على مستوى المحافظات من حيث توزيع القيمة المضافة، ومشاركة القوى العاملة في الأنشطة الاقتصادية، ومستويات وتوزيع الدخل والإنفاق.
4- استعراض الأوضاع الراهنة والاحتياجات المتوقعة في مجال النمو والتنمية العمرانية على مستوى المحافظات والريف والحضر والمدن.
5- تقديم نتائج يمكن أن تبنى عليها توصيات عملية تطبيقية تساعد الجهات المستفيدة في صياغة استراتيجياتها وسياساتها وبرامجها ومشروعاتها لحل المشكلات المتعلقة بالسكان والتنمية، على المستويين القومي والإقليمي.

3. منهجية وأساليب البحث

نظرا لطبيعة أهداف البحث، سوف يعتمد هذا البحث على **المنهج الوصفي التحليلي** وذلك من أجل تحقيق هدف وصف وتحليل مستويات وأنماط واتجاهات ومصادر النمو السكانى ، وتغيرات الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية للسكان حسب المحافظات. حيث يبدأ بالوصف والتحليل على المستوى القومي بين التعدادين، ثم النزول إلى مستوى الريف والحضر في حالة توفر البيانات، وانتهاء بمستوى المحافظات حسب ترتيبها المتبع في الدراسات السكانية، بداية من المحافظات الحضرية، ثم محافظات الدلتا،

فمحافظات الصعيد مرتبة من الشمال إلى الجنوب، شاملة الأقاليم الداخلية (شمال، وسط، جنوب)، ثم انتهاء بالمحافظات الصحراوية.

4. خطة الدراسة

وتنقسم الدراسة إلى أربعة فصول، بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة على النحو التالي:

يستعرض **الفصل الأول** النمو السكاني والتغير في خصائص السكان في مصر بالتركيز على الفترة 2006–2017، حيث يستعرض تطور عدد سكان مصر؛ والتغير في الهيكل العمري والنوعي للسكان؛ والتغير في توزيع السكان على المحافظات وعلى مستوى الحضر والريف؛ والتغير في العوامل المؤثرة على النمو السكاني، وهي معدلات المواليد ومعدلات الوفيات، وصافي اتجاهات الهجرة.

ويتناول **الفصل الثاني** النمو السكاني والتغيرات في الخصائص الاجتماعية للسكان في مصر، مع التركيز على الحالة التعليمية، والخدمات التعليمية المتاحة، والإنفاق العام على التعليم؛ ثم ينتقل إلى الحالة الصحية للسكان، والخدمات الصحية الصحية المتاحة، وحجم الإنفاق العام على الصحة؛ ويختتم بتناول مستوى المعيشة في المحافظات المصرية من خلال مؤشرات الفقر في مصر.

ويتعرض **الفصل الثالث** للنمو السكانى والتغيرات الاقتصادية على مستوى المحافظات، إذ يتناول القيمة المضافة؛ ومؤشرات القوى العاملة، من حيث التغير في حجم وتوزيع القوى العاملة والمشتغلين والمتعطلين، وخصائص القوى العاملة وفقاً للحالة التعليمية والنشاط الاقتصادي، ومتوسطات الأجور على مستوى الأنشطة، ومتوسط الدخل والإنفاق السنوي للأسرة.

ويختتم **الفصل الرابع** بدراسة النمو السكاني والتنمية العمرانية من حيث تطور تمركز الاستقرار السكاني في العمران المصري، والحراك الحضري للمدن، وتنوع الأنشطة الاقتصادية بالحضر، والبعد المكاني للحضر، والكثافة السكانية في المساحة المأهولة؛ ونمط التوزيع المكاني للتجمعات العمرانية بالمحافظات، من حيث الفئات الحجمية للتجمعات الحضرية، وتصنيف مراكز المدن طبقا لميزات الهجرة؛ وقضايا وتحديات إدارة البيئة الحضرية والتنمية العمرانية، من حيث مؤشرات التنمية العمرانية على المستوى المحلي، ومؤشرات البيئة السكنية للعمران العمرانية، ومؤشرات كفاءة البيئة العمرانية، والتدهور العمراني وتدنى جودة الحياة في المدن القائمة، ومؤشرات الحرمان والحصول على الخدمات العامة الأساسية، ومعدلات استهلاك الكهرباء والمياه وطاقة الصرف الصحي؛ وتكاليف الحصول على وحدة سكنية، ويختتم بعرض فرص التنمية العمرانية على المستوى القومي لتحقيق الاستدامة.

5. مصادر البيانات ومحدداتها

تركز الدراسة في الأساس على الفترة الزمنية 2006–2017، وهي الفترة التي يغطيها آخر تعدادين للسكان، ومن ثم فإن المصدر الرئيس للبيانات هو "التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت"، وتستعين الدراسة بمصادر رسمية أخرى مثل كتاب الإحصاء السنوي والمسوح السكانية المختلفة حسب الحاجة. وبناء على ذلك، لم تتوافر بيانات عن الهجرة الداخلية من التعداد الأخير، مما يؤثر على تفسير التغيرات على مستوى المحافظات. هذا بالإضافة إلى عدم توافر بيانات بعض المؤشرات على مستوى الريف والحضر أحيانا، مما يحول دون التحليل على هذا المستوى أيضا.

6. الدراسات السابقة

في ضوء استمرار الجدل حول العلاقة التبادلية بين السكان والتنمية – بتعريفاتها المختلفة من التنمية الاقتصادية حتى التنمية المستدامة – وما إذا كان "السكان يلتهمون ثمار التنمية"، أم أن السكان – أو جزءا منهم وهم الاقتصاديين والمخططين والمنظمين – هم من يخططون ويحققون هذه التنمية ويوزعون ثمارها بعدالة أو بدونها، تحاول الدراسة الاستفادة من عدد من أشهر الأعمال السابقة في مجال العلاقة بين السكان والتنمية، والتي تتناول الجوانب النظرية للمشكلة بصفة عامة، وتركز على الحالة المصرية بصفة خاصة. ونظرا لأن الحالة المصرية تعتبر فريدة من جوانب عديدة، من حيث النمو السكاني والخصائص الاجتماعية الاقتصادية والعمراينة، بصفة عامة، والتوزيع الجغرافي الإقليمي بصفة خاصة، فقد اقتصرت الدراسات السابقة على عدد قليل من الدراسات العربية ذات الصلة المباشرة.

– زكي، رمزي (1984) "المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة"، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والعلوم والآداب، (سلسلة عالم المعرفة، 84).

نشر هذا العمل الموسوعي الفردي في أوائل ثمانينات القرن العشرين في واحدة من أشهر السلاسل المعرفية العربية، ركز فيه الباحث على الجوانب النظرية والفكرية والفلسفية لموضوع العلاقة التشابكية بين السكان والتنمية، من المنظورين التاريخي والجغرافي.

– وكانت أهم النتائج كما يلي:

- تتمثل المشكلة في أنها سباق بين النمو السكاني المرتفع وجمود وتخلف التشكيلات الاجتماعية المهيمنة بالبلاد المتخلفة التي عجزت عن تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي لشعوبها.

- لا تتمثل المشكلة في سباق غير متكافئ بين نمو السكان من ناحية والموارد المحدودة من ناحية أخرى.
- فشلت التشكيلات الاجتماعية السائدة في توفير الغذاء والكساء والتعليم والخدمات الصحية وفرص العمل.
- الحقائق السكانية للمشكلة ليست إلا "ترمومتر أصم" يشير إلى ارتفاع درجة حرارة "المريض"، دون أن يشخص حقيقة "المرض".
- استطاعت الدول المتقدمة اجتياز مرحلة "الانفجار السكاني" من خلال تغيير الظروف الاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيش فيها الأسرة.

- العيسوي، إبراهيم (1985) "انفجار سكاني أم أزمة تنمية؟: دراسة في قضايا السكان والتنمية ومستقبل مصر"، القاهرة: دار المستقبل العربي.

نشر هذا العمل ضمن مشروع "مشروع ايدكاس 2000" برعاية ""جهاز تنظيم الأسرة والسكان" في أوائل الثمانينيات، حيث تناول التشابكات السكانية التنموية، ودور السكان في المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، ومستقبل السكان والتنمية، وقدم فيه تصورات مستقبلية للسكان والتنمية في مصر.

- وكانت أهم النتائج كما يلي:

- ليس من المستساغ في ضوء المعرفة الحالية القول بأن النمو السكاني السريع هو سبب التخلف، أو حتى أحد أسبابه الرئيسة. فالزيادة السكانية ظاهرة لاحقة للتخلف وليست سابقة عليه وما يقترن به من فقر.
- إن الأثر الصافي (للآثار السلبية والإيجابية) للنمو السكاني على التنمية ما زال محل جدل غير محسوم.
- من الخطأ الاعتقاد بأن خفض معدلات النمو السكاني يمكن أن يضع نهاية لكل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، ويرفع عن كاهل المجتمع ما يمكن اعتباره أعباء مترتبة على النمو السكاني بمعدلات مرتفعة.
- أدى ارتفاع معدل النمو السكاني في مصر في أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى ظهور هيكل سكاني شاب يؤدي إلى الاحتفاظ بمعدل المواليد مرتفعا لفترة غير قصيرة، حتى إذا انخفضت الخصوبة في الحال.
- إن تطور الوضع السكاني في مصر لا يبرر الصورة المستقبلية القاتمة التي يرسمها من يتحدثون عن الانفجارات والقنابل السكانية.
- إن توقع اتجاه معدل المواليد إلى الانخفاض مستقبلا يجب ألا يكون مدعاة للاستكانة والتقاعس عن بذل أقصى الجهود. لأن آثار هذا الانخفاض على عدد السكان وقوة العمل لن تبدأ بالظهور إلا في أواخر العقد الثاني من القرن 21.

– عمار، حامد (1992) " التنمية البشرية في الوطن العربي: المفاهيم – المؤشرات – الأوضاع"، القاهرة: سيناء للنشر؛ قبرص: الصقر العربي للإبداع.

قدم هذا العمل في مطلع تسعينيات القرن العشرين، وذلك قبيل ظهور تقارير التنمية البشرية القطرية، حيث ساهم في إرساء المفاهيم وتقديم المؤشرات وتقييم الأوضاع. مع ما هو معروف من أن هذا المصطلح يدخل البعد السكاني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

– وكانت أهم النتائج كما يلي:

إن التخطيط للتنمية ينبغي أن يتجه إلى التنمية البشرية باعتبارها هدفا ووسيلة. والتنمية البشرية لا تتم إلا من خلال إشباع متنام للحاجات الإنسانية بتكاملها وتشابكاتها. وتبدأ استراتيجية التنمية المتجهة إلى الوفاء بالاحتياجات الإنسانية بتحسين مستوى معيشة الفئات الفقيرة والهامشية لتتمكن من الاندماج والمشاركة في مسيرة التنمية. ويعني هذا توفير المزيد من السلع والخدمات وتحسن كفاءتها وعدالة توزيعها. وذلك بوتيرة متنامية تتطلبها الزيادة في معدل النمو السكاني.

– هطل، حامد (2000) النمو السكاني وعلاقته بالتطورات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية في إمارة دبي، المؤتمر العام الثاني عشر لمنظمة المدن العربية، الانفجار السكاني فى المدن العربية وتحديات القرن الواحد والعشرين، الكويت 24–26 ابريل 2000.

شهدت إمارة دبي زيادة مضطردة في حجم السكان خلال السنوات الأخيرة أدت إلى تضاعف عدد السكان أكثر من 4 مرات خلال الفترة من عام 1975 حتى عام 1998. وكانت الهجرة الخارجية من ناحية وعودة الكثير من أبناء الإمارة المقيمين خارجها من ناحية أخرى هي السبب الرئيس للمعدلات العالية التي تميزت بها الزيادة السكانية وذلك بالإضافة إلى النمو الطبيعي الذي يمثل نسبة أقل بكثير من معدلات زيادة السكان. كما يلاحظ تغير النسبة بين السكان المواطنين وغير المواطنين نتيجة للزيادة الهائلة في عدد السكان التي صاحبت الطفرة الاقتصادية بالدولة تلك التي اجتذبت أفواجا ضخمة من القوى العاملة وما صاحبها من السكان خلال هذه الفترة.

ويتضح من الدراسات التخطيطية المتاحة التي قام بها الباحث أن نسبة السكان المواطنين بالإمارة انخفضت تدريجيا من إجمالي السكان، وكانت نسبة الانخفاض أكثر حدة بين الذكور عنها بين الإناث. وهذا الاختلاف في التغير بين نسبة الذكور المواطنين وغير المواطنين يرجع إلى طبيعة عملية الهجرة إلى داخل الإمارة حيث يغلب عليها هجرة الذكور من الأفراد غير المصاحبين لأسرهم. ولذا هدف البحث إلى إلقاء الضوء على الهيكل السكاني (تصنيف السكان حسب الجنس وفئات العمر وحسب معدلات الاعالة وتصنيف السكان حسب الحالة الاجتماعية) والخصائص الديموغرافية (حجم الاسرة ومستوى التعليم) واتجاهات الهجرة والوضع الإسكاني، وقياس مستويات المعيشة على مستوى المناطق التخطيطية، ثم عرض المؤشرات

الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية ذات العلاقة بالنمو السكاني، يليه حساب أثر النمو السكاني المتوقع على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية أعوام 2005، 2010، 2015 من حيث تقديرات عدد السكان وعدد الأسر وعدد الطلاب بالمدارس الحكومية والمدارس الخاصة وعدد المدارس لجميع المراحل التعليمية وتقديرات القوى العاملة والاحتياجات من مختلف استعمالات الأراضي للتوسعات المستقبلية.

- هطل، حامد (2003)، "تجربة إمارة دبي في التخطيط الشامل وإدارة التنمية العمرانية"، مجلة التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي، مجلد (11)، عدد (2)، ص ص 116-162.

على الرغم من افتقار دولة الإمارات العربية المتحدة إلى جهة مسؤولة عن التخطيط القومي الشامل، فقد تمكنت إمارة دبي على مدى الأربعة عقود الماضية من اجتياز مراحل مهمة في مجال التخطيط الشامل وإدارة التنمية العمرانية، لإرساء قواعد التنمية المتكاملة، اشتملت على جميع جوانب الحياة من بنية أساسية، وخدمات بيئية متكاملة، مما جعل دبي تتبوأ مركزا مميزا في التجارة والسياحة. وفي عام 1985 كانت البداية الحقيقية لوضع أسس ومبادئ التخطيط الشامل. وفى أوائل التسعينيات بدأت تظهر نتائج الاستثمارات التي تمت فى السنوات الماضية من بناء المرافق الرئيسية مثل شبكات الطرق والصرف الصحي والري ... الخ من المشاريع الحيوية.

ولمواكبة التقدم العالمي في مجالات الحياة المختلفة وتوفير الرفاهية للسكان، تم وضع خطط مستقبلية طويلة المدى للعشرين سنة القادمة ابتداء من عام 1993 لمواكبة نمو الإمارة السريع فى مختلف المجالات وتحقيق التنمية المستدامة، اشتملت على رؤية مستقبلية للتنمية العمرانية في مجال التخطيط لاستعمالات الأراضي وإنشاء المباني وتوفير البنية الأساسية.

وتم تبنى استراتيجية تنفيذ المخطط الهيكلي والذي يعتبر المخطط الاستراتجيى الشامل طويل المدى الذي يهدف إلى توجيه التنمية الحضرية ويحتوى على خطة تنموية شاملة ومرنة للنمو المستقبلي ويعتمد على الترابط والتنسيق بين مختلف القضايا والسياسات لعناصر التخطيط الشامل. وهدفت الدراسة إلى استعراض منهج التنمية العمرانية، بالإضافة الى تقييم تجربة التنمية العمرانية الشاملة بإمارة دبي. وذلك على اعتبار إنها أول محاولة لرصد وتقييم تجربة التخطيط الشامل.

وتناولت الدراسة التخطيط الشامل من حيث مفهومه وأهمية الأخذ به وأهدافه، ثم استعراض تطوره على المستوى الاتحادي، والتطور التاريخي للنمو العمراني ثم عرض استراتيجية التنمية العمرانية المستقبلية من حيث هدفها والاعتبارات الرئيسية عند إعدادها والصعوبات التي واجهتها سواء من الناحية الإدارية أو الفنية. إضافة الى أسلوب التنمية الشاملة وآلية إدارة التنمية العمرانية، والنتائج الناجمة عن استراتيجية التنمية العمرانية مع التركيز على تقييم أهداف المخطط الشامل وانعكاسه على التنمية الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية.

– معهد التخطيط القومي (2008) "الخصائص السكانية وانعكاساتها على القيم الاجتماعية"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (210)، القاهرة: معهد التخطيط القومي.

أهداف الدراسة: التعرف على التغيرات الأساسية التي طرأت على أنساق القيم الاجتماعية جراء الزيادة السكانية، التعرف على أسباب وبدايات تدهور القيم الاجتماعية في المجتمع المصري، رصد معدلات الزيادة السكانية وتدني الخصائص السكانية، التعرف على الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتدني الخصائص السكانية، والتعرف على القيم السائدة بين الشباب وفي الريف والعشوائيات.

تبت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال جزأين: نظري وتطبيقي في شكل استطلاع ميداني محدود، شمل منطقتين متجاورتين: إحداهما مخططة (مدينة نصر)، والأخرى عشوائية (منشية ناصر). وغطت الدراسة (10) مجالات: القيم الاجتماعية والثقافية، السكان والتنمية، المشاركة المجتمعية، التشغيل والبطالة، تمكين المرأة، التعليم، الرعاية الصحية، التنمية الاقتصادية، العدالة الاجتماعية، التنمية الإقليمية.

– وكانت أهم النتائج كما يلي:

يوجد اهتمام مشترك في المجتمع بشقيه المخطط والعشوائي بالتعليم كقيمة اجتماعية لكل من الذكور والإناث؛ ويوجد اتجاه عام يرتبط بأفضلية تكوين الأسرة الصغيرة لمواجهة الأعباء الاقتصادية؛ ضرورة توفير المزيد من فرص العمل المناسبة للشباب بكافة مؤهلاتهم بما يكفل تغطية الحد الأدنى من تكلفة المعيشة؛ توجد قيم مادية تتمثل في قيم الغنى والاقتدار نظرا للتأثيرات الاقتصادية؛ يوجد تفاوت في القدرة على الابتكار والاستعداد لتقبل النقد من الآخرين بين المجتمعين العشوائي المخطط؛ توجد قيم سلبية في المجتمع نتيجة الضغوط الاقتصادية، منها: الطمع، عدم الصراحة، الفهلوة، الأنانية، البلطجة، ولدتها الضغوط الاقتصادية.

– معهد التخطيط القومى (2010) التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فى خريطة المحافظات المصرية وآثارها على التنمية، قضايا التخطيط والتنمية رقم 219.

مر المجتمع المصرى المعاصر ولا يزال بموجات من التغيرات الجوهرية، جعلت المجتمع فى حالة حراك اقتصادى اجتماعى، يتضمن إصلاحات كثيرة يمكن أن تتحقق للمواطن المصرى عند إتمامها واكتمالها بالشكل الجيد، وكثير من هذه التغيرات السلبية تؤثر بشكل كبير ليس فقط على التنمية ومستوى المعيشة بل أيضاً على أمن وأمان المواطن والوطن. وتركز هذه الدراسة على تحليل هذه التغيرات على صعيد المحافظات المصرية وبيان آثارها على التنمية فى المستقبل وذلك من منظور أن النمو الاقتصادي لا يؤدى بالضرورة إلى إحداث التنمية، وإنما قد يصاحبه أو ينتج عنه فى كثير من الأحيان سوء فى توزيع الدخل يزيد من الفجوة بين الفقراء والأغنياء، الأمر الذى قد يؤدى إلى عواقب اجتماعية وسياسية غير مرغوب فيها. وتشير الدراسة إلى حدوث الكثير من التغيرات الايجابية والسلبية على صعيد المحافظات المصرية، إلا أن العمل التنموى فى مصر وخاصة على المستوى المحلى يتطلب الشفافية والمسؤولية وتداول السلطة على

كافة المستويات، كما أن المجتمع يحتاج لثورة فكر أساسها التعليم الجيد والإنتاج المطابق للمواصفات والسعر العادل والأجر المجزى للعامل وعدالة التوزيع.

الدروس المستفادة من الدراسات السابقة:

يمكن أن نستخلص من مجموعة الدراسات السابقة أن هناك صعوبة في تحديد حجم واتجاه السبب والأثر في العلاقة بين النمو السكاني والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية بشكل محدد وواضح، باستخدام الأساليب والنماذج الاحصائية، ويعتبر هذا من محددات أية دراسة تتناول العلاقات المتبادلة بين النمو السكاني وهذه المؤشرات، بحيث لا يمكن الجزم بأن النمو السكاني هو السبب الوحيد في تدهور المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية.

وتعتبر تجربة إمارة دبي في التخطي والتنمية ذات أهمية خاصة في حالة التخطيط والتنمية الإقليمية واستهداف إعادة التوزيع الجغرافي للسكان من خلال إنشاء مجتمعات عمرانية جديدة، أو التوسع في مجتمعات عمرانية قائمة، أو تحويل مجتمعات صحراوية أو ريفية إلى مجتمعات حضرية.

ومن ناحية أخرى، يمكن استخدام استمرار معدلات النمو السكاني المرتفعة كدليل على مدى نجاح تحقيق أهداف الاستراتيجيات والسياسات والبرامج والمشروعات السكانية التي تبتها مؤسسات مختلفة طوال العقود الماضية. فلا يقتصر الأمر على عدم النجاح في تحقيق أهداف تلك الجهود من حيث الكم فحسب، بل إنه يمتد إلى عدم النجاح في تحسين الخصائص السكانية (التعليمية والصحية) التي تعتبر في نفس الوقت من المؤشرات الاجتماعية. وينطبق نفس الشيء من حيث عدم النجاح حتى في تحقيق التوزيع الجغرافي الإقليمي العادل للسكان على الأقاليم التخطيطية والمحافظات – بنفس الحجم الكبير والنمو السريع والخصائص المتدنية – واستمرار التكدس فيما لا يصل إلى 10% من مساحة البلاد بأي تعريف وبأية مقاييس. وإذا كان الأمر كذلك فيما يتعلق بالجوانب السكانية، فهو لا يختلف كثيرا في بقية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية.

الفصل الأول

النمو السكاني والتغير في خصائص السكان خلال الفترة 2006–2017

مقدمة:

بدأ الاهتمام بمشكلة السكان بشكل مكثف على كافة المستويات منذ القرن الماضي نتيجة الربط بين مشاكل التنمية وتأثير الزيادة السكانية السريعة عليها. حيث ترتبط الزيادة السكانية بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ارتباطاً وثيقا بحث تؤثر بصورة مباشرة على الجهود المبذولة في مجالات التنمية المختلفة. وكما أظهرت النتائج النهائية لتعداد السكان 2017 أن معدل النمو السنوي للسكان وصل إلى 2.56% بين عامي 2006 و2017، كما أن كثيرا من المعنيين لا يدركون معنى وتأثير تفجر معدلات النمو السكانية السائدة ولا يدرك البعض أن عدد السكان المصريين قد يتضاعف ثلاث مرات خلال قرن بكل ما يضعه ذلك من ضغوط على الموارد الاقتصادية والخدمات العامة والتوظف، إلى جانب مشكلات تتعلق بالتوسع العمراني، وغيرها من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

يقدم هذا الفصل قراءة للنمو السكاني في مصر وتفاوتاته الإقليمية (على مستوى المحافظات) خلال الفترة الزمنية ما بين عامي 2006–2017، كما يقدم تحليلا للعوامل الديموجرافية المؤثرة عليه والتغيرات التي حدثت خلال فترة الدراسة.

1–1 تطور عدد سكان مصر

قُدر عدد سكان القطر المصري في عام 1800م بحوالي 2,46 مليون نسمة، وصل فى عام 1850 إلى 4,5 مليون نسمة، وفي تعداد 1897 وصل عدد السكان إلى 9,73 مليون نسمة، وتتوالى الزيادات ليصل عدد السكان إلى 11,39 مليون نسمة في عام 1907،[1] وفي عام 1947 وصل عدد السكان إلى 18,9، وفي تعداد 1966 وصل عدد سكان مصر إلى 29,9 مليون نسمة، ثم قفز إلى 36,6 مليون نسمة في عام 1976، وإلى 48,3 مليون نسمة في عام 1986، وفي عام 1996 وصل عدد السكان إلى 61,5 مليون نسمة. وبلغ عدد سكان مصر عام 2006 حوالي 72,6 مليون نسمة،[2] كما بلغ عدد السكان وفق تعداد 2017 نحو 94.8 مليون نسمة.[3]

---

[1] نظارة المالية، إدارة عموم الإحصاء الاميرية، الإحصاء السنوي العام للقطر المصري عام 1910 (السنة الثانية)، المطبعة الأميرية بمصر 1911.

[2] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي، إصدار ديسمبر 2008، ص 26–27.

[3] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مصر في أرقام، 2018
http://www.capmas.gov.eg/Pages/StaticPages.aspx?page_id=5035

شكل (1-1) تطور عدد السكان في مصر خلال الفترة من 1800 إلى 2017

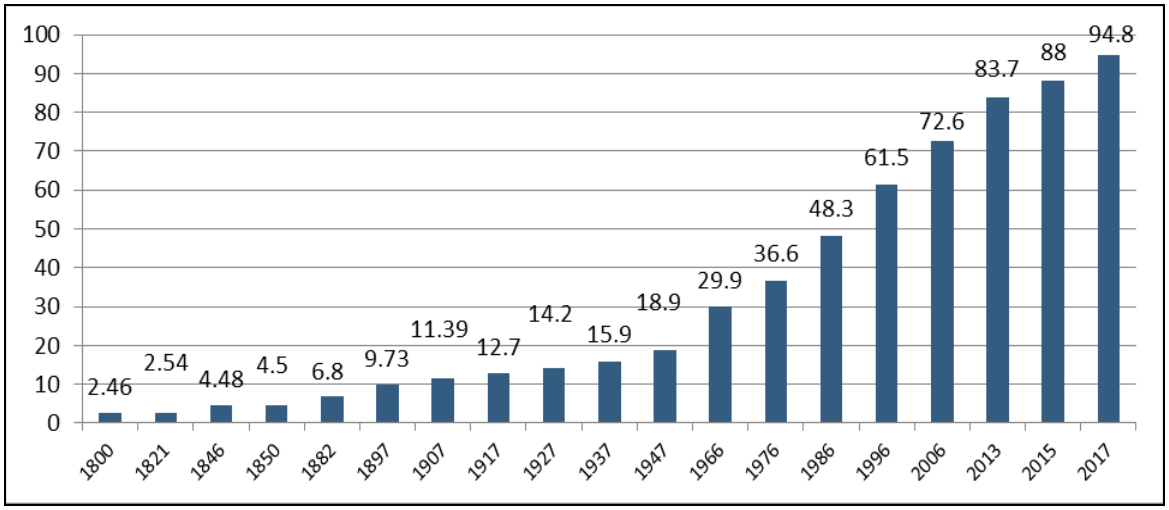

المصدر: نظارة المالية، إدارة عموم الإحصاء الأميرية، الإحصاء السنوي العام للقطر المصري عام 1910 (السنة الثانية)، المطبعة الأميرية بمصر 1911. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي، إصدار ديسمبر 2008، ص 26-27. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام. http://www.capmas.gov.eg/Pages/StaticPages.aspx?page_id=5035

ومن خلال الشكل رقم (1-1) يتضح توافر بيانات حجم السكان منذ 1800، عندما كان عدد السكان أقل من 2.5 مليون نسمة، ويلاحظ ارتفاع متوسط الزيادة السنوية في عدد السكان خلال المائة سنة الماضية من حوالي 351 ألف نسمة في السنة خلال الفترة من 1917 إلى 1966، إلى أكثر من 1.2 مليون نسمة سنويا خلال الفترة من 1966 إلى عام 2015، إلى حوالي 2 مليون نسمة بين آخر تعدادين (2006-2017). كما يلاحظ تضاعف عدد السكان خلال خمسين عاما (1897-1947)، في حين تضاعف عدد السكان مرة أخرى في أقل من ثلاثين عاما خلال الفترة (1947-1976)، وتضاعف مرة أخرى خلال الثلاثين عاماً التالية حتى عام 2006. كما يلاحظ أن عدد السكان زاد بحوالي 0.3 مرة خلال الفترة (2006-2017).

1-2 التغير في توزيع السكان على المحافظات

على بالرغم من اتساع المساحة الكلية لمصر إلى نحو مليون كيلو متر مربع إلا أن سكانها يتركزون في شريط ضيق نسبياً يمثل أغلبه الوادى والدلتا، بالإضافة إلى بعض الواحات في وسط الصحراء. وقد ترتب على ذلك إنخفاض المساحة المأهولة بالسكان (حوالي 7,7%)، وارتفاع الكثافة السكانية بالمساحة المأهولة، حيث تصل متوسط الكثافة السكانية العامة في مصر إلى حوالي 95 نسمة/كم^2 عام 2017، ويعكس ذلك توزيعاً غير متوازن للسكان بما يحمله من آثار سلبية، متمثلة فى العشوائيات والفقر والبطالة، وغيرها من المشاكل المرتبطة بتدنى الخصائص السكانية.

شكل (1–2) التوزيع النسبي للسكان على المحافظات عام 2006 و 2017

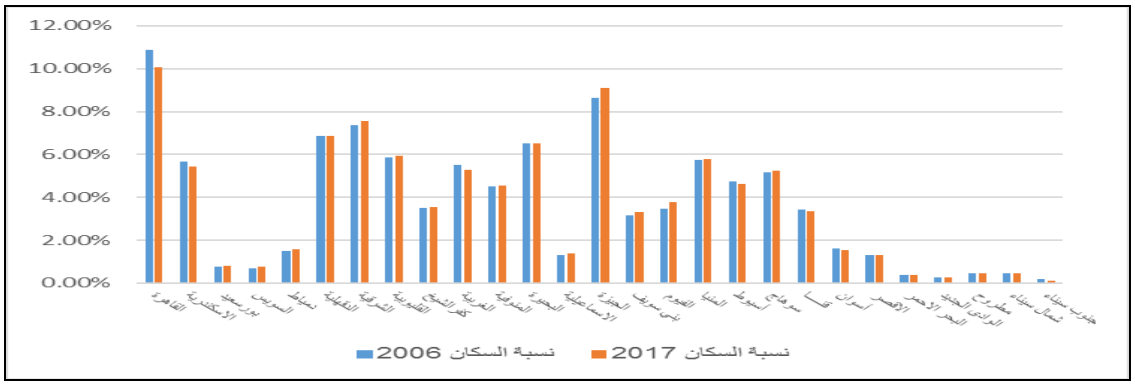

المصدر: من بيانات الجدول رقم (1–1).

جدول (1–1) توزيع السكان حسب المحافظات 2006، 2017

المحافظة	عدد السكان 2006	التوزيع النسبي	عدد السكان 2017	التوزيع النسبي
الجمهورية	72737405	100	94798827	100
القاهرة	7902085	10.86%	9539673	10.06%
الاسكندرية	4123869	5.67%	5163750	5.45%
بورسعيد	570603	0.78%	749371	0.79%
السويس	512135	0.70%	728180	0.77%
دمياط	1097339	1.51%	1496765	1.58%
الدقهلية	4989997	6.86%	6492381	6.85%
الشرقية	5354041	7.36%	7163824	7.56%
القليوبية	4251672	5.85%	5627420	5.94%
كفرالشيخ	2559582	3.52%	3362185	3.55%
الغربية	4011320	5.51%	4999633	5.27%
المنوفية	3270431	4.50%	4301601	4.54%
البحيرة	4747283	6.53%	6171613	6.51%
الاسماعيلية	953006	1.31%	1303993	1.38%
الجيزة	6294319	8.65%	8632021	9.11%
بني سويف	2291618	3.15%	3154100	3.33%
الفيوم	2511027	3.45%	3596954	3.79%
المنيا	4166299	5.73%	5497095	5.80%
أسيوط	3444967	4.74%	4383289	4.62%
سوهاج	3747289	5.15%	4967409	5.24%
قنـا	2499964	3.44%	3164281	3.34%
أسوان	1186482	1.63%	1473975	1.55%
الاقصر	959003	1.32%	1250209	1.32%
البحر الاحمر	288661	0.40%	359888	0.38%
الوادى الجديد	187263	0.26%	241247	0.25%
مطروح	323381	0.44%	425624	0.45%
شمال سيناء	343681	0.47%	450328	0.48%
جنوب سيناء	150088	0.21%	102018	0.11%

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والظروف السكانية 2006، تعداد 2017.

يعكس الشكل رقم (2-1) التوزيع غير المتوازن للسكان على المحافظات في عامي 2006 و2017، حيث نجد أن محافظة القاهرة تستحوذ على النصيب الأكبر من السكان في العامين المذكورين، في حين كان يمثل عدد السكان في محافظة جنوب سيناء حوالي 0.2%، وانخفض إلى حوالي 0.1% من إجمالي السكان في نفس العامين. ولا يمكن تفسير ذلك من خلال دراسة التقسيمات الإدارية ومساحاتها، حيث تؤكد التباينات في الكثافة السكانية بالمحافظات نظرية التوزيع غير المتوازن للسكان.[1] حيث بلغت أعلى كثافة سكانية بمحافظة القاهرة (47285 نسمة/كم^2)، يليها محافظة الجيزة (6122 نسمة/كم^2).[2] كما سجلت أقل نسبة كثافة سكانية بمحافظة جنوب سيناء (9.7 نسمة/كم^2) بالمناطق المأهولة فقط، تليها محافظة السويس (67 نسمة /كم^2).[3]

كما تزداد الكثافة السكانية بصورة كبيرة بالمدن وخاصة المدن الكبرى.[4] وقد أدى ارتفاع الكثافة السكانية إلى وجود عبء وضغط سكاني على المدن القائمة في عدد من المجالات، منها: اختناق البنية الأساسية (مياه، كهرباء، وصرف صحي)، كما أدى إلى الضغط على الخدمات الاجتماعية (مرافق تعليمية وصحية)، بالإضافة إلى مشاكل تتعلق بتلوث البيئة، زيادة الطلب على الإسكان، ونظرا لضيق المساحات المعروضة أدى ذلك إلى ظاهرة زحف المباني على الأراضي الزراعية المحدودة نسبياً بالمدن، وسيتم تناول تلك المشكلات بشكل أكثر تفصيلا في الفصول التالية.

1-3 التغير في الخصائص السكانية

يتناول هذا الجزء التغير في بعض الخصائص السكانية والتي قد يكون لها تأثيرات على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية لمجتمع المصري، حيث يتناول التغير في الهيكل العمري للسكان لما له من تأثير على معدلات تغطية الخدمات الاجتماعية، كما قد يؤثر على معدلات الإعالة الاقتصادية، كا يتناول التغير في الهيكل النوعي للسكان حيث قد يكون لها تأثير على بعض الجوانب مثل معدلات المشاركة الاقتصادية إلى جانب التأثير على معدلات الخدمات المقدمة للمرأة.

---

1 معهد التخطيط القومي، "تحليل حالة السكان في مصر وتباياناتها المكانية 2017"، تقرير فني تحت النشر. الهيئة العامة للاستعلامات – بوابتك إلى مصر، الصفحة الرئيسية، السكان، نوفمبر 2015.
http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=19K

[2] المرجع السابق.

[3] المرجع السابق.

[4] المرجع السابق.

1-3-1 التغير في الهيكل العمري

أدت الزيادة السريعة للسكان نتيجة ارتفاع معدلات الخصوبة وانخفاض معدلات الوفاة إلى وجود قاعدة عريضة من السكان دون سن العمل (شكل 1-3). وزيادة عدد السكان ونسبتهم في هذه الفئة يمثل عبئا على المجتمع، حيث أنها فئة مستهلكة تحتاج دائماً إلى الخدمات حتى تصبح منتجة. قد تمثل تلك الفئة حملاً على الاقتصاد وموارده المحدودة نسبياً، فهي تستهلك جزءاً كبيرا من الموارد لتوفير ما يلزمها من المأكل والمشرب وخدمات التعليم والصحة، وهي تكلفة كان من الممكن الاستفادة بها في دفع عجلة التنمية مع المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة. على العكس من ذلك، تمثل تلك الفئة مستقبل أي دولة إذا أُحسن استثمارها بشكل جيد في التعليم والتدريب والتأهيل لصناعة المستقبل. وبإضافة فئة كبار السن، وهي فئة غير منتجة أيضا وتحتاج إلى مزيد من الخدمات ذات الطبيعة الخاصة، الأمر الذي يؤثر على معدلات الإعالة الكلية، حيث يتضح من الشكل أن نسبة كبار السن قد ارتفعت خاصة في آخر ثلاث فئات.

شكل (1-3) التغير في الهيكل العمري للسكان ما بين 2006-2017

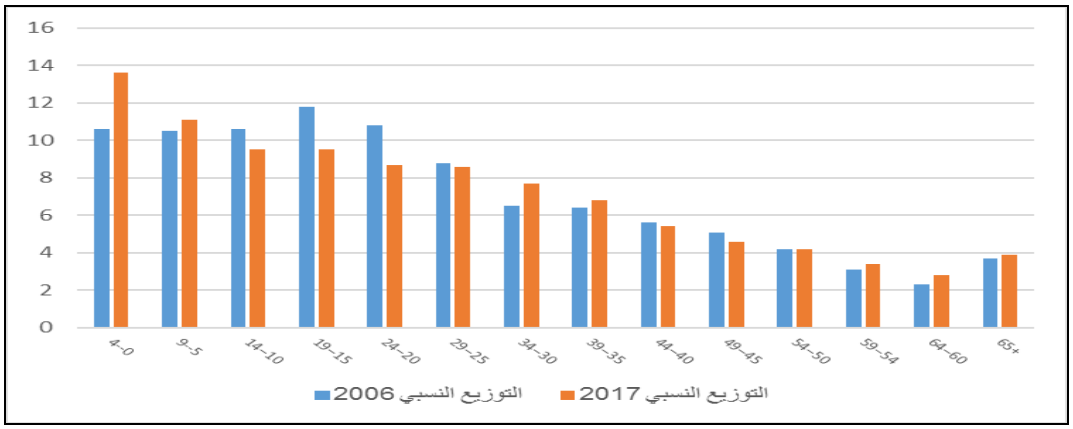

المصدر: من بيانات الجدول رقم (2-1).

جدول (1-2) التغير في الهيكل العمري للسكان ما بين 2006-2017

الفئة العمرية	التوزيع النسبي للسكان 2006	التوزيع النسبي للسكان 2017
4-0	10.6	13.6
9-5	10.5	11.1
14-10	10.6	9.5
19-15	11.8	9.5
24-20	10.8	8.7
29-25	8.8	8.6
34-30	6.5	7.7
39-35	6.4	6.8
44-40	5.6	5.4
49-45	5.1	4.6
54-50	4.2	4.2

الفئة العمرية	التوزيع النسبي للسكان 2006	التوزيع النسبي للسكان 2017
59-55	3.1	3.4
64-60	2.3	2.8
+65	3.7	3.9

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والظروف السكانية 2006، تعداد 2017.

1-3-2 التغير في الهيكل النوعي

يوضح الشكل (1-4) التغير في الهيكل النوعي للسكان بين عامي 2006 و2017، ومنه يلاحظ أن التركيب النوعي للسكان لا يظهر تغيرا ملحوظا في أغلب المحافظات فيما عدا محافظتي البحر الأحمر وجنوب سيناء، وقد يرجع هذا التغير إلى هجرة الذكور للعمل في المشروعات السياحية والعمرانية الجديدة في هاتين المحافظتين الحدوديتين.

شكل (1-4) التغير في الهيكل النوعي للسكان ما بين 2006-2017

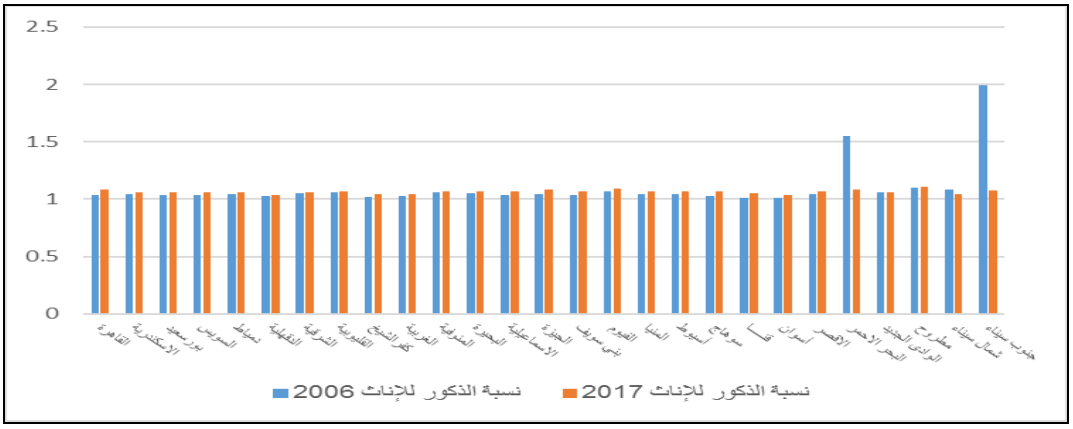

المصدر: من بيانات الجدول رقم (3-1).

جدول (1-3) التغير في الهيكل النوعي للسكان ما بين 2006-2017

المحافظة	عدد السكان الذكور 2006	عدد السكان الاناث 2006	عدد السكان الذكور 2017	عدد السكان الاناث 2017
الجمهورية	372190056	35578975	48891518	45907309
القاهرة	3433198	3325383	4960625	4579048
الاسكندرية	2106350	2017519	2654824	2508926
بورسعيد	290580	280023	385129	364242
السويس	260887	251248	374399	353781
دمياط	561100	536239	769505	727260
الدقهلية	2534118	2455879	3302847	3189534
الشرقية	2746254	2607787	3688761	3475063

المحافظة	عدد السكان الذكور 2006	عدد السكان الاناث 2006	عدد السكان الذكور 2017	عدد السكان الاناث 2017
القليوبية	2187288	2064383	2908670	2718750
كفرالشيخ	1324211	1295997	1720214	1641971
الغربية	2033996	1977324	2555427	2444206
المنوفية	1685101	1585330	2219798	2081803
البحيرة	2433814	2313469	3181812	2989801
الاسماعيلية	484919	468087	673431	630562
الجيزة	1603524	1539962	4487640	4144381
بني سويف	1166363	1125255	1626567	1527533
الفيوم	1297969	1213058	1875592	1721362
المنيا	2126919	2039383	2834948	2662147
أسيوط	1758935	1686032	2266684	2116605
سوهاج	1896337	1850952	2569032	2398377
قنـا	1509432	1492249	1623352	1540929
أسوان	597285	589197	749400	724575
الاقصر	233681	223605	645329	604880
البحر الاحمر	175349	113312	187479	172409
الوادى الجديد	96224	91039	124057	117190
مطروح	169502	153879	223459	202165
شمال سيناء	178526	165155	229617	220711
جنوب سيناء	99989	50099	52920	49098

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والظروف السكانية 2006، تعداد 2017.

1-3-3 التغير في مؤشرات الحالة التعليمية

يعتبر وجود مستوى تعليمي مرتفع من العوامل الضرورية للتطور والتنمية على مستويات الفرد والمجتمع، كما يساهم التعليم والتعلم في تشكيل اتجاهات وسلوك الأفراد نحو قضايا كثيرة خاصة القضايا البيئية. لذا تأخذ نسبة الأمية كمؤشر للحالة التعليمية للسكان كثيرا من الأهمية عند المعنيين من الباحثين والمفكرين في الشأن التنموي. تنقسم مؤشرات التعليم إلى نوعين من المؤشرات، مجموعة تستخدم في قياس جودة التعليم من وجهة نظر مخرجات منظومة التعليم، ومجموعة أخرى تستخدم في قياس جودة العمليات التعليمية ذاتها. من أهم مؤشرات مخرجات المنظومة التعليمية هو مؤشر نسبة الأمية والذي يؤشر إلى عدد من الجوانب منها مدى رعاية الدولة للجوانب التعليمية بشكل شامل من حيث توفير الإمكانات البشرية والمادية الضرورية للعملية التعليمية وكذلك توفير البيئة المادية والتشريعية المحفزة للسكان للانضمام لتلك المنظومة والاستفادة منها بما يحقق أهداف التنمية على كافة المستويات. أيضا يعتبر مؤشر الأمية من

مؤشرات القوة الدافعة والضغط على واضعي السياسات لاتخاذ قرار في شأن تخفيض تلك النسبة لما لها من آثار سلبية ليس على الأفراد فقط ولكن على المجتمع ككل.

بمتابعة تطور نسبة الأمية خلال الفترة (2006-2017)، نلاحظ أنه على الرغم من انخفاض نسبة الأمية خلال تلك الفترة بشكل ملحوظ، إلا أنها ما زالت مرتفعة بالقياس لأي معايير محلية أو عالمية، حيث بلغت نسبة الأمية حوالي 29% من جملة السكان في تعداد 2006، انخفضت إلى حوالي 26% في تعداد 2017 (جدول رقم 1-4) مما يشير إلى أن هناك جهودا تبذل لرفع المستوى التعليمي والقضاء على الأمية، ويجب تكثيف تلك الجهود في المستقبل.

كذلك يمكن استخدام هذا المؤشر في قياس التغير الحادث خلال الفترة من 2006 إلى 2017 بالمحافظات المختلفة، ويشير الشكل رقم (1-5) إلى أن هناك تفاوتا واضحا بين محافظات الجمهورية في التغير في نسبة الأمية (للسكان 10 سنوات فأكثر)، حيث يتراوح التغير في تلك النسبة ما بين حوالي -5 نقطة كما في محافظة جنوب سيناء إلى 7 نقاط كما في محافظة الفيوم. كما يوضح الشكل أن أغلب محافظات تعدت نقاط التغير المتوسط العام للجمهورية في حين أن هناك محافظات أخرى ينخفض بها التغير عن المتوسط العام للجمهورية، الأمر الذي قد يعني أن الجهود المبذولة لخفض نسبة الأمية أما أنها تختلف بين المحافظات أو أن هناك محافظات تتأثر وتستجيب لتلك الجهود أكثر من غيرها، مما يوجب دراسة الأمر بشكل أكثر عمقاً.

شكل (1-5) التغير في نسبة الأمية للسكان ما بين 2006-2017

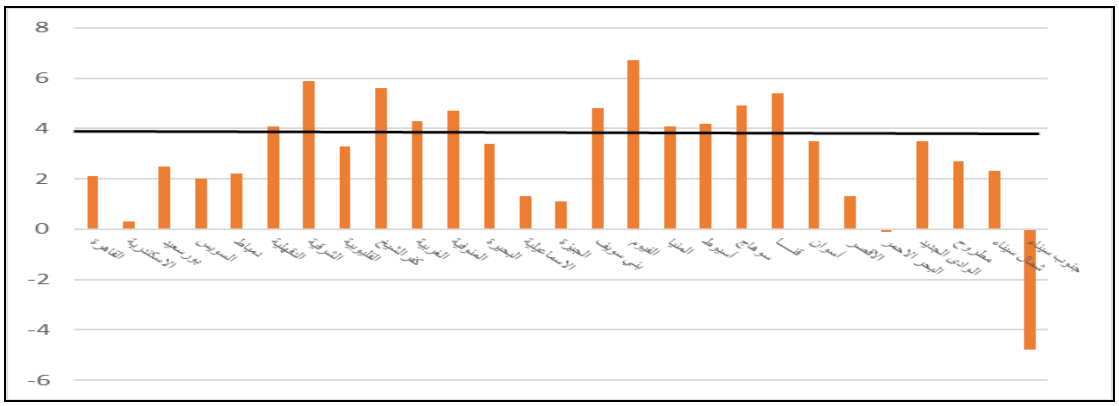

المصدر: من بيانات الجدول رقم (1-4).

جدول (1-4) التغير في أعداد ونسب الأميين ما بين 2006-2017

المحافظة	عدد الأميين من السكان (10 سنوات فأكثر) 2006	نسبة الأمية 2006	عدد الأميين من السكان (10 سنوات فأكثر) 2017	نسبة الأمية 2017	نسبة التغير
الجمهورية	16021991	29.3	18433696	25.8	3.5
القاهرة	1085745	18.3	1259615	16.2	2.1

المحافظة	عدد الأميين من السكان (10 سنوات فأكثر) 2006	نسبة الأمية 2006	عدد الأميين من السكان (10 سنوات فأكثر) 2017	نسبة الأمية 2017	نسبة التغير
الاسكندرية	664914	19.3	771259	19.0	0.3
بورسعيد	76940	16.6	85260	14.1	2.5
السويس	69444	17.3	85129	15.3	2.0
دمياط	194809	22.4	229334	20.2	2.2
الدقهلية	1106775	27.7	1157009	23.6	4.1
الشرقية	1342488	31.8	1378884	25.9	5.9
القليوبية	913252	27.0	1009862	23.7	3.3
كفرالشيخ	717832	34.1	719547	28.5	5.6
الغربية	833983	25.7	822781	21.4	4.3
المنوفية	708103	27.2	724380	22.5	4.7
البحيرة	1388504	36.3	1511305	32.9	3.4
الاسماعيلية	170358	22.7	205753	21.4	1.3
الجيزة	505273	26.0	1597520	24.9	1.1
بني سويف	707050	40.7	812262	35.9	4.8
الفيوم	780996	40.7	858752	34.0	6.7
المنيا	1304675	41.3	1497795	37.2	4.1
أسيوط	1013053	38.8	1118943	34.6	4.2
سوهاج	1091676	38.5	1206701	33.6	4.9
قنـا	808808	34.5	682358	29.1	5.4
أسوان	217240	22.6	213152	19.1	3.5
الاقصر	102354	27.2	248671	25.9	1.3
البحر الاحمر	29883	11.9	31692	12.0	-0.1
الوادى الجديد	26371	18.2	27180	14.7	3.5
مطروح	84877	34.6	94053	31.9	2.7
شمال سيناء	61414	24.5	72324	22.2	2.3
جنوب سيناء	15174	11.8	12175	16.6	-4.8

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والظروف السكانية 2006، تعداد 2017.

كذلك من المؤشرات المهمة أيضا والتي تقيس مستوى مخرجات العملية التعليمية أعداد الحاصلين على شهادات عليا، ونلاحظ من الشكل رقم (1–6) والجدول رقم (1–5) أن عدد الحاصلين على شهادات عليا قد ارتفع بنسبة تصل إلى 64% في المتوسط على مستوى الجمهورية، غير أن ذلك لا يفسر حالة التفاوت الشديدة بين المحافظات المختلفة، حيث تتراوح نسبة التغير خلال الفترة (2006–2017) ما بين – 38% في محافظة جنوب سيناء إلى أكثر من 200% في محافظة الأقصر.

كما يوضح الجدول والشكل أن أغلب محافظات الجمهورية تقع تحت المتوسط العام للجمهورية، باستثناء محافظة الأقصر والتي تعتبر نسبة متطرفة من الناحية الإحصائية. إذ أن محافظة الأقصر نشأت

حديثا مقتطعة من محافظة قنا، حيث تتكون أساسا من مناطق حضرية يرتفع فيها مستوى التعليم، بالإضافة إلى أن الهيكل التعليمي للعاملين في الجهاز الإداري للمحافظة الجديدة يعتمد على المؤهلات العليا والمتوسطة أساسا. وقد يرجع ذلك التفاوت بين المحافظات، كما هو الحال لمؤشر نسبة الأمية، إلى أن الجهود المبذولة في مجال التعليم إما أنها تختلف بين المحافظات أو أن هناك محافظات تتأثر وتستجيب لتلك الجهود أكثر من غيرها.

شكل (1-6) نسبة التغير في عدد الحاصلين على شهادات عليا ما بين 2006-2017

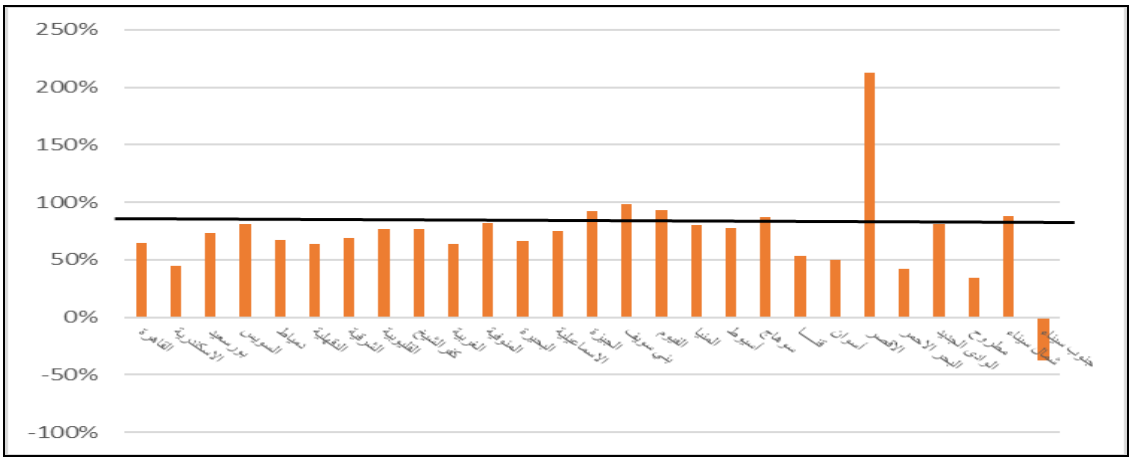

المصدر: من بيانات الجدول رقم (5-1).

جدول (1-5) التغير في أعداد الحاصلين على شهادات عليا من السكان ما بين 2006-2017

المحافظة	عدد الحاصلين على شهادات عليا من السكان (10 سنوات فأكثر) 2006	عدد الحاصلين على شهادات عليا من السكان (10 سنوات فأكثر) 2017	نسبة التغير
الجمهورية	5371464	8828801	64%
القاهرة	1167278	1923178	65%
الاسكندرية	502324	730293	45%
بورسعيد	69049	119511	73%
السويس	41928	76057	81%
دمياط	79317	132111	67%
الدقهلية	354426	582957	64%
الشرقية	361438	611600	69%
القليوبية	277367	491807	77%
كفرالشيخ	146050	258093	77%
الغربية	327300	535626	64%
المنوفية	222142	404721	82%
البحيرة	198832	330264	66%
الاسماعيلية	66634	116742	75%

المحافظة	عدد الحاصلين على شهادات عليا من السكان (10 سنوات فأكثر) 2006	عدد الحاصلين على شهادات عليا من السكان (10 سنوات فأكثر) 2017	نسبة التغير
الجيزة	477667	917193	92%
بني سويف	85296	169173	98%
الفيوم	79835	154376	93%
المنيا	149516	268777	80%
أسيوط	145465	258947	78%
سوهاج	138038	258514	87%
قنـا	115286	176469	53%
أسوان	59319	89104	50%
الاقصر	28035	87646	213%
البحر الاحمر	31281	44482	42%
الوادى الجديد	15320	27727	81%
مطروح	10987	14725	34%
شمال سيناء	20153	37791	88%
جنوب سيناء	17658	10917	-38%

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي 2006. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مصر في أرقام 2018.

1-3-4 التغير في مؤشرات الحالة الصحية

يعتبر وجود مستوى صحي مرتفع من العوامل الضرورية والمكملة للحالة التعليمية من أجل التطور والتنمية على كافة المستويات. لذا يتناول هذا الجزء من الدراسة التغير الحادث في المستوى الصحي وتبايناته بين المحافظات المختلفة، وذلك من خلال تحليل مؤشرين من أهم مؤشرات قياس المستوى الصحى وهما مؤشر نسبة وفيات الأطفال الرضع ومؤشر نسبة وفيات الأطفال دون الخامسة.

بمتابعة تطور نسبة وفيات الأطفال الرضع خلال الفترة (2006-2017)، نلاحظ أنه على الرغم من انخفاض تلك النسبة بشكل ملحوظ، إلا أنها ما زالت مرتفعة مقارنة بدول أخرى، حيث بلغت نسبة وفيات الأطفال الرضع حوالي 18% في عام 2006، انخفضت إلى حوالي 15% في عام 2017 (جدول رقم 1-6)، الأمر الذي يشير إلى أهمية بذل مزيد من الجهود لخفض تلك النسبة على مستوى الجمهورية.

وبالنظر إلى التباين بين المحافظات، يشير الشكل رقم (1-7) إلى أن هناك تفاوتاً شديداً واضحا بين محافظات الجمهورية في التغير في نسبة وفيات الأطفال الرضع، ويتراوح التغير في تلك النسبة ما بين حوالي 65% انخفاضا في محافظة الوادي الجديد إلى ارتفاع بنسبة 38% في محافظة الاسكندرية. كما يوضح الشكل أن تلك النسبة انخفضت في محافظات الوجه القبلي في حين أرتفعت في أغلب محافظات

الوجه البحري، ومع افتراض تساوي الجهود المبذولة لخفض تلك النسبة في جميع المحافظات، لذا من الضروري الكشف عن العوامل التي أدت إلى التباين في التغير والذي قد يرجع لعوامل اجتماعية أو اقتصادية، مما يوجب دراسة الأمر بشكل أكثر عمقاً.

كذلك من المؤشرات المهمة أيضا والتي تقيس المستوى الصحي هو نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة، ونلاحظ من الشكل رقم (1-8) أن التغير في تلك النسبة يتسم بتباين بين المحافظات أقل حدة من المؤشر السابق، في حين من الملاحظ أن هناك ثلاث محافظات ارتفعت فيها نسبة وفيات الأطفال دون الخامسة بشكل واضح هي جنوب سيناء (بنسبة 43%)، دمياط (بنسبة 21%)، وكفر الشيخ (بنسبة 14).

شكل (1-7) التغير فى معدل وفيات الأطفال الرضع (لكل ألف مولود حي) على مستوى المحافظات عام 2017

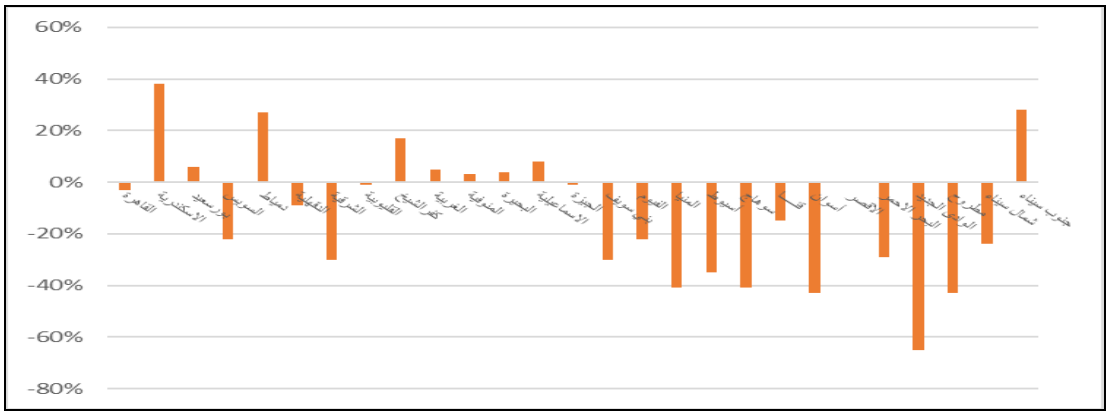

المصدر: من بيانات الجدول رقم (6-1).

شكل (1-8) التغير فى معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل ألف مولود حي) على مستوى المحافظات عام 2017

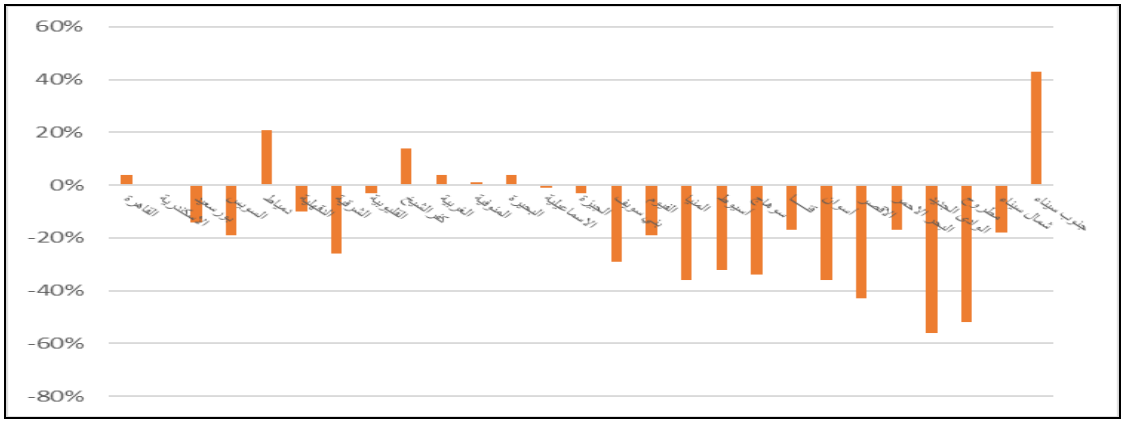

المصدر: من بيانات الجدول رقم (6-1).

جدول (1–6) التغير في الحالة الصحية للسكان ما بين 2006–2017

المحافظة	معدل وفيات الأطفال الرضع (لكل ألف مولود حي) 2007	معدل وفيات الأطفال الرضع (لكل ألف مولود حي) 2017	نسبة التغير	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل ألف مولود حي) 2007	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل ألف مولود حي) 2017	نسبة التغير
الجمهورية	17.8	15.1	−15%	22.7	19.6	−14%
القاهرة	26.0	25.1	−3%	30.4	31.7	4%
الاسكندرية	17.5	24.2	38%	28.2	28.3	0.003%
بورسعيد	13.1	13.9	6%	18.4	15.9	−14%
السويس	16.0	12.5	−22%	19.1	15.4	−19%
دمياط	9.3	11.8	27%	12.0	14.5	21%
الدقهلية	12.7	11.5	−9%	17.1	15.4	−10%
الشرقية	14.1	9.8	−30%	18.9	14.0	−26%
القليوبية	12.9	12.8	−1%	16.8	16.3	−3%
كفرالشيخ	8.9	10.4	17%	12.3	14.0	14%
الغربية	12.2	12.8	5%	15.8	16.5	4%
المنوفية	12.6	13.0	3%	16.4	16.6	1%
البحيرة	10.2	10.6	4%	14.0	14.6	4%
الاسماعيلية	12.7	13.7	8%	18.3	18.1	−1%
الجيزة	12.5	12.4	−1%	16.7	16.2	−3%
بني سويف	25.1	17.5	−30%	30.9	22.0	−29%
الفيوم	17.2	13.5	−22%	22.7	18.3	−19%
المنيا	26.6	15.8	−41%	31.8	20.5	−36%
أسيوط	36.5	23.7	−35%	44.1	30.1	−32%
سوهاج	24.3	14.3	−41%	29.5	19.5	−34%
قنـا	18.1	15.3	−15%	23.6	19.7	−17%
أسوان	16.5	9.4	−43%	21.7	13.9	−36%
الاقصر	26.7	14.4	−46%	33.6	19.2	−43%
البحر الاحمر	12.6	9.0	−29%	16.2	13.4	−17%
الوادى الجديد	25.2	8.9	−65%	31.1	13.6	−56%
مطروح	21.4	12.1	−43%	32.4	15.6	−52%
شمال سيناء	24.9	18.9	−24%	30.2	24.7	−18%
جنوب سيناء	13.2	16.9	28%	16.8	24.0	43%

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية لاحصائيات المواليد والوفيات لعام 2016، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مصر في ارقام 2018.

4-1 التوجهات السكانية في مصر

تعبر المشكلة السكانية في كثير من الأحيان عن عدم التوازن بين النمو السكاني والموارد والخدمات المتاحة، وبمعنى أدق زيادة عدد السكان دون تزايد مقابل في فرص التعليم والمرافق الصحية وفرص العمل وارتفاع المستوى الاقتصادي، بما يؤدى لفجوة بين معدلات الزيادة السكانية المرتفعة وبين معدلات التنمية بما يقود إلى انخفاض مستوى المعيشة. لذا هناك حاجة دائمة إلى وضع توجهات سكانية تهدف إلى ضبط معدلات النمو السكاني إلى جانب تحسين خصائص السكان بما يؤدي إلى إحداث تنمية حقيقية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

ويتناول هذا الجزء من الدراسة عرض التوجهات السكانية المتبعة في مصر من خلال استعراض ما ورد في الوثائق التخطيطية المختلفة، وذلك للوقوف على ما إذا كانت تلك التوجهات تسير في الاتجاه المرغوب، وخاصة فيما يتعلق بتطور الخصائص السكانية وما له من تأثير على كثير من المجالات التي يتناولها البحث الحالي.

وتهتم التوجهات السكانية بثلاثة أبعاد أساسية في المجال السكاني وهي: قضية النمو السكاني، التوزيع المكاني للسكان، وخصائص السكان الاقتصادية والاجتماعية. ومن العرض السابق يتضح لنا أن الأبعاد الثلاثة تمثل إشكالية قديمة جديدة وقد تكون جدلية في الحالة المصرية. حيث ما زالت المشكلة السكانية تتركز في النمو السكاني المفرط، إلى جانب خصائص السكان الاجتماعية والاقتصادية المتدنية، وعدم توازن توزيعهم مكانياً.

وبالحديث عن **التوجهات السكانية**، نستطيع القول إنه من أجل تحقيق الاستفادة القصوى من المورد البشري لابد من الاستثمار فيه من خلال تحسين الخصائص التعليمية والتدريبية للسكان من أجل المنافسة في المجتمع الاقتصادي الدولي وتوفير متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية المرغوبة من خلال مقابلة مخرجات العملية التعليمية والتدريبية لمتطلبات أسواق العمل. هذا إلى جانب تحقيق أقصى استفادة من التحول الديموجرافي الحادث وتغير الهيكل العُمري للسكان في صالح فئة السكان داخل قوة العمل.

ومن النظرة الأولى **لاستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030**، نرى أن عنصر الانسان يأتي ضمن رؤية مصر، حيث ورد بالرؤية أن مصر "... تستثمر عبقرية المكان **والإنسان** لتحقق التنمية المستدامة **وترتقي بجودة حياة المصريين**... كما تهدف الحكومة من خلال هذه الاستراتيجية أن تكون مصر ضمن أفضل 30 دولة على مستوى العالم من حيث مؤشرات...، **والتنمية البشرية**،...، **وجودة الحياة**". ويأتي هذا انطلاقاً من الاعتراف بتواضع **موارد التنمية البشرية من سكان وصحة وتعليم**، في محاولة لتحويلها إلى محفزات للتنمية بدلاً من كونها تأتي ضمن التحديات الرئيسة للتنمية، كما ورد في مقدمة وثيقة الاستراتيجية.

وعلى الرغم من عدم تخصيص **استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030** محوراً خاصاً أو منفرداً للقضية السكانية إلا أن الاستراتيجية أخذت في الاعتبار كافة التحديات والقضايا السكانية السابق التعرض لها في أبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومن خلال محاورها التنموية العشرة وبرامجها. وفى هذا الخصوص، يمكن رصد أهم التوجهات لمواجهة المشكلة السكانية في وثيقة الاستراتيجية:

- **تحقيق المساواة في الحقوق والفرص** وتعزيز الاندماج الاجتماعي للسكان، بالتركيز على الحد من فجوة النوع، تمكين المرأة، ريادة الأعمال للشباب، مواجهة البطالة.
- **تحسين خصائص السكان،** بالتركيز على التعليم خاصة الأساسي، الحد من الفجوات الجغرافية في خدمات التعليم والصحة والعمل اللائق، تعزيز شبكة ومنظومات الحماية الاجتماعية والدعم والتأمين الصحي، رعاية الموهوبين والمتفوقين، وتطوير نظم التعليم الفنى والتدريب، وخلق فرص العمل.
- **الاهتمام بالفئات المهمشة والأولى بالرعاية،** خاصة الفقراء، المرأة المعيلة، المسنين، قاطنوا العشوائيات، الأطفال بلا مأوى، ذوى الإعاقة، وغيرهم.
- **إعادة التوزيع المكاني للسكان،** من خلال منظور استراتيجي ومخطط عمراني قومي جديد، وتحفيز التوطين السكاني في مناطق التنمية الجديدة، مواجهة ظاهرة العشوائيات، والاهتمام بالبيئة.

كما ترصد **الاستراتيجية القومية للسكان والتنمية (2015–2030)** أبرز التحديات السكانية في تصاعد معدلات الإنجاب، زيادة نسبة الأسر تحت خط الفقر، تراجع مكانة المرأة بوجه عام وانخفاض معدلات تشغيل الإناث، انعكاسات النمو السكاني السلبية على نصيب الفرد من الخدمات العامة، وعلى الأوضاع البيئية وجودة الحياة، وعلى أوضاع التفاوتات الإقليمية. كما تنطلق الاستراتيجية في تناولها للتحديات السكانية من مجموعة من المبادئ والمرتكزات، ومن أبرزها:[1]

- **السكان أحد عناصر القوة الشاملة للدولة،** على ألا تؤثر معدلات زيادة السكان سلبياً على التنمية.
- **حق الأسرة في تحديد عدد الأبناء،** مع مسئولية الدولة في التوعية بأخطار معدلات الإنجاب المرتفعة.
- **إدماج المكون السكاني في خطط التنمية،** والتركيز على تمكين الفقراء وتخفيف الفقر.
- **تطبيق اللامركزية،** في إدارة البرامج والمشروعات السكانية، وتعزيز دور المحليات في هذا الخصوص.

[1] وزارة الدولة للسكان ، الإستراتيجية القومية للسكان 2015–2030، المجلس القومى للسكان ، 2015، القاهرة.

- **توسيع المشاركة في التعامل مع القضية السكانية،** خاصة أدوار المجتمع المدني والقطاع الخاص.

كما تتبنى الاستراتيجية السكانية أهدافاً إستراتيجية قومية محددة حتى عام 2030، هى:

- الارتقاء بنوعية حياة المواطن المصري من خلال **خفض معدلات الزيادة السكانية.**
- استعادة ريادة مصر من خلال **تحسين الخصائص السكانية** للمواطنين المعرفية والمهاراتية والسلوكية.
- إعادة رسم الخريطة السكانية لمصر من خلال **إعادة توزيع السكان** عبر الوطن.
- تحقيق العدالة الاجتماعية والسلام الاجتماعي، من خلال تقليص الفجوات في المؤشرات التنموية بين المناطق الجغرافية المختلفة للدولة.

أما خطة التنمية المستدامة للعام المالي 2016– 2017،[1] فتتبنى استمرار تنفيذ الاستراتيجية القومية للسكان بهدف خفض معدلات الزيادة السكانية لإحداث التوازن المفقود بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل النمو السكاني، حيث خصصت الخطة استثمارات في حدود 50 مليون جنيه لتدعيم أنشطة الأجهزة المعنية بتنفيذ برامج ومشروعات الاستراتيجية.[2] وعلى الرغم من ذلك، يتضح أن الخطة لم تخصص ميزانية لتنفيذ برامج ومشروعات الاستراتيجية القومية للسكان.

كما ورد في برنامج عمل الحكومة للعام المالي 2018\2019 بعض التوجهات لضبط النمو السكاني من خلال تطبيق سياسات تحفيزية للحد من الزيادة السكانية، زيادة نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة وإتاحتها خاصة بالمناطق النائية والمحرومة، التوعية ورفع الوعي المجتمعي بخطورة الزيادة السكانية من خلال مشروعات مثل "اثنين كفاية" والذي يستهدف 1.1 مليون أسرة من مستفيدي برنامج كرامة.[3]

مما سبق يمكن القول إن الوثائق التنموية المختلفة تتناول **المشكلة السكانية** فى مصر من خلال تناول **أبعادها الثلاثة** والتي تتمثل في **النمو، التوزيع المكاني، والخصائص السكانية،** دون التركيز على بعد دون الآخر، وهو أمر جيد.

الأمر الذي يثير تساؤلاً مهماً حول تركيز الكثير من المهتمين بالشأن التنموي على أهمية خفض معدلات النمو السكاني وتأثيره السلبي على معدلات التنمية الاقتصادية على الرغم من أن الوثيقتين

---

[1] وزارة التخطيط، خطة التنمية المستدامة " للعام 2016 /2017. www.mop gov eg

[2] يقوم المجلس القومي للسكان والبرنامج السكاني وتنظيم الأسرة بوزارة الصحة بتنفيذ برامج ومشروعات الاستراتيجية القومية للسكان، بهدف الارتقاء بمستوى الخدمات الانجابية وتنظيم الأسرة، وتغير الاتجاهات لتبنى مفهوم الأسرة الصغيرة ودعم الترابط بين التوجهات السكانية والتنمية الشاملة.

[3] وزارة التخطيط، خطة التنمية المستدامة للعام 2016 /2017. www.mop gov eg

توضحان أن الدولة تتبنى القضية السكانية بأبعادها الثلاثة سالفة الذكر، كما أن وثيقة استراتيجية التنمية المستدامة تعتبر تحسين الخصائص السكانية من أولويات العمل التنموي مقدماً على ضرورة خفض معدلات النمو السكاني، إلى جانب أن وثيقة الاستراتيجية السكانية تعتبر السكان أحد عناصر القوة الشاملة للدولة، بالطبع إذا ما أحسن تعليمها وتدريبها.

لذا، نرى أن النمو السكاني إذا ما أحسن استخدامه من خلال تحسين الخصائص التعليمية والتدريبية والصحية، يمكن أن يكون هو القوة الدافعة والضاربة ومحركا للتنمية الاقتصادية المرغوبة، أما إذا أهملنا محور الخصائص السكانية فبالطبع سيصبح النمو السكاني، مهما كان ضئيلاً، عقبة ومعوقا للتنمية.

خاتمة

يتناول الفصل الأول النمو السكاني والتغير في خصائص السكان خلال الفترة 2006–2017، حيث بدأ الفصل بمقدمة تناولت بداية الاهتمام بمشكلة السكان على كافة المستويات نتيجة الربط بين مشاكل التنمية وتأثير الزيادة السكانية السريعة عليها. ويقدم الفصل قراءة للنمو السكاني في مصر وتفاوتاته الإقليمية خلال الفترة الزمنية ما بين عامي 2006–2017، كما يقدم تحليلا للعوامل الديموجرافية المؤثرة عليه والتغيرات التي حدثت خلال فترة الدراسة.

وتوضح البيانات أن عدد سكان مصر تطور من حوالي 2.5 مليون عام 1800م، وصل فى عام 2017 إلى حوالي 94 مليون نسمة وفق النتائج النهائية للتعداد. كما تظهر البيانات ارتفاع متوسط الزيادة السنوية في عدد السكان، حيث ارتفع من حوالي 351 ألف نسمة في السنة خلال الفترة من 1917 إلى 1966، إلى أكثر من 2 مليون نسمة في السنة خلال الفترة من 2006 إلى 2017. كما يلاحظ أن سنوات تضاعف السكان انخفضت من خمسين عاما إلى أقل من 30 عاما.

وعلى بالرغم من اتساع المساحة الكلية لمصر إلا أن سكانها يتركزون في شريط ضيق يمثل أغلبه الوادى والدلتا، وترتب على ذلك انخفاض المساحة المأهولة بالسكان إلى حوالي 7,7%، وارتفاع الكثافة السكانية بالمساحة المأهولة، حيث تصل متوسط الكثافة السكانية العامة في مصر إلى حوالي 95 نسمة/كم^2 عام 2017، مما يعكس توزيعاً غير متوازن للسكان بما يحمله من آثار سلبية. حيث نجد أن محافظة القاهرة تستحوذ على النصيب الأكبر من السكان، وتوجد التباينات في الكثافة السكانية بالمحافظات نظرية التوزيع غير المتوازن للسكان.

ويتناول هذا الفصل أيضا التغير في بعض الاتجاهات السكانية، حيث أظهرت النتائج أن الزيادة السريعة للسكان نتيجة ارتفاع معدلات الخصوبة وانخفاض معدلات الوفاة نتج عنها وجود قاعدة عريضة من السكان دون سن العمل. مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الإعالة الكلية، خاصة بعد إضافة فئات السن الكبيرة

والتي ارتفعت نسبتها أيضا. وإلى جانب التغير في الهيكل العمري، تناول الفصل التغير في الهيكل النوعي، حيث تظهر النتائج أن التغير في الهيكل النوعي للسكان بين عامي 2006 و2017 لا يمثل تغيرا ملحوظا في أغلب المحافظات فيما عدا محافظتي البحر الأحمر وجنوب سيناء، لكونهما محافظتين حدوديتين سياحيتين تجتذبان الأفراد الذكور بدون أسر غالبا للعمل في المشروعات السياحية.

وفيما يتعلق بالتغير في مؤشرات الحالة التعليمية، تظهر النتائج أن نسبة الأمية ما زالت مرتفعة على الرغم من انخفاضها خلال الفترة (2006–2017)، إلى جانب أن هناك تفاوتا واضحا بين محافظات الجمهورية في التغير في نسبة الأمية، حيث يتراوح التغير في تلك النسبة ما بين حوالي –5 نقطة كما في محافظة جنوب سيناء إلى 7 نقاط كما في محافظة الفيوم. كما يتضح أن أغلب المحافظات تعدت نقاط التغير المتوسط العام للجمهورية. كذلك تظهر البيانات أن أعداد الحاصلين على شهادات عليا قد ارتفعت بنسبة تصل إلى 64% في المتوسط على مستوى الجمهورية، غير أن ذلك لا يفسر حالة التفاوت الشديدة بين المحافظات المختلفة.

وتناول الفصل أيضا التغير في مؤشرات الحالة الصحية للسكان من خلال مؤشرين هما مؤشر نسبة وفيات الرضع، ومؤشر نسبة وفيات الأطفال دون الخامسة. وأظهرت النتائج انخفاض قيم المؤشر الأول بشكل ملحوظ، إلا أنها ما زالت مرتفعة مقارنة بدول أخرى. كما تظهر البيانات أن هناك تفاوتاً شديداً بين محافظات الجمهورية في التغير في نسبة وفيات الرضع، يتراوح هذا التغير ما بين حوالي 65% انخفاضا في محافظة الوادي الجديد إلى ارتفاع بنسبة 38% في محافظة الاسكندرية. كما يتضح أن تلك النسبة انخفضت في محافظات الوجه القبلي في حين ارتفعت في أغلب محافظات الوجه البحري، لذا من الضروري الكشف عن العوامل التي أدت إلى التباين في التغير. كما أظهرت النتائج أن التغير في مؤشر نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة يتسم بتباين أقل حدة بين المحافظات.

ويتناول هذا الفصل أيضا بالتحليل التوجهات السكانية المتبعة في مصر من خلال استعراض ما ورد في الوثائق التخطيطية المختلفة وهي بالتحديد استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، الاستراتيجية القومية للسكان والتنمية (2015–2030)، خطة التنمية المستدامة للعام المالي 2016–2017، وبرنامج عمل الحكومة للعام المالي 2022/2018. وخلص هذا الجزء إلى أن الوثائق التنموية النظرية المختلفة تتناول المشكلة السكانية فى مصر من خلال تناول أبعادها الثلاثة والتي تتمثل في النمو السكاني، التوزيع المكاني، والخصائص السكانية. إلا أن المحصلة العملية النهائية لكل تلك الجهود النظرية تتضح من استمرار النمو السكاني السريع، وتدني الخصائص السكانية (التعليمية والصحية)، واختلال التوزيع المكاني الإقليمي للسكان والعمران والأنشطة الاقتصادية على مساحة الدولة حتى 2017.

الفصل الثاني

النمو السكاني والتغيرات في الخصائص الاجتماعية للسكان في مصر

مقدمة

يعد النمو السكاني أحد المحددات الرئيسة للخصائص الاجتماعية للسكان في كافة بلدان العالم، فالخصائص الاجتماعية من تعليم وصحة ومستوى معيشة تتأثر بشكل كبير بحجم السكان وتركيبهم العمري والنوعي وخاصة في ظل موارد مادية محدودة لا تتواكب مع تطورات النمو السكاني وغير قادرة على تلبية كافة متطلباته. فالنمو السكاني المتزايد يمثل زيادة في الطلب على الخدمات الاجتماعية مثل الخدمات التعليمية والصحية والثقافية وغيرها من الخدمات. وبالرغم من أن العلاقة بين النمو السكاني والتغيرات الاجتماعية للسكان هي علاقة تبادلية ذات اتجاهين بمعنى أن الخصائص الاجتماعية تلعب دورا مهما في نمط النمو السكاني وتغيراته، إلا أن التركيز هنا ينصب فقط على التغيرات الاجتماعية الرئيسية التي صاحبت النمو السكاني في مصر خلال الفترة الماضية.

لذلك يتمثل الهدف الرئيس لهذا الفصل في دراسة وتحليل أهم التغيرات التي طرأت على الخصائص الاجتماعية للسكان والتي صاحبت النمو السكاني في مصر خلال الفترة بين عامي (2006–2017) على المستوى الكلي وكذلك على مستوى المحافظات، والتعرف على أهم التباينات بين المحافظات المختلفة في نموها السكاني والخصائص الاجتماعية للسكان بها. وفي ضوء الأهداف السابق ذكرها، ينقسم الفصل إلى ثلاثة أقسام رئيسة يتضمن القسم الأول الحالة التعليمية للسكان ومؤشرات البنية التعليمية للتعليم قبل الجامعي، بينما يتناول القسم الثاني مؤشرات الحالة الصحية للسكان في مصر، ويركز القسم الثالث على التغيرات التي حدثت على مستويات المعيشة للسكان خلال هذه الفترة من خلال رصد تطور مؤشرات الفقر والعدالة الاجتماعية.

2–1 الحالة التعليمية في المحافظات المصرية

التعليم هو أحد ركائز التنمية البشرية وهو القاعدة الرئيسة للاستثمار في العنصر البشري. وبلا شك، يعد قطاع التعليم من القطاعات الاجتماعية التي تتأثر بشكل مباشر بتطورات النمو السكاني، حيث أن تحديد الاحتياجات التعليمية من مدارس وفصول ومعلمين ووسائل تعليمية وغيرها، إنما يعتمد بشكل كبير على حجم الطلب على الخدمات التعليمية. فالزيادة في حجم السكان وخاصة في الفئات العمرية الصغيرة من شأنه أن يؤدي إلى زيادة في الطلب على الخدمات التعليمية في ضوء الموارد المالية المحدودة للدولة، ومن ثم فإن عدم القدرة على تلبية هذا الطلب المتزايد يؤدي إلى تدني مستوى الخدمات التعليمية المقدمة.

وقد نص الدستور المصري على أن التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمي فى التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز. وأن التعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها. كما حدد الدستور دور الدولة في العديد من المواضع أهمها كفالة مجانية التعليم بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية. كما نص على أن تلتزم الدولة بمراعاة أهداف التعليم في مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية. وتشرف على التعليم لضمان التزام جميع المدارس والمعاهد العامة والخاصة بالسياسات التعليمية لها. وتلتزم بتشجيع التعليم الفني والتقني والتدريب المهني وتطويره، والتوسع في أنواعه كافة، وفقا لمعايير الجودة العالمية، وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل. وتكفل تنمية الكفاءة العلمية للمعلمين، ومهاراتهم المهنية، ورعاية حقوقهم المادية والأدبية، بما يضمن جودة التعليم وتحقيق أهدافه. وتلتزم بوضع خطة شاملة للقضاء على الأمية الهجائية والرقمية بين المواطنين في جميع الأعمار، وتلتزم بوضع آليات تنفيذها بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني، وذلك وفق خطة زمنية محددة.

ومن ثم فإن دور الدولة تجاه قطاع التعليم هو دور حيوي وهام من حيث الإشراف والإدارة والتخطيط وتقديم الخدمة، مما يضع العديد من التحديات أمام الحكومة القيام بهذه الأدوار من خلال تلبية الطلب المتزايد على التعليم من ناحية، وتحسين مستوى الخدمات التعليمية المقدمة من ناحية أخرى.

2-1-1 الحالة التعليمية للسكان

وفقا للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام 2017، ارتفع عدد سكان مصر إلى نحو 94.8 مليون نسمة (داخل مصر) مقابل 72.6 مليون نسمة وفقا لتعداد عام 2006، أي أن عدد السكان في مصر ارتفع بأكثر من 22 مليون نسمة خلال الفترة بين تعدادي 2006-2017، ومن ثم ارتفع معدل النمو السكاني من 2.04% خلال الفترة بين تعدادي 1996-2006 ليصل إلى 2.56% خلال الفترة بين تعدادي 2006-2017. وهو ما يشير إلى تطور خطير في اتجاهات الزيادة السكانية في مصر يجب أن يتم الوقوف عنده وأخذه في الاعتبار إذا ما كانت هناك رغبة جادة في الحد من تضخم عدد السكان في مصر في ظل محدودية الموارد المتاحة وعدم القدرة على الوفاء بمتطلبات هذه الزيادة في المستقبل، وخاصة خدمات التعليم والخدمات الصحية والإسكان وغيرها من الخدمات الاجتماعية الأخرى.

وبالنظر إلى الحالة التعليمية للسكان في مصر بين تعدادي 2006 و2017، كما هو موضح من شكل رقم (2-1)، فبالرغم من تراجع نسبة الأمية (10 سنوات فأكثر) بين التعدادين من 29.7% إلى 25.8%، إلا أن هذه الفترة أنتجت نحو 1.4 مليون أمي (بخلاف الإحلال الذي تم لمن تم محو أميتهم خلال هذه الفترة)، حيث ارتفع عدد الأمين من 17 مليون نسمة في عام 2006 إلى 18.4 مليون نسمة

في عام 2017. كما شهدت الفترة بين التعدادين تراجع نسبة من يقرأ ويكتب ومن تم محو أميتهم من 13% إلى 10.4%، كما تراجعت نسبة الحاصلين على تعليم أقل من المتوسط من 19.4% إلى 18.8%. على الجانب الآخر، ارتفعت نسبة الحاصلين على تعليم متوسط (من 25.8% إلى 29.1%)، ومؤهل جامعي أو أعلى (من 9.5% إلى 12.4%).

شكل (2–1): التوزيع النسبي للسكان (10 سنوات فأكثر) وفقا للحالة التعليمية بين تعدادي 2006 و2017

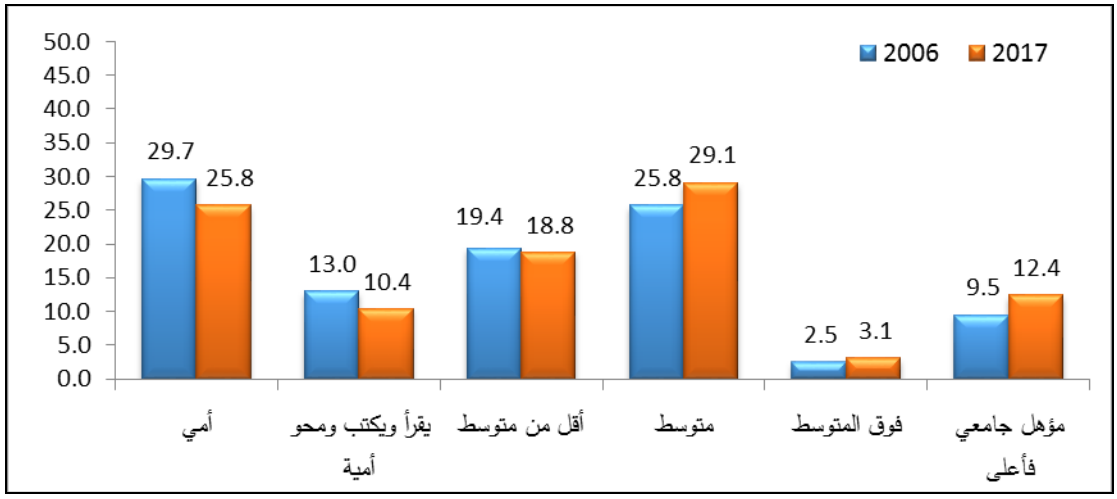

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2018، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 2017.

وإذا انتقلنا إلى مستوى أكثر تفصيلا وهو مستوى المحافظات، نجد في البداية أن هناك تباينا واضحا في معدلات النمو السكاني بين المحافظات خلال الفترة بين التعدادين. حيث حققت بعض المحافظات معدل نمو سكاني أقل من المعدل على المستوى الكلي (2.56%)، منها على سبيل المثال محافظة القاهرة حيث لم يتجاوز معدل النمو السكاني بها نحو 1.2%، ومحافظتا الغربية وأسوان (2.1%)، وكان أكبر معدل نمو سكاني بين هذه المجموعة من المحافظات هو 2.5% والذي حققته كل من محافظتي الدقهلية والبحيرة.

على الجانب الآخر، حققت بعض المحافظات نموا سكانيا تجاوز النمو السكاني على المستوى الكلي بمقدار كبير، ويأتي على رأس المحافظات محافظة الجيزة بمعدل نمو بلغ 4% في الوقت الذي ارتفعت فيه نسبة سكان هذه المحافظة إلى 9.1% من إجمالي سكان الجمهورية في عام 2017 مقارنة بنحو 7.8% في عام 2006، وذلك نتيجة الهجرة إليها من باقي المحافظات وخاصة محافظات الصعيد، تليها محافظة الفيوم بمعدل نمو 3.5%، ومحافظة السويس بمعدل نمو 3.4%، على الرغم من أن هذه

المحافظات لا تعد من المحافظات الجاذبة للسكان، مما يعني أن هذا النمو المرتفع يرجع بشكل أساسي إلى الزيادة الطبيعية للسكان [1] باستبعاد احتمالية وجود هجرة داخلية إلى هذه المحافظات.

ومن خلال استقراء الحالة التعليمية لسكان المحافظات في عام 2017، يلاحظ تركز نسبة الأمية بين محافظات الصعيد بدرجة أكبر من باقي محافظات الجمهورية، حيث تصل أعلى نسبة للأمية في محافظة المنيا بنسبة 37.2%، تليها محافظة بني سويف بنسبة 35.9%، ثم أسيوط بنسبة 34.6% والفيوم بنسبة 34%. وذلك على الرغم من أن هذه المحافظات تعد من المحافظات متوسطة النمو السكاني بين عامي 2006 و2017 باستثناء محافظة الفيوم، حيث يصل معدل النمو السكاني إلى 2.7% في محافظة المنيا و3.1% في محافظة بني سويف و2.3% في محافظة أسيوط. في الوقت الذي تبلغ فيه أقل معدلات أمية في محافظة البحر الأحمر بنسبة 12% بينما بلغ معدل النمو السكاني بهذه المحافظة نحو 2.7%، وبلغت نسبة الأمية في محافظتي بورسعيد والوادي الجديد نحو 14.7% في حين بلغ معدل النمو السكاني بهذه المحافظتين نحو 2.6% و2.4% على الترتيب، أما في محافظة السويس فقد بلغت نسبة الأمية بها نحو 15.3% بينما بلغ النمو السكاني بها نحو 3.5%.

كما شهدت جميع محافظات الجمهورية تراجعا في معدلات الأمية بين عامي 2006 و2017، حيث تراجعت في محافظة المنيا من 41.3% في عام 2006 إلى 37.2% في عام 2017، وكذلك في محافظة بني سويف من 40.5% إلى 35.9%، وكان أكبر تراجع في معدل الأمية في محافظة الفيوم حيث تراجعت من 40.9% إلى 34%، بينما أقل انخفاض في الأمية كان في محافظة الاسكندرية حيث انخفضت من 19.5% في عام 2006 إلى 19% في عام 2017. على الجانب الآخر، شهدت معظم المحافظات (باستثناء محافظات الاسكندرية والبحر الأحمر وجنوب سيناء) ارتفاعا في نسبة الحاصلين على تعليم متوسط، كما ارتفعت نسبة أصحاب الشهادات العليا في جميع المحافظات فيما عدا محافظة جنوب سيناء (جدول رقم 2-1) .

[1] "تحليل حالة السكان في مصر وتبايناتها المكانية 2017"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي، (2019)، تقرير تحت النشر.

جدول (2–1)

التوزيع النسبي للسكان (10 سنوات فأكثر) وفقا للحالة التعليمية بين تعدادي 2006 و2017

على مستوى المحافظات

المحافظة	السكان بالألف		معدل النمو السكاني (%)	نسبة الأمية (%)		تعليم متوسط (%)		تعليم جامعي أو أعلى (%)	
	2006	2017		2006	2017	2006	2017	2006	2017
القاهرة	8,403	9,540	1.2	19.2	16.2	27.3	27.7	20.4	24.8
الاسكندرية	4,117	5,164	2.2	19.5	19.0	27.5	27.3	14.7	18.0
بورسعيد	570	749	2.6	16.4	14.1	34.4	35.7	14.7	19.8
السويس	512	728	3.4	17.2	15.3	33.3	39.3	10.3	13.6
دمياط	1,097	1,497	3.0	22.4	20.2	26.7	31.4	9.1	11.7
الدقهلية	4,989	6,492	2.5	27.9	23.6	28.6	31.8	8.9	11.9
الشرقية	5,348	7,164	2.8	32.1	25.9	25.6	31.0	8.7	11.5
القليوبية	4,250	5,627	2.7	27.5	23.7	27.8	31.1	8.4	11.6
كفر الشيخ	2,620	3,362	2.4	34.3	28.5	26.7	31.3	7.0	10.2
الغربية	4,010	5,000	2.1	25.9	21.4	29.4	32.1	10.1	13.9
المنوفية	3,270	4,302	2.6	27.4	22.5	29.5	32.3	8.6	12.6
البحيرة	4,747	6,172	2.5	36.7	32.9	24.6	27.9	5.2	7.2
الاسماعيلية	951	1,304	3.0	22.9	21.4	28.9	32.5	8.9	12.1
الجيزة	5,695	8,632	4.0	27.2	24.9	24.7	26.4	12.6	14.3
بني سويف	2,292	3,154	3.1	40.5	35.9	20.5	25.7	4.9	7.5
الفيوم	2,511	3,597	3.5	40.9	34.0	22.4	27.7	4.2	6.1
المنيا	4,166	5,497	2.7	41.3	37.2	21.0	26.4	4.7	6.7
أسيوط	3,445	4,383	2.3	39.1	34.6	21.7	25.5	5.6	8.0
سوهاج	3,747	4,967	2.7	38.5	33.6	19.5	25.1	4.9	7.2
قنا	3,002	3,164	0.5	34.8	29.1	23.6	30.0	5.0	7.5
اسوان	1,185	1,474	2.1	23.0	19.1	31.5	37.7	6.3	8.0
الاقصر	452	1,250	9.8	28.2	25.9	28.4	33.2	6.3	9.1
البحر الاحمر	273	360	2.7	13.5	12.0	38.0	33.5	13.9	16.8
الوادي الجديد	187	241	2.4	18.2	14.7	32.2	35.2	10.5	15.0
مطروح	323	426	2.7	35.1	31.9	16.2	20.1	4.5	5.0
شمال سيناء	334	450	2.9	24.4	23.3	26.7	28.2	8.0	8.6
جنوب سيناء	121	102	1.7-	14.7	16.6	37.0	24.0	17.1	14.9

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2018، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 2017.

2-1-2 الخدمات التعليمية

يتطلب التعرف على التغيرات التي حدثت في مستوى الخدمات التعليمية المصاحبة للنمو السكاني خلال فترة الدراسة الأخذ في الاعتبار كلا من جانبي العرض والطلب، حيث يتمثل جانب العرض في البنية التحتية التعليمية من مدارس وفصول ومدرسين، بينما يتمثل جانب الطلب في عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم. بين عامي 2007/2006 و2017/2016 تمت إضافة نحو 11.8 ألف مدرسة حيث ارتفع عدد المدارس من حوالي 40.9 ألف مدرسة في عام 2007/2006 إلى نحو 52.7 ألف مدرسة بمعدل زيادة يصل إلى 30%. أما عدد الفصول فقد زاد بنحو 93.7 ألف فصل، حيث ارتفع من 389 ألف فصل في عام 2007/2006 إلى نحو 482.7 ألف فصل في عام 2017/2016 بمعدل زيادة 24% (شكل رقم 2-2).

شكل (2-2): تطور أعداد المدارس والفصول بين عامي 2007/2006 و2017/2016

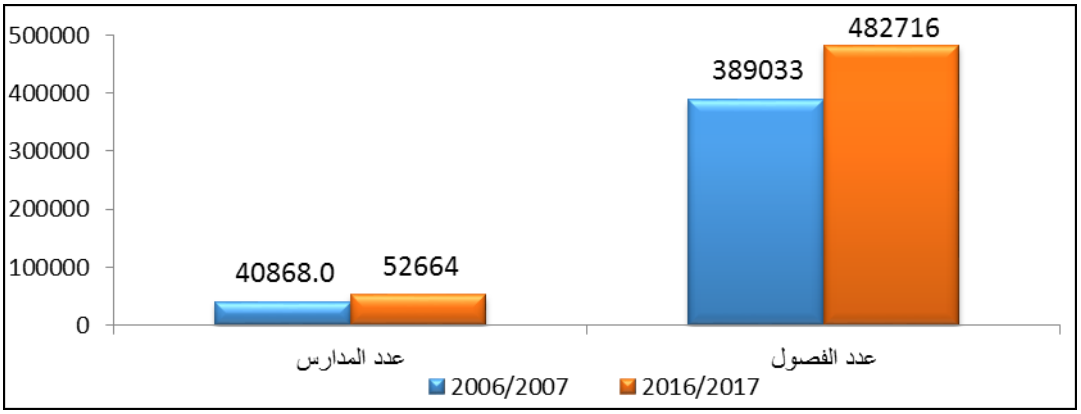

المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، كتاب الإحصاء السنوي 2007/2006 و2017/2016.

أما إذا انتقلنا إلى مستوى المحافظات للتعرف على تطور عدد المدارس والفصول التي تم إنشاؤها خلال الفترة من عام 2008/2007[1] و2017/2016، يتبين من الجدول التالي أن محافظة القاهرة هي أكثر المحافظات التي شهدت إنشاء مدارس جديدة بها حيث تم إنشاء نحو 1052 مدرسة بها، تليها محافظات الصعيد وعلى رأسها محافظة أسيوط بنحو 892 مدرسة، ثم محافظة الجيزة بنحو 777 مدرسة، ثم محافظة المنيا بنحو 746 مدرسة، ثم محافظة سوهاج بنحو 694 مدرسة، مما يدل على الاهتمام الذي تم توجيهه نحو تطوير البنية التحتية التعليمية بمحافظات الصعيد خلال هذه الفترة. أما أقل المحافظات التي تم إنشاء مدارس جديدة بها فهي محافظات السويس بنحو 69 مدرسة ثم محافظة الوادي الجديد بنحو 67 مدرسة.

[1] نظرا لعدم توفر بيانات عن عدد المدارس والفصول والتلاميذ في عام 2006/2007 وفي بداية الفترة الزمنية للدراسة، فقد تم الاعتماد على بيانات السنة التالية وهي عام 2007/2008 ومقارنتها بعام 2016/2017.

أما بالنسبة لعدد الفصول الجديدة التي تم إنشاؤها في المحافظات المختلفة يلاحظ أن ترتيب المحافظات يختلف عنه فيما يتعلق بالمدارس، فقد استحوذت محافظة الجيزة على النصيب الأكبر من الفصول الجديدة بنحو 10.2 ألف فصل تليها محافظة القاهرة بنحو 9711 فصل، ثم محافظة الشرقية بنحو 5969 فصل، ثم محافظة القليوبية بنحو 5784 فصل. أما أقل المحافظات من حيث عدد الفصول الجديدة كانت محافظة قنا بنحو 142 فصل، ثم محافظة الوادي الجديد بنحو 112 فصل جديد [جدول رقم (2–2).

أما جانب الطلب المتمثل في عدد الطلاب في جميع مراحل التعليم قبل الجامعي، فقد ارتفع على المستوى الإجمالي بنحو 4.9 مليون تلميذ بنسبة زيادة تصل إلى 30.8%، حيث ارتفع إجمالي عدد التلاميذ من نحو 15.8 مليون تلميذ إلى نحو 20.6 مليون تلميذ خلال هذه الفترة. وكانت أكبر زيادة في عدد التلاميذ في مرحلة الثانوي العام حيث زاد عدد تلاميذ المرحلة بنحو 857 ألف طالب بنسبة زيادة تجاوزت 109%، وارتفع عدد طلاب التعليم الفني (الصناعي والزراعي والتجاري بنحو 369 ألف طالب بنسبة زيادة بلغت نحو 27%، أما تلاميذ المرحلتين الابتدائية والإعدادية فقد زادوا بنسبة 22.4% و 25% على الترتيب خلال هذه الفترة ، شكل رقم (2–3).

جدول (2–2)

أعداد المدارس والفصول في التعليم قبل الجامعي بين عامي 2008/2007 و2017/2016

على مستوى المحافظات

المحافظة	معدل النمو السكاني (%) 2006–2017	أعداد المدارس			أعداد الفصول		
		2008/2007	2017/2016	التغير (%)	2008/2007	2017/2016	التغير (%)
القاهرة	1.2	3864	4916	27.2	43647	53358	22.2
الاسكندرية	2.2	1761	2285	29.8	19578	25121	28.3
بورسعيد	2.6	340	452	32.9	3459	4246	22.8
السويس	3.4	349	418	19.8	3473	4297	23.7
دمياط	3.0	781	900	15.2	6677	8491	27.2
الدقهلية	2.5	3140	3378	7.6	26516	30148	13.7
الشرقية	2.8	3538	4106	16.1	28921	34890	20.6
القليوبية	2.7	1711	2221	29.8	21244	27028	27.2
كفر الشيخ	2.4	1747	2086	19.4	14016	16811	19.9
الغربية	2.1	1955	2296	17.4	19488	23141	18.7
المنوفية	2.6	1822	2173	19.3	17814	21895	22.9
البحيرة	2.5	3082	3764	22.1	25431	30031	18.1
الاسماعيلية	3.0	820	955	16.5	6475	8009	23.7
الجيزة	4.0	2649	3426	29.3	30622	40819	33.3
بني سويف	3.1	1865	2242	20.2	14067	16133	14.7

المحافظة	معدل النمو السكاني 2006-2017 (%)	أعداد المدارس			أعداد الفصول		
		2008/2007	2017/2016	التغير (%)	2008/2007	2017/2016	التغير (%)
الفيوم	3.5	1587	2000	26.0	13487	16396	21.6
المنيا	2.7	2259	3005	33.0	22931	28250	23.2
أسيوط	2.3	1852	2744	48.2	18709	22653	21.1
سوهاج	2.7	2011	2705	34.5	20155	24374	20.9
قنا	0.5	1815	2012	10.9	17091	17233	0.8
اسوان	2.1	1059	1349	27.4	7816	9398	20.2
الاقصر	9.8	377	904	139.8	2825	6538	131.4
البحر الاحمر	2.7	266	365	37.2	1726	2634	52.6
الوادي الجديد	2.4	363	430	18.5	2194	2306	5.1
مطروح	2.7	508	642	26.4	2445	3443	40.8
شمال سيناء	2.9	469	591	26.0	3042	3702	21.7
جنوب سيناء	1.7-	194	299	54.1	867	1380	59.2

المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، كتاب الإحصاء السنوي 2007/2006 و2017/2016.

شكل (2-3): تطور أعداد التلاميذ بين عامي 2008/2007 و2017/2016

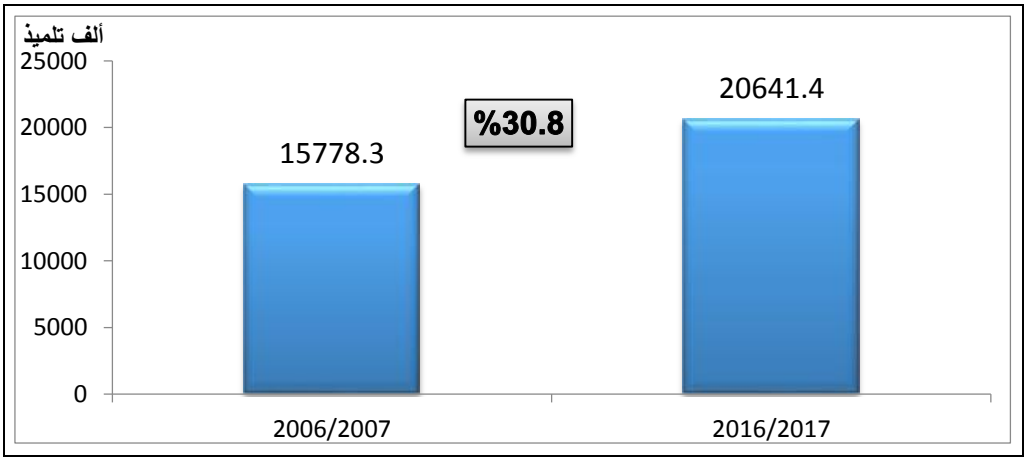

المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، كتاب الإحصاء السنوي 2007/2006 و2017/2016.

أما على مستوى المحافظات، فباستثناء محافظة الأقصر، كانت أكبر زيادة نسبية في عدد التلاميذ في جميع المراحل من نصيب محافظات الحدود، ففي محافظة جنوب سيناء تجاوزت نسبة الزيادة في إجمالي عدد التلاميذ نحو 102% (نحو 156 ألف تلميذ) بالرغم من تراجع عدد سكان المحافظة بين عامي 2006 و2017 بنحو 1.7%، تليها محافظة البحر الأحمر بنسبة 73.3%، ثم محافظة مطروح بنسبة 58.2%، تليها محافظة الجيزة، حيث زاد عدد التلاميذ بنسبة 44.8% (نحو 2 مليون تلميذ). أما أقل زيادة نسبية في عدد التلاميذ فكان من نصيب محافظات الصعيد بالرغم من ارتفاع معدلات النمو السكاني بها،

حيث بلغت نسبة الزيادة في عدد التلاميذ في محافظة بني سويف نحو 24.7%، ومحافظة المنيا نحو 24.2%، ومحافظة أسيوط 23.9%، ومحافظة أسوان 23.6% (جدول رقم 2–3).

جدول (2–3)

أعداد التلاميذ في التعليم قبل الجامعي بين عامي 2008/2007 و2017/2016 على مستوى المحافظات

المحافظة	معدل النمو السكاني (%) 2006–2017	أعداد التلاميذ		
		2008/2007	2017/2016	التغير (%)
القاهرة	1.2	1655971	2110403	27.4
الاسكندرية	2.2	877820	1141611	30.1
بورسعيد	2.6	113564	152759	34.5
السويس	3.4	125756	161835	28.7
دمياط	3.0	251334	352396	40.2
الدقهلية	2.5	1030568	1311880	27.3
الشرقية	2.8	1128618	1499661	32.9
القليوبية	2.7	915400	1257382	37.4
كفر الشيخ	2.4	532376	702785	32.0
الغربية	2.1	784159	1029003	31.2
المنوفية	2.6	701756	959042	36.7
البحيرة	2.5	1017482	1324302	30.2
الاسماعيلية	3.0	213132	300979	41.2
الجيزة	4.0	1358309	1966779	44.8
بني سويف	3.1	547247	682293	24.7
الفيوم	3.5	568712	727020	27.8
المنيا	2.7	998296	1239502	24.2
أسيوط	2.3	797386	987659	23.9
سوهاج	2.7	839586	1035016	23.3
قنا	0.5	683234	700638	2.5
اسوان	2.1	264886	327374	23.6
الاقصر	9.8	102433	257724	151.6
البحر الاحمر	2.7	52220	90473	73.3
الوادي الجديد	2.4	44502	59876	34.5
مطروح	2.7	77009	121834	58.2
شمال سيناء	2.9	81249	110199	35.6
جنوب سيناء	1.7-	15332	30984	102.1

المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، كتاب الإحصاء السنوي 2007/2006 و2017/2016.

وفي محاولة لربط تطور العرض والطلب على الخدمات التعليمية بكل محافظة، يلاحظ وجود توافق إلى حد كبير بينهما حيث جاءت محافظات الحدود في أعلى ترتيب المحافظات بالرغم من أن الزيادة النسبية في عدد التلاميذ كانت أكبر من الزيادة النسبية في عدد الفصول بهذه المحافظات، فقد كانت محافظة جنوب سيناء هي أكثر المحافظات ارتفاعا في عدد التلاميذ وفي عدد الفصول (59.2% للفصول مقابل 102.1% للتلاميذ)، تليها محافظة البحر الأحمر حيث زاد عدد التلاميذ بنحو 73.3% مقابل زيادة عدد الفصول بنحو 52.6%، تليها محافظة مطروح حيث زاد عدد التلاميذ بنحو 58.2% مقابل زيادة عدد الفصول بنحو 40.8%. أما في محافظة الوادي الجديد، فبالرغم من ارتفاع عدد التلاميذ بها بنسبة 34.5% إلا أن عدد الفصول زاد بنسبة 5.1% فقط.

من ناحية أخرى، تعد كثافة الفصول من العوامل المؤثرة على كفاءة التحصيل الدراسي من ناحية وعلى أداء المعلمين وتفاعلهم مع التلاميذ من ناحية أخرى. لذلك من المهم إلقاء الضوء على تطور كثافة الفصول بمرحلتي التعليم الأساسي (الابتدائي والإعدادي) خلال الفترة محل الدراسة مع التركيز على المدارس الحكومية، حيث تظهر المشكلة أكثر وضوحا، كما أنها تعكس مسئولية ودور الدولة تجاه قضية التعليم والارتقاء بالخدمات التعليمية مقابل التعليم الخاص الذي يهدف دائما إلى الربح.

وبالرغم من زيادة عدد المدارس والفصول على مستوى الجمهورية، إلا أن زيادة إجمالي عدد التلاميذ بنسبة 30.8% أدى إلى زيادة كثافة الفصول في التعليم الحكومي في المرحلة الابتدائية من 44 طالب/فصل في عام 2007/2006 إلى 48.3 طالب/فصل في عام 2017/2016، كما ارتفعت كثافة الفصل في المرحلة الإعدادية من 39 طالب/فصل في عام 2007/2006 إلى 44.4 طالب لكل فصل في عام 2017/2016. وهذا يشير إلى صعوبة تحقيق هدف تخفيض متوسط كثافة الفصل على مستوى إجمالي التعليم قبل الجامعي إلى 38 طالب/فصل في عام 2020 ونحو 35 طالب/فصل في عام 2030 كأحد أهداف محور التعليم باستراتيجية التنمية المستدامة، فمع الزيادة المطردة في عدد التلاميذ المصاحبة للنمو السكاني الملحوظ وفي ذات الوقت ارتفاع الطلب على التعليم، يتضح صعوبة تحقيق هذه الأهداف وخاصة في مرحلة التعليم الأساسي بمرحلتيه (شكل رقم 2-4).

شكل (2–4): تطور كثافة الفصول بين عامي 2007/2006 و2017/2016

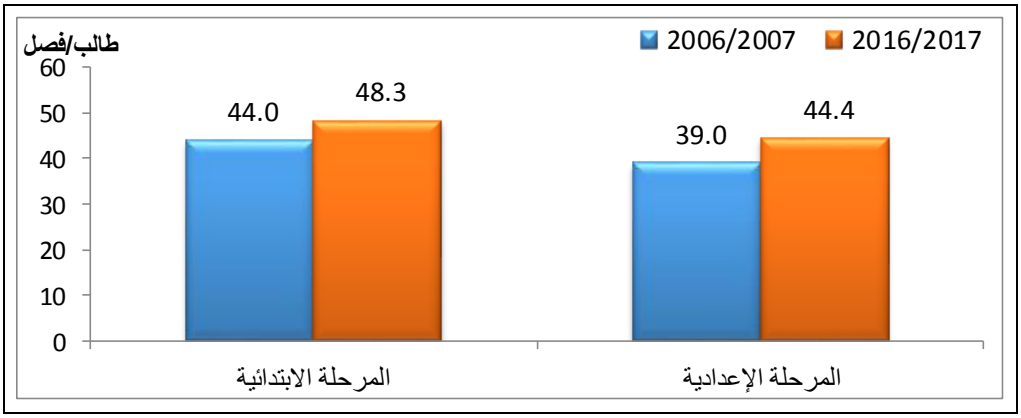

المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، كتاب الإحصاء السنوي 2007/2006 و2017/2016.

أما على المستوى الجغرافي، فيتضح أن هناك تباينا واضحا بين كثافة الفصول في مرحلتي التعليم الأساسي بين المحافظات المختلفة. حيث تعد محافظة الجيزة أعلى المحافظات من حيث كثافة الفصول والتي تصل إلى 62.4 طالب/فصل في المرحلة الابتدائية ونحو 54.5 طالب/فصل في المرحلة الإعدادية في عام 2017/2016 مع الأخذ في الاعتبار ارتفاع كثافة الفصول بالمرحلتين منذ عام 2007/2006 حيث بلغت 54.8 طالب/فصل في المرحلة الابتدائية و43.2 طالب/فصل في المرحلة الإعدادية. تليها محافظة الاسكندرية والتي تبلغ فيها كثافة الفصل في عام 2017/2016 نحو 56.3 طالب/فصل في المرحلة الابتدائية و47.5 طالب/فصل في المرحلة الإعدادية. أما أقل المحافظات من حيث كثافة الفصول فتأتي محافظات الحدود، حيث تبلغ في محافظة جنوب سيناء 22.5 طالب/فصل في المرحلة الابتدائية و24 طالب/فصل في المرحلة الإعدادية، وفي محافظة الوادي الجديد بلغت كثافة الفصل 27.5 طالب/فصل في المرحلة الابتدائية و25.8 طالب/فصل في المرحلة الإعدادية بالرغم من ارتفاع كثافة الفصل بهذه المحافظة بنسبة 37.2% في المرحلة الابتدائية و21.7% في المرحلة الإعدادية بين عامي 2007/2006 و2017/2016. كما تعد محافظات جنوب سيناء والبحر الأحمر ومطروح والاسماعيلية من أكثر المحافظات التي ارتفعت فيها كثافة الفصول بين عامي 2007/2006 و2017/2016، بينما التراجع الوحيد في كثافة الفصل في المرحلة الابتدائية كان في محافظة المنيا (جدول رقم 2–4).

جدول (2-4)

متوسط كثافة الفصل في التعليم الحكومي بين عامي 2007/2006 و2017/2016 على مستوى المحافظات

المحافظة	معدل النمو السكاني (%) 2006-2017	متوسط كثافة الفصل في التعليم الابتدائي (طالب/ فصل)		متوسط كثافة الفصل في التعليم الإعدادي (طالب/ فصل)	
		2007/2006	2017/2016	2007/2006	2017/2016
القاهرة	1.2	49.0	52.1	36.6	44.9
الاسكندرية	2.2	56.1	56.3	40.2	47.5
بورسعيد	2.6	37.5	41.1	31.9	35.0
السويس	3.4	40.8	44.1	33.4	37.3
دمياط	3.0	41.1	45.2	34.3	42.2
الدقهلية	2.5	42.4	49.1	37.0	43.9
الشرقية	2.8	42.9	48.2	38.8	43.3
القليوبية	2.7	47.2	53.6	41.2	47.9
كفر الشيخ	2.4	39.4	46.4	39.2	40.4
الغربية	2.1	43.8	50.5	38.9	45.4
المنوفية	2.6	42.7	48.1	37.7	45.2
البحيرة	2.5	42.2	48.7	38.9	44.9
الاسماعيلية	3.0	34.9	41.2	31.3	37.4
الجيزة	4.0	54.8	62.4	43.2	54.5
بني سويف	3.1	42.4	46.7	41.5	45.5
الفيوم	3.5	43.7	47.9	42.3	45.2
المنيا	2.7	45.4	45.1	42.2	46.4
أسيوط	2.3	45.9	47.8	41.8	42.6
سوهاج	2.7	43.0	45.5	41.3	43.1
قنا	0.5	41.6	41.6	39.1	41.6
اسوان	2.1	34.6	36.5	34.1	37.3
الاقصر	9.8	35.3	39.5	38.8	40.8
البحر الاحمر	2.7	33.6	41.7	27.4	36.8
الوادي الجديد	2.4	20.4	27.5	18.5	25.8
مطروح	2.7	29.5	35.0	34.6	35.4
شمال سيناء	2.9	27.2	29.2	27.7	32.0
جنوب سيناء	1.7-	16.4	22.5	18.8	24.0

المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، كتاب الإحصاء السنوي 2007/2006 و2017/2016.

2–1–3 الإنفاق العام على التعليم

تستهدف الحكومة في استراتيجيتها للتنمية المستدامة حتى عام 2030 وكذلك برنامج عمل الحكومة حتى عام 2022 تطوير منظومة التعليم قبل الجامعي، وإتاحة التعليم للجميع دون تمييز، وتحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم، وتطوير التعليم الفني[1]. كما نص الدستور المصري 2014 على تخصيص 4٪ من الناتج القومي الإجمالي للإنفاق على التعليم قبل الجامعي كحد أدنى يتصاعد تدريجيا حتى يتوافق مع المعدلات العالمية[2]. وبالطبع فإن تحقيق هذه الأهداف الطموحة وتحقيق الاستحقاق الدستوري يتطلب تخصيص موارد مالية كافية للإنفاق العام على التعليم في مصر لتقابل من ناحية أخرى الطلب المتزايد على التعليم.

وباستقراء البيانات الخاصة بالإنفاق على التعليم قبل الجامعي في مصر من واقع الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة يلاحظ أن الوضع لا يعكس الهدف المطلوب، فبالرغم من الارتفاع الملحوظ في إجمالي الإنفاق العام على التعليم في مصر خلال فترة الدراسة، حيث ارتفع من 27.6 مليار جنيه في عام 2007/2006 منها نحو 20.4 مليار جنيه للتعليم قبل الجامعي، إلى نحو 97.3 مليار جنيه في عام 2016/2015 منها 68 مليار جنيه للتعليم قبل الجامعي، إلا أن هناك تراجعا في نصيب الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي من إجمالي الإنفاق العام على التعليم من 74% في عام 2007/2006 إلى 70% في عام 2016/2015، وتراجعت نسبة الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي من إجمالي الإنفاق العام للدولة من 9.2% إلى 8.3% خلال ذات الفترة. كما تراجعت نسبة الإنفاق العام على التعليم من إجمالي الإنفاق العام للدولة من 12.4% في عام 2007/2006 إلى 11.9% في عام 2016/2015، كما تراجعت نسبة الإنفاق العام على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي من 3.7% إلى 3.6% (جدول رقم 2–5). وبالطبع فإن توفير الموارد المالية اللازمة للارتقاء بالخدمات التعليمية يمثل تحديا كبيرا أمام الحكومة المصرية وخاصة في ظل الزيادة المطردة في حجم السكان ومن ثم زيادة الطلب على التعليم في المستقبل، وفي ظل الالتزام بالاستحقاق الدستوري الذي وضع الحكومة المصرية في مأزق وأصبح لزاما عليها تحقيقه. ولربما تجد الحكومة مخرجا في دعم وتعزيز مشاركة القطاع الخاص والمجتمع الأهلي في تطوير التعليم لتخفيف الأعباء وخاصة الأعباء التمويلية.

[1] رئاسة مجلس الوزراء، برنامج عمل الحكومة 2019/2018– 2022/20121: مصر تتطلق.

[2] الدستور المصري 2014.

جدول (2-5)

الإنفاق العام على التعليم (وفقا للحساب الختامي للموازنة العامة)

البيان	2007/2006	2016/2015
الإنفاق العام على التعليم (بالمليون جنيه)	27559	97335
الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي (بالمليون جنيه)	20399	68070
نسبة الإنفاق العام على التعليم من إجمالي الإنفاق العام للدولة (%)	12.4	11.9
نسبة الإنفاق العام على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي للدولة (%)	3.7	3.6
نسبة الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي من إجمالي الإنفاق العام للدولة (%)	9.2	8.3
نسبة الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي من الناتج المحلي الإجمالي للدولة (%)	2.8	2.5

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي 2008 و2018.

2-2 الحالة الصحية في المحافظات المصرية

تعد الأوضاع الصحية هي الركن الثاني من أركان التنمية البشرية، فلا يمكن بناء إنسان قوي قادر على تحقيق التنمية وصنع المستقبل في ظل أوضاع صحية غير ملائمة، ولا يخفى على الجميع تأثير الحالة الصحية للأفراد على مستوى الإنتاجية ومن ثم القدرة على تحقيق نمو اقتصادي ملموس. ولا شك أن توفير أوضاع صحية ملائمة للمواطنين يتوقف بشكل كبير على قدرة الدولة على توفير الخدمات والاحتياجات الصحية بجودة ونوعية عالية تتوافق مع تطلعات واحتياجات المواطنين ومع أهداف التنمية المنشودة في الدولة. ومن هنا يأتي تأثير النمو السكاني المتزايد من خلال زيادة حجم السكان عما هو متوقع، وهو ما يعني زيادة في حجم الطلب على الخدمات الصحية من ناحية، وكذلك على جودة الخدمات المقدمة للمواطنين من ناحية أخرى، فالحفاظ على مستوى جودة مرضٍ من الخدمات الصحية يتطلب توفير موارد مادية وبشرية كافية. ويعاني قطاع الصحة في مصر من اختلالات هيكلية مزمنة نتيجة تزايد الطلب على الخدمات في الوقت الذي لا تتوافر فيه الموارد الكافية لتلبية هذا الطلب. وتعوّل الدولة كثيرا على القطاع الخاص لمشاركتها في تقديم الخدمة، مما أدى إلى تفاوت واضح في مستوى الخدمات المقدمة على مستوى القطاع العام والخاص، وخاصة على مستوى المحافظات. وتحاول الأجزاء التالية من هذا الفصل، إلقاء الضوء على التغيرات في الأوضاع الصحية والخدمات الصحية المصاحبة للنمو السكاني خلال فترة الدراسة، وذلك على المستوى الكلي وعلى مستوى المحافظات في ضوء ما هو متاح من بيانات.

2-2-1 الحالة الصحية للسكان

توجد العديد من المؤشرات لقياس الحالة الصحية للسكان في مصر، ولكن سيتم التركيز على بعض هذه المؤشرات وخاصة المستخدمة دوليا وعلى رأسها توقع البقاء على قيد الحياة أو ما يسمى أيضا بالعمر المتوقع، ومعدل وفيات الرضع أقل من عام، ومعدل وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات، وكذلك معدل

وفيات الأمهات. ونظرا لعدم توفر هذه البيانات على مستوى المحافظات خلال فترة الدراسة سيتم تتبع هذه المؤشرات على مستوى الريف والحضر كلما أمكن لبيان التفاوتات الجغرافية في قيم هذه المؤشرات.

يعد مؤشر توقع البقاء على قيد الحياة أحد المؤشرات الصحية المستخدمة في العديد من المؤشرات الدولية لقياس الحالة الصحية للأفراد، وهو أحد مؤشرات الأبعاد الثلاثة وهو بعد الصحة في دليل التنمية البشرية الذي يصدره البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ضمن تقريره السنوي عن التنمية البشرية في العالم. ويوضح الشكل التالي توقع البقاء على قيد الحياة وفقا للنوع بين عامي 2006 و2017، حيث يتضح التحسن في العمر المتوقع لكل من الذكور والإناث. فقد ارتفع العمر المتوقع للذكور بنحو 4.3 سنة ليصل إلى 70.8 سنة في عام 2017 مقابل 66.5 في عام 2006، كما ارتفع العمر المتوقع للإناث بنحو 4 سنوات ونصف ليصل إلى 73.6 سنة في عام 2017 مقابل 69.1 سنة في عام 2006.

شكل (2–5): توقع البقاء على قيد الحياة وفقا للنوع في عامي 2006 و2017

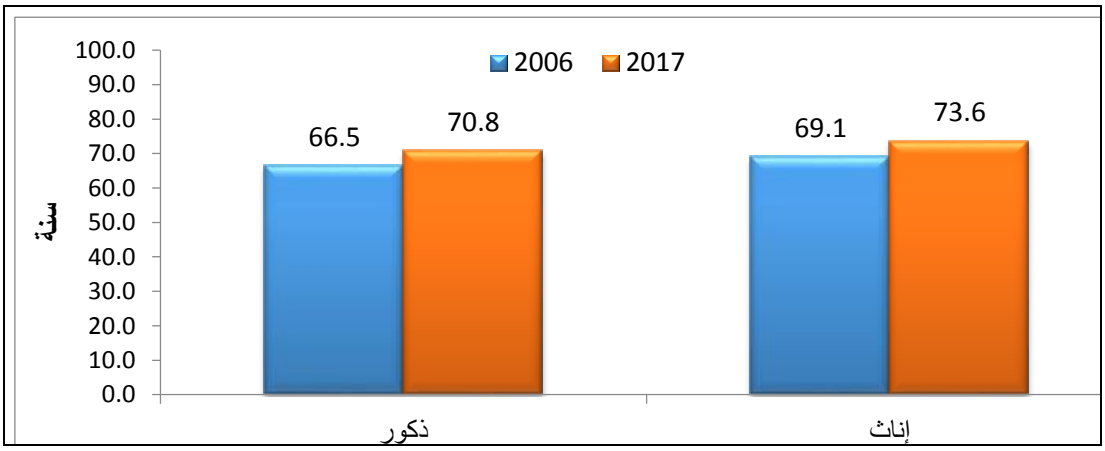

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام 2018.

وتعد مؤشرات وفيات الأطفال من أهم المؤشرات التي تستخدم لقياس الحالة الصحية للسكان في أي مجتمع، حيث أنها تعكس قدرة المجتمع على توفير الرعاية الصحية المطلوبة لبقاء الأطفال على قيد الحياة وتوفير خدمات صحية بجودة عالية. ويوضح الجدول التالي معدلات وفيات الرضع الذين لم يكملوا عامهم الأول وكذلك وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات. وتبين البيانات التحسن في الحالة الصحية للأطفال في مصر خلال الفترة من 2006 و2016، حيث انخفض معدل وفيات الرضع من 19.4 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2006 إلى 15.1 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2016 بنسبة انخفاض تجاوزت 22%. كما تراجع معدل وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات من 26 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2006 إلى 19.6 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2016.

كما توضح البيانات أن وفيات الأطفال تزيد قليلا بين الذكور عن الإناث، بينما يزيد الفرق بشكل ملحوظ في الحضر مقارنة بالريف، فقد بلغ معدل وفيات الأطفال الرضع للذكور 15.8 حالة وفاة لكل ألف

مولود حي مقابل 14.4 حالة وفاة لكل ألف مولود حي للإناث في عام 2016. وفي ذات العام، بلغ معدل وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات للذكور 20.7 حالة وفاة لكل ألف مولود حي مقابل 18.5 حالة وفاة لكل ألف مولود حي للإناث. بينما بلغ معدل وفيات الرضع 19.6 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في المناطق الحضرية مقابل 11 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في المناطق الريفية، بلغ معدل وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات في المناطق الحضرية 24.9 حالة وفاة لكل ألف مولود حي مقابل 14.8 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في المناطق الريفية. كما توضح البيانات أن التراجع في وفيات الأطفال بين عامي 2006 و2016 كان أكبر بين الذكور عن الإناث وفي الريف عن الحضر، مما أدى إلى تراجع الفجوة بين الذكور والإناث، بينما اتسعت الفجوة بين الحضر والريف خلال هذه الفترة.

جدول (2-6)

معدل وفيات الأطفال الرضع والأطفال أقل من خمس سنوات

البيان		2006	2016	التغير (%)
معدل وفيات الأطفال الرضع أقل من سنة لكل ألف مولود حي	ذكور	20.6	15.8	-23.3
	إناث	18.1	14.4	-20.4
	حضر	24.0	19.6	-18.3
	ريف	16.3	11.0	-32.5
	إجمالي	19.4	15.1	-22.2
معدل وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات لكل ألف مولود حي	ذكور	26.9	20.7	-23.0
	إناث	23.7	18.5	-21.9
	حضر	29.8	24.9	-16.4
	ريف	22.3	14.8	-33.6
	إجمالي	26.0	19.6	-24.6

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي 2018.

كما تشير بيانات الحالة الصحية إلى وجود تراجع ملحوظ في معدل وفيات الأمهات، حيث انخفض من 65 حالة وفاة لكل 100 ألف مولود حي في عام 2006 إلى 45 حالة وفاة لكل 100 ألف مولود حي في عام 2017. كما تراجع معدل وفيات الأطفال أقل من شهر من 9.6 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2006 إلى 7 حالات وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2017[1].

2-2-2 الخدمات الصحية

كما هو الحال في قطاع التعليم، فإنه يمكن رصد التطور في مستوى الخدمات الصحية من خلال مقارنة العرض بالطلب على هذه الخدمات، إلا أنه يصعب تحقيق ذلك في الخدمات الصحية حيث من

[1] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي 2018.

الصعوبة حصر جميع طالبي الخدمة الصحية على مستوى كافة القطاعات أو حتى على مستوى القطاع الحكومي فقط. وهنا يمكن الإشارة إلى التطور في مستوى الخدمات الصحية المقدمة من الدولة في ضوء البيانات الخاصة بالمؤسسات الصحية ومقدمي الخدمات الصحية. ويتضح من الجدول التالي أن هناك تراجعا ملحوظا في إجمالي عدد المستشفيات على مستوى كافة القطاعات، حيث انخفضت بنسبة 10.3% بين عامي 2006 و2016 حيث تراجعت من 1872 مستشفى في عام 2006 إلى 1679 مستشفى في عام 2016، وبهذا ارتفع إجمالي عدد المواطنين من كافة الأعمار التي تخدمها المستشفى الواحدة من 38.8 ألف مواطن إلى 56.5 ألف مواطن، بنسبة زيادة تصل إلى 45.6% خلال هذه الفترة. وفي ضوء انخفاض عدد المستشفيات، تراجع عدد الأسرّة بكافة القطاعات بنحو 17%، لتصل إلى 126.6 ألف سرير في عام 2016 تمثل نحو 13.4 سرير لكل 10 آلاف مواطن، مقابل 152.4 ألف سرير في عام 2006 بما يمثل نحو 21 سرير لكل 10 آلاف مواطن.

أما فيما يتعلق بالقطاع الحكومي، فقد تراجع عدد الوحدات الصحية الحكومية بأسرّة بحوالي أكثر من النصف بين عامي 2006 و2016، مع تراجع عدد الأسرّة في القطاع الحكومي خلال ذات الفترة من 126.3 ألف سرير في عام 2006 إلى 93.9 ألف سرير في عام 2016. كما ارتفع عدد وحدات الرعاية الصحية الأساسية من 4017 وحدة في عام 2006 إلى 5395 وحدة في عام 2016 بنسبة زيادة تصل إلى 34.3%، حيث تشمل هذه الوحدات مكاتب الصحة وعيادات الحي الشاملة ومراكز رعاية الأمومة والطفولة والمراكز الصحية بالحضر ووحدات الرعاية الأولية بالريف، بالرغم من أن معظم هذه الوحدات شهدت تراجعا ملحوظا بين عامي 2006 و2016، وكذلك انخفض عدد مراكز رعاية الأمومة والطفولة من نحو 196 مركز إلى 146 مركز، كما انخفض عدد المراكز الصحية بالحضر بشكل كبير من نحو 313 مركز إلى 104 مركز، في الوقت الذي يتوقع فيه زيادة عدد هذه الوحدات على مستوى الجمهورية لمواجهة الطلب المتزايد على الخدمات الصحية نتيجة زيادة عدد السكان خلال فترة الدراسة. إلا أن زيادة عدد وحدات الرعاية الأولية بالريف بشكل كبير من 3076 في عام 2006 إلى 4368 وحدة في عام 2016، بالإضافة إلى إنشاء مراكز/ وحدة (طب–صحة) أسرة بالحضر منذ عام 2010 حيث بلغت نحو 361 مركز/وحدة في عام 2016 أدى إلى هذه الزيادة في إجمالي عدد وحدات الرعاية الصحية الأساسية.

وفي الوقت الذي تراجع فيه عدد المستشفيات وعدد الوحدات الصحية الحكومية بأسرّة وكذلك عدد الأسرّة خلال هذه الفترة، ارتفع عدد الأطباء البشريين بكافة القطاعات بشكل كبير جدا ليصل إلى 125.2 ألف طبيب بشري في عام 2016 مقابل 53 ألف طبيب بشري في عام 2006، وبذلك ارتفع عدد الأطباء البشريين لكل 10 آلاف مواطن من 7.3 في عام 2006 إلى 13.2 في عام 2016. كذلك تضاعف تقريبا عدد هيئة التمريض بين عامي 2006 و2016 ليصل إلى 205.6 ألف ممرض/ ممرضة في عام 2006

يمثل نحو 14.4 لكل 10 آلاف مواطن في هذا العام، مقابل 104.7 ألف ممرض/ ممرضة في عام 2016 يمثل نحو 21.7 لكل 10 آلاف مواطن في هذا العام.

جدول (2-7)

أهم مؤشرات مؤسسات الخدمات الصحية في مصر بين عامي 2006 و2016

البيان	2006	2016	التغير (%)
إجمالي عدد المستشفيات	1872	1679	10.3-
عدد المواطنين / مستشفى	38789.2	56461.5	45.6
إجمالي عدد الأسرّة	152373	126595	16.9-
عدد الأسرّة / 10 آلاف مواطن	21.0	13.4	36.2-
عدد الوحدات الصحية بأسرة في القطاع الحكومي	1373	662	51.8
عدد الأسرّة في القطاع الحكومي	126318	93897	25.7
إجمالي عدد وحدات الرعاية الصحية الأساسية	4017	5395	34.3
إجمالي عدد الأطباء البشريين	53016	125250	136.2
عدد الأطباء البشريين/ 10 آلاف مواطن	7.3	13.2	80.8
إجمالي هيئة التمريض	104708	205596	96.4
هيئة التمريض / 10 آلاف مواطن	14.4	21.7	50.7

المصدر: بعض البيانات محسوبة بواسطة الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي 2018.

2-2-3 الإنفاق العام على الصحة

في إطار الارتفاع الملحوظ الذي شهده إجمالي الإنفاق العام للدولة بين عامي 2007/2006 وعام 2017/2016، ارتفع حجم الإنفاق العام على الصحة بشكل كبير ليصل إلى 54.1 مليار جنيه في عام 2017/2016 ليمثل نحو 5.2% من إجمالي الإنفاق العام للدولة في هذا العام مقابل 10.4 مليار جنيه في عام 2007/2006 يمثل نحو 4.7% من إجمالي الإنفاق العام للدولة في هذا العام. بينما ارتفعت نسبة الإنفاق العام على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي بشكل طفيف لتصل إلى 1.6% في عام 2017/2016 مقابل 1.4% في عام 2007/2006.

ومن ثم فإن حجم الإنفاق العام على الصحة ما زال بعيدا عما نص عليه الدستور المصري في المادة 18، من التزام الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي لا تقل عن 3% من الناتج القومي الإجمالي[1]. وبالرغم من زيادة الإنفاق العام على الصحة بشكل كبير خلال الفترة الماضية كما تمت الإشارة إليه سابقا، إلا أن الدولة عليها العمل على زيادة الإنفاق العام على الصحة التزاما بما نص عليه الدستور،

[1] الناتج القومي الإجمالي يساوي الناتج المحلي الإجمالي مضافا إليه صافي دخول الملكية في الخارج.

وهو ما يمثل تحديا كبيرا وخاصة في ظل سياسة ترشيد الإنفاق التي تتبعها الحكومة الحالية لضبط عجز الموازنة العامة للدولة في إطار برنامجها للإصلاح الإقتصادي، مما يعني أن الدولة عليها أن تبحث عن حلول أخرى لخفض الإنفاق العام دون المساس بالخدمات الاجتماعية الأساسية مثل التعليم والصحة، بل على العكس العمل على زيادة حجم الإنفاق عليها خلال الفترة القادمة.

جدول (2–8)

الإنفاق العام على الصحة من إجمالي الإنفاق العام وفقا لختامي موازنة عامي 2007/2006 و2017/2016

البيان	2007/2006	2017/2016
إجمالي الإنفاق العام على الصحة (بالمليار جنيه)	10.4	54.1
نسبة الإنفاق العام على الصحة من إجمالي الإنفاق العام للدولة (%)	4.7	5.2
نسبة الإنفاق العام على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي للدولة	1.4	1.6

المصدر: وزارة المالية، البيانات التحليلي عن مشروع الموازنة العامة للدولة 2019/2018، والملامح الأساسية لتقديرات مشروع الموازنة العامة للدولة لسنة المالية 2009/2008. بعض البيانات محسوبة بواسطة الباحث.

2–3 مستوى المعيشة في المحافظات المصرية (الفقر)

لقد كانت ومازالت العلاقة بين النمو السكاني ومستوى المعيشة علاقة جدلية بين الاقتصاديين والديموغرافيين. ففي جانب يرى أنصار النظرية المالتوسية أن السكان يمثلون قوة استهلاكية تضغط على الموارد المتاحة، وتزداد حدة المشكلة كلما كانت الموارد محدودة، ومن ثم فإن النمو السكاني المتزايد يزيد من حدة الفقر ويعوق التنمية وخاصة في الدول النامية، وعلى الجانب الآخر ونتيجة الثورة التكنولوجية والعلمية التي شهدها العالم منذ النصف الثاني من القرن الماضي تحولت النظرة إلى حجم السكان كمعوق للتنمية إلى داعم للتنمية، فالسكان قوة إنتاجية وعنصر أساسي من عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن السكان يمثلون منحة ديموغرافية إذا ما تم استغلالها بشكل أمثل نحو زيادة الإنتاج وزيادة النمو الاقتصادي. وبالتالي، فإن الأوضاع الاقتصادية المتردية ترجع إلى سوء استغلال الموارد المتاحة ووجود خلل في تحقيق العدالة الاجتماعية وليس نتيجة زيادة السكان، ولذلك وفي إطار سياسة سكانية مدروسة ومطبقة بفعالية يمكن تجاوز معظم التحديات الناتجة عن النمو السكاني المتزايد [1]. وبغض النظر عن اتفاق أو اختلاف تلك

[1] حنان عبد الخضر هاشم، المشكلة السكانية ومتطلبات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية: رؤى نظرية وجدل قائم، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، 2011، أنظر أيضاً:

– جورج قرم، السكان والفقر والنمو في العالم العربي، المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية، القاهرة، 24–26 يونيو 2013.

– محمد عدنان وديع، قضايا السكان في الوطن العربي: قراءة في الواقع والتحديات، مجلة التنمية والسياسة الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1999.

النظريات، فإن العلاقة بين النمو السكاني ومعدلات الفقر هي علاقة متشابكة ومعقدة ولا يمكن حصرها في نظريات أو فرضيات محددة، ولكنها تختلف من فترة زمنية لأخرى ومن مجتمع لآخر، وتختلف باختلاف الظروف والبيئة المحيطة.

2-3-1 مؤشرات الفقر في مصر

يوضح شكل رقم (2-6) نسبة الفقر في مصر والتي تعبر عن نسبة الفقراء إلى إجمالي السكان منذ عام 2005/2004 حتى عام 2015[1] وفقا لنتائج مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك في مصر. ويتضح الاتجاه التصاعدي لنسبة الفقر في مصر خلال هذه الفترة، حيث ارتفعت من 19.6% في عام 2005/2004 إلى 27.8% في عام 2015، وهو ما يشير إلى خطورة الموقف في المجتمع المصري وتزايد حدة الفقر فيه، وخاصة منذ بداية التأثر بالأزمة العالمية في عام 2008 حيث تباطأ النمو الاقتصادي العالمي، وما صاحبه من تراجع لمعدل النمو الاقتصادي في مصر إلى 4.7% في عام 2009/2008 بعد أن تجاوز 7% في العامين السابقين 2007/2006 و2008/2007[2] . كما كان للتداعيات الاقتصادية لثورة الخامس والعشرين من يناير وما تلاها من أحداث أثر كبير على معدل النمو الاقتصادي في مصر والذي تراجع بشكل كبير ليقترب من 2% في عام 2013/2012. كما ارتفع معدل البطالة إلى أكثر من 13% في عامي 2013 و2014[(3)].

شكل (2-6): نسبة الفقر في مصر 2005/2004- 2015

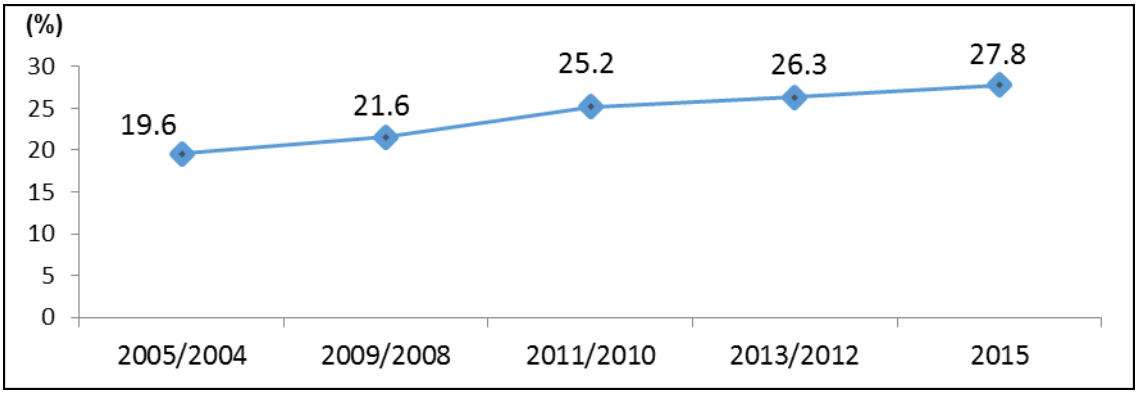

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة الفقر وفقا لنتائج مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك، 2015.

[1] نظرا لعدم توفر بيانات عن الفقر في عام 2006 وعام 2016، سيتم اعتماد آخر بيانات عن مؤشرات الفقر قريبة من هذه الفترة وهي بيانات عامي 2004/2005 و2015.

[2] وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي 2008/2009.

[3] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، 2016.

وفي ذات الاتجاه توضح مؤشرات الفقر ارتفاع نسبة الفقر المدقع في مصر خلال الفترة من 2005/2004 حتى عام 2015، حيث بلغت نحو 5.3% في عام 2015 مقابل نحو 3.6% في عام 2005/2004، بعد أن حققت نسبة الفقر المدقع في مصر قفزة في عام 2009/2008 بلغت نحو 6.1% قبل أن تبدأ في التراجع مرة أخرى في الأعوام التالية وهو ما يوضحه شكل رقم (2–7).

شكل (2–7): نسبة الفقر المدقع في مصر 2000/1999– 2015

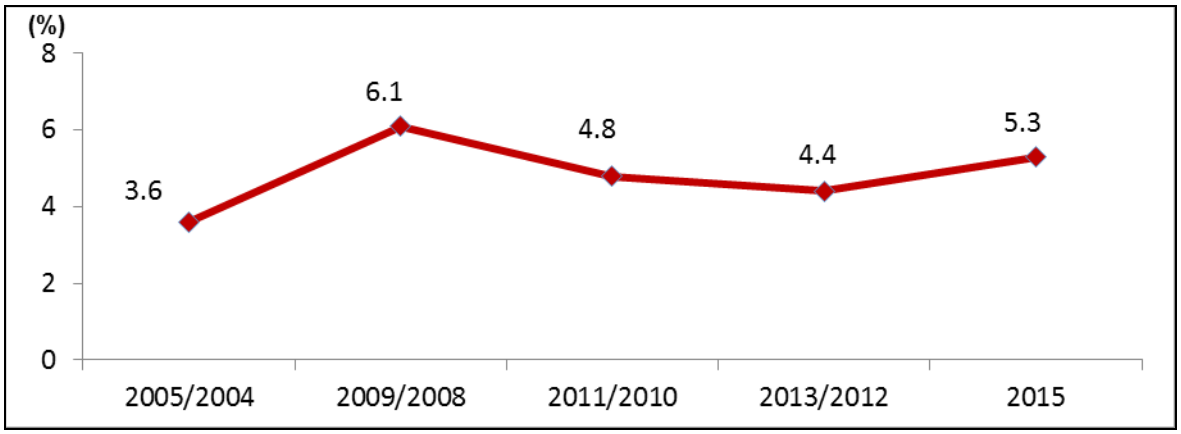

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة الفقر وفقا لنتائج مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك، 2015.

كما تشير كل الأدبيات إلى أن للفقر بعداً جغرافياً مهماً في مصر، حيث يختلف من منطقة لأخرى، ويرجع ذلك إلى التفاوتات بين هذه المناطق من حيث مستويات التعليم وتوفر فرص العمل وتوفر الخدمات العامة وجودة السلع والخدمات والتفاوت في مستويات الدخول. وهذا ما تؤكده مؤشرات الفقر في مصر، حيث يتضح من خلال الشكل التالي التفاوت الكبير في مستوى الفقر بين المناطق الجغرافية في مصر في عام 2015. حيث يلاحظ انتشار الفقر في المناطق الريفية في مصر عن المناطق الحضرية، وفي مناطق الوجه القبلي بصفة عامة وفي منطقة ريف الوجه القبلي بصفة خاصة، والذي تصل فيه نسبة الفقراء إلى 56.7% في عام 2015، بينما تأتي مناطق حضر الوجه القبلي في الترتيب الثاني بنسبة 27.4%، أما ريف وحضر الوجه البحري فتصل نسبة الفقر فيه إلى 19.7% و9.7% على الترتيب، بينما نحو 15.1% من سكان المحافظات الحضرية فقراء.

كما تشير البيانات إلى زيادة نسبة الفقر في كل من المناطق الريفية والحضرية بين عامي 2005/2004 و2015 مع وجود اختلاف في حجم الارتفاع بين هذه المناطق، حيث ازداد سكان ريف الوجه القبلي فقرا نتيجة ارتفاع نسبة الفقر بهذه المناطق بشكل كبير من 39.1% إلى 56.7% خلال هذه الفترة، كما ارتفعت نسبة الفقر في المحافظات الحضرية من 5.7% إلى 15.1%، وفي حضر الوجه القبلي من 18.6% إلى 27.4%، وفي ريف الوجه البحري من 16.7% إلى 19.7%، بينما كان الارتفاع طفيفا في حضر الوجه البحري من 9% إلى 9.7%، خلال هذه الفترة (شكل رقم 2–8).

شكل (2-8): نسبة الفقر في مصر وفقا للمناطق الجغرافية 2015-2005/2004

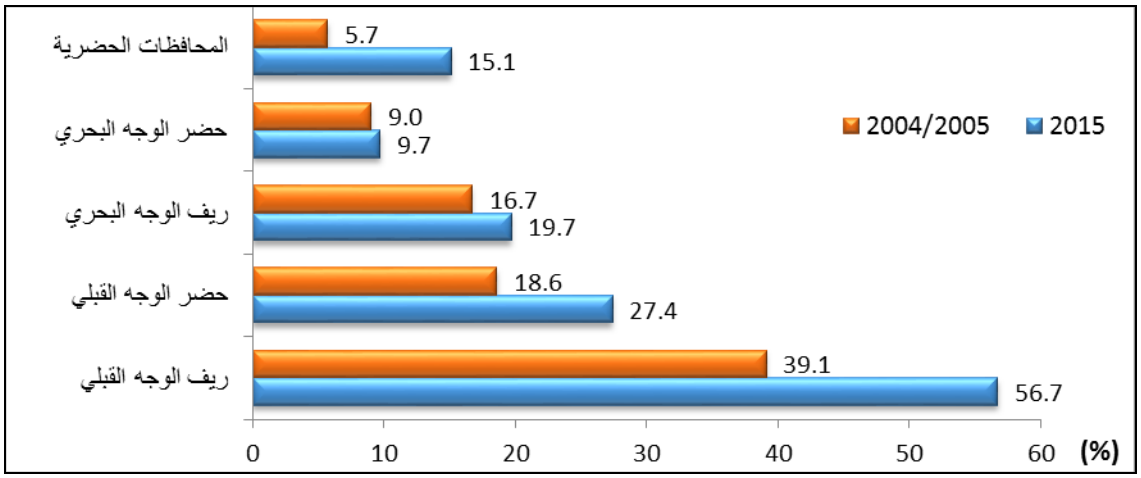

المصدر: - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية في مصر 2006.

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة الفقر وفقا لنتائج مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك، 2015.

كما تشير بيانات الفقر إلى تركز مشكلة الفقر بشكل كبير بين محافظات الوجه القبلي، حيث تشير البيانات إلى أن ما يقرب من ثلثي سكان محافظة أسيوط (66%) يقعون تحت خط الفقر، تليهم محافظة سوهاج بنسبة 65.8%، في حين أن 17.5% من سكان محافظة القاهرة فقراء، بينما تأتي أقل نسبة للفقراء في محافظتي الإسكندرية وبورسعيد بنسب 11.6% و6.7% على الترتيب. كما شهدت بعض المحافظات ارتفاعا ملحوظا في نسبة الفقر بين عامي 2005/2004 و2015، باستثناء محافظة الأقصر - فعلى سبيل المثال - ارتفعت نسبة الفقر في محافظة سوهاج من 40.7% في عام 2005/2004 إلى 65.8% في عام 2015. كما ارتفع في محافظة اسوان من حوالي 24% إلى 48.6%، وفي محافظة الفيوم من 12% إلى 35.7%، وفي محافظة الاسماعيلية من 6.4% إلى 24.1% خلال هذه الفترة. في الوقت الذي تراجعت فيه نسبة الفقر خلال هذه الفترة في محافظات بورسعيد والمنوفية والشرقية وبني سويف.

من ناحية أخرى، توضح البيانات وجود علاقة غير واضحة بين معدل النمو السكاني والتغير في نسبة الفقر بالمحافظات، حيث تصل قيمة معامل الارتباط إلى نحو 0.34 بين المتغيرين. في حين نجد أن المحافظات التي نما سكانها بمعدلات مرتفعة (أكبر من المعدل الكلي للنمو السكاني)، ارتفعت فيها نسبة الفقر بشكل ملحوظ، فعلى سبيل المثال يصل معدل النمو السكاني في محافظة الجيزة إلى 4% في حين ارتفعت نسبة الفقر بها بنحو 15.5 نقطة مئوية، وكذلك محافظة الفيوم والتي بلغ معدل النمو السكاني لها 3.5% ارتفعت نسبة الفقر بنحو 23.7 نقطة مئوية، وفي حين بلغ معدل النمو السكاني بمحافظة السويس نحو 3.4%، ارتفعت فيها نسبة الفقر بنحو 14.7 نقطة مئوية. في المقابل، نجد على سبيل المثال أنه بالرغم من أن معدل نمو السكان بمحافظة القاهرة بلغ نحو 1.2% فقط إلا أن نسبة الفقر بالمحافظة ارتفعت بنحو 13 نقطة مئوية، وكذلك محافظة أسوان والتي نما عدد سكانها بنحو 2.1%، ارتفعت بها نسبة الفقر

بنحو 24.7 نقطة مئوية، ومحافظة الغربية حيث بلغ معدل النمو السكاني نحو 2.1% ارتفعت نسبة الفقر بها بنحو 10.4 نقطة مئوية. وبين هاتين المجموعتين، كان هناك توافق وعدم توافق بين النمو السكاني والتغير في نسبة الفقر بالمحافظات (جدول رقم 2–9).

جدول (2–9)

اتجاهات النمو السكاني ونسبة الفقر في محافظات مصر

المحافظة	معدل النمو السكاني (%) 2006–2017	نسبة الفقر (%)		التغير في نسبة الفقر (%)
		2005/2004	2015	
القاهرة	1.2	4.6	17.5	12.9
الاسكندرية	2.2	8.0	11.6	3.6
بورسعيد	2.6	7.6	6.7	0.9-
السويس	3.4	2.4	17.1	14.7
دمياط	3.0	2.6	18.0	15.4
الدقهلية	2.5	7.0	15.1	8.1
الشرقية	2.8	28.2	14.1	14.1-
القليوبية	2.7	11.2	13.1	1.9
كفر الشيخ	2.4	13.2	19.4	6.2
الغربية	2.1	6.1	16.5	10.4
المنوفية	2.6	17.5	16.0	1.5-
البحيرة	2.5	20.5	23.7	3.2
الاسماعيلية	3.0	6.4	24.1	17.7
الجيزة	4.0	13.1	28.6	15.5
بني سويف	3.1	45.4	43.1	2.3-
الفيوم	3.5	12.0	35.7	23.7
المنيا	2.7	39.4	56.7	17.3
أسيوط	2.3	60.6	66.0	5.4
سوهاج	2.7	40.7	65.8	25.1
قنا	0.5	33.7	57.8	24.1
اسوان	2.1	23.9	48.6	24.7
الاقصر	9.8	6.1	41.2	35.1

المصدر: – البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية في مصر 2006.

– الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة الفقر وفقا لنتائج مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك، 2015.

ويؤكد الشكل التالي على النتيجة السابقة بعدم وجود علاقة ارتباط قوية وواضحة بين حجم السكان والفقر في المحافظات، حيث يوضح هذا الشكل أن هناك محافظات (وخاصة محافظات الصعيد مثل المنيا وأسيوط وسوهاج وقنا) بالرغم من عدم تكدس السكان بها، حيث يتراوح نصيبها من السكان ما بين 3.3%

و5.8% من إجمالي عدد السكان على مستوى الجمهورية، إلا أنها يتركز بها النصيب الأكبر من الفقراء بنسبة تتراوح ما بين 7% و12%. في حين أن هناك عددا من المحافظات التي ترتفع بها نسبة السكان من إجمالي السكان بالجمهورية إلا أنها لا يتواجد بها عدد كبير من الفقراء، وهي في الغالب محافظات الدلتا مثل محافظة القليوبية (نسبة السكان 5.9% ونسبة الفقر 2.9%)، ومحافظة الدقهلية (نسبة السكان 6.8% ونسبة الفقر 3.6%)، ومحافظة الشرقية (نسبة السكان 7.6% ونسبة الفقر 3.9%).

شكل (2-9): التوزيع النسبي للسكان والفقراء في محافظات مصر

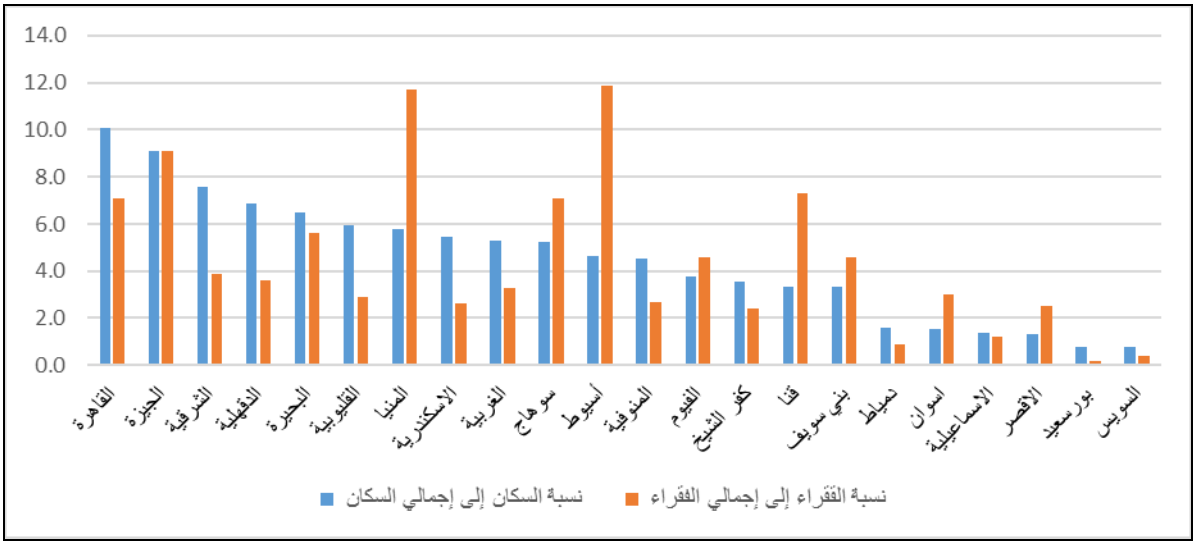

المصدر: - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة الفقر وفقا لنتائج مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك، 2015.

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2018، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 2017.

وفيما يتعلق بالفقر المدقع والذي يشير إلى عدم القدرة على الحصول على الحد الأدنى من المتطلبات الغذائية، يلاحظ أنه يتركز أيضا بشكل ملحوظ في محافظات الوجه القبلي، حيث يوضح الجدول التالي أن محافظة سوهاج تأتي على قمة ترتيب المحافظات من حيث نسبة الفقراء فقرا مدقعا في عام 2015 بنسبة تقارب 25%، تليها محافظة أسيوط بنسبة 23.1%، وهي نسب مرتفعة جدا تنذر بالوضع الاقتصادي المتدني للغاية لسكان هذه المحافظات، ويتطلب سياسات تنموية عاجلة لإنقاذ هؤلاء السكان من وحلة الفقر والجوع المدقع. وتصل نسبة الفقر المدقع إلى 16.5% في محافظة قنا ونحو 14.5% في محافظة المنيا.

في المقابل تنخفض نسبة الفقر المدقع في بعض المحافظات والتي قد تصل إلى اختفائها تماما مثل محافظة بورسعيد، أو تصل إلى أقل من 1% مثل محافظات الإسكندرية والشرقية والغربية. وهذا وإن دل على شئ فإنما يدل على التباين الشديد في مستويات الفقر بين محافظات الجمهورية، ويعكس بالطبع التفاوت في مستوى التنمية بهذه المحافظات، وخاصة في محافظات الصعيد، وإذا كانت هناك رغبة حقيقية وصادقة من الدولة في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة يجب أن يتم ربط مشروعات وسياسات التنمية

بمؤشرات الفقر على مستوى المحافظات وتحديد الأولويات في ضوء هذه المؤشرات إضافة إلى مؤشرات أخرى اجتماعية واقتصادية تتداخل بشكل أو بآخر مع مفهوم الفقر ومؤشرات قياسه.

علاوة على ذلك، شهدت بعض المحافظات تراجعا في نسبة الفقر المدقع بين عامي 2005/2004 و2015 بالرغم من ارتفاع معدل النمو السكاني بها خلال الفترة 2006 و2017. فعلى سبيل المثال، تراجعت نسبة الفقر في محافظة بني سويف بنحو 6.8 نقطة مئوية بالرغم من أنها حققت معدل نمو سكاني وصل إلى 3.1%، وكذلك محافظة الشرقية حيث تراجعت نسبة الفقر المدقع بنحو 2.3 نقطة مئوية في حين بلغ معدل النمو السكاني بها نحو 2.8%، وكذلك في محافظتي الاسكندرية وبورسعيد. على الجانب الآخر، ارتفعت نسبة الفقر المدقع بشكل كبير في محافظات مثل سوهاج وذلك بنحو 15.1 نقطة مئوية بينما بلغ معدل النمو السكاني بها نحو 2.7%، وكذلك محافظة أسوان حيث ارتفعت نسبة الفقر المدقع بها بنحو 7.5 نقطة مئوية بالرغم من أن معدل النمو السكاني بها لم يتجاوز 2.1% (جدول رقم 2–10).

جدول (2–10)

اتجاهات النمو السكاني ونسبة الفقر المدقع في محافظات مصر

المحافظة	معدل النمو السكاني (%) 2006–2017	نسبة الفقر المدقع (%)		التغير في نسبة الفقر المدقع (%)
		2005/2004	2015	
القاهرة	1.2	0.5	2.5	2.0
الاسكندرية	2.2	1.2	0.5	0.7–
بورسعيد	2.6	0.9	0.0	0.9–
السويس	3.4	0.7	1.3	0.6
دمياط	3.0	0.24	2.1	1.9
الدقهلية	2.5	0.5	1.1	0.6
الشرقية	2.8	2.9	0.6	2.3–
القليوبية	2.7	1.0	1.2	0.2
كفر الشيخ	2.4	0.9	1.7	0.8
الغربية	2.1	0.8	0.8	0.0
المنوفية	2.6	0.4	1.2	0.8
البحيرة	2.5	2.8	1.3	1.5–
الاسماعيلية	3.0	0.5	3.8	3.3
الجيزة	4.0	1.4	5.5	4.1
بني سويف	3.1	11.8	5.0	6.8–
الفيوم	3.5	1.1	4.8	3.7
المنيا	2.7	9.8	14.5	4.7
أسيوط	2.3	22.7	23.1	0.4
سوهاج	2.7	9.8	24.9	15.1
قنا	0.5	6.0	16.5	10.5
اسوان	2.1	4.8	12.3	7.5
الاقصر	9.8	1.7	3.8	2.1

المصدر: – البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية في مصر 2006.

– الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة الفقر وفقا لنتائج مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك، 2015.

خاتمة.

في محاولة للتعرف على التغيرات في الخصائص الاجتماعية للسكان في مصر خلال الفترة بين تعدادي 2006 و2017 والتي شهدت ارتفاع معدل النمو السكاني ليصل إلى نحو 2.56%، تناول هذا الفصل رصد وتحليل التغيرات في الجوانب الاجتماعية للسكان وهي التعليم والصحة ومستوى المعيشة من خلال عدد من المؤشرات الأساسية لهذه الأبعاد الثلاثة، وذلك على المستوى الكلي للدولة وكذلك على مستوى المحافظات، حيث تبين وجود اختلاف ملحوظ في معدل النمو السكاني بين محافظات الجمهورية خلال هذه الفترة.

وقد بينت أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن ارتفاع معدل النمو السكاني في مصر خلال هذه الفترة لم يمثل عائقا أمام تحسن بعض مؤشرات الحالة التعليمية والصحية الكمية بصفة عامة. ولكن تعاني مصر من ارتفاع متزايد لنسبة الفقر بها على مدار الخمسة عشر عاما الماضية، والذي قد يرجع إلى أسباب اقتصادية واجتماعية متعددة، منها ضعف مستوى التنمية وغياب العدالة الاجتماعية، ومن ثم لا يمكن الجزم بأن الزيادة السكانية تتحمل هذا التدهور في مستوى المعيشة الذي يشهده المجتمع المصري وفقا لمؤشرات الفقر.

فنجد على سبيل المثال، أن معدل الأمية في مصر تراجع بين عامي 2006 و2017 بالرغم من أن أعداد الأميين ارتفعت بنحو 1.4 مليون فرد،[1] كما ارتفع عدد الحاصلين على مؤهلات متوسطة وجامعية ودراسات عليا. بينما في ذات الوقت، نجد أن زيادة عدد المدارس والفصول والمدرسين خلال هذه الفترة لم تتوافق مع الزيادة في الطلب على التعليم نتيجة زيادة عدد السكان مما أدى إلى ارتفاع كثافة الفصول وخاصة في مراحل التعليم الأساسي.

على الجانب الآخر، وبالرغم من تحسن الحالة الصحية للمواطنين خلال هذه الفترة وفقا لمؤشرات العمر المتوقع عند الميلاد وكذلك وفيات الأطفال والأمهات، إلا أن مستوى الخدمات الصحية لم يشهد تطورا ملائما يتوافق مع الزيادة السكانية والطلب المتزايد على الخدمات، فقد تراجعت أعداد المستشفيات والأسرّة، في الوقت الذي ارتفع فيه عدد الأطباء وهيئة التمريض. أما فيما يتعلق بمستوى المعيشة، فقد زادت حدة الفقر في مصر خلال الفترة الماضية بشكل ملحوظ وتفاقمت مشكلة العدالة الاجتماعية وخاصة في محافظات الوجه القبلي. إلا أنه وعلى مستوى المحافظات، لم يكن هناك ارتباط وثيق بين النمو السكاني وتدني مستوى الخدمات الاجتماعية، فبعض المحافظات التي شهدت تراجعاً في خدمات التعليم والصحة

[1] زيادة عدد الأميين هي نتيجة طبيعية لزيادة عدد السكان بشكل متسارع خلال هذه الفترة مع عدم فعالية برامج محو الأمية التي تبنتها الدولة. كذلك بعض النتئاج هي نتائج بديهية ترتبط بزيادة عدد السكان دون توسع في مقابل في الخدمات مثل كثافة الفصول.

وارتفاع نسبة الفقر بها لم تكن من المحافظات ذات النمو السكاني المرتفع، والعكس صحيح حيث صاحب النمو السكاني المرتفع تحسن في هذه المؤشرات تارة وتراجعا تارة أخرى.

ومما سبق، يمكن أن نستنتج قاعدة مهمة مفادها أن العلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاجتماعية هي علاقة متعددة الأبعاد ولا تأخذ نمطا أو توجها واحدا ثابتا، وإنما ترتبط بعوامل أخرى متعددة ومتداخلة لا يمكن عزلها أو فصلها عن المشهد، والتي يتمثل أهمها في توفر موارد مادية كافية تتوافق مع زيادة الطلب، وعدالة اجتماعية ووعي مجتمعي وغيرها من العوامل التي إذا ما توفرت يمكن أن تلعب دورا مهما في تحييد أثر النمو السكاني على التنمية الاجتماعية، وفي حال غيابها بالطبع سيكون هناك أثر سلبي للنمو السكاني على مستوى التنمية الاجتماعية، مما ينعكس على الخصائص الاجتماعية للسكان. وبالتالي، فإن التوافق بين الزيادة السكانية والموارد المتاحة هو أمر حتمي وضروري لتحقيق التنمية، مما يتطلب وجود سياسة سكانية متوازنة اجتماعيا مع الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية المتاحة. ويجب أن تأخذ هذه السياسات السكانية في الاعتبار التباين في مستوى الوعي والثقافة بين المحافظات المختلفة وبين المناطق المختلفة داخل المحافظة الواحدة. بالإضافة إلى ضرورة الحد من التفاوت الجغرافي بين المحافظات والتي تعد إحدى المشكلات التنموية المزمنة في مصر والتي عجزت خطط التنمية على مدار السنوات الماضية عن وضع حلول جذرية لها، وهذا بالطبع يتطلب ضخ المزيد من الاستثمارات في المناطق الفقيرة والأكثر احتياجا. كما يجب العمل على زيادة الإنفاق العام على التعليم والصحة والحماية الاجتماعية وذلك من خلال خطة مدروسة – وخاصة في مجال البنية التحية من مؤسسات صحية وتعليمية – للتوافق مع حجم الطلب المتزايد على هذه الخدمات ويحسن من كفاءتها.

الفصل الثالث

النمو السكاني والتغيرات الاقتصادية

مقدمة:

يستعرض هذا الفصل أهم التحولات الاقتصادية على مستوى المحافظات خلال العشر أعوام الماضية، من خلال تحليل اتجاهات التغير في القوى العاملة وهيكل النشاط الاقتصادي، والتغير في مستويات الدخل والاستهلاك، مع ربطها بالتغير في النمو السكاني واتجاهاته.

3-1 القيمة المضافة على مستوى المحافظات

نظراً لعدم دورية حسابات الإنتاج والقيمة المضافة على مستوى الأقاليم والمحافظات في مصر، وطول الفترة البينية بين التعدادات الاقتصادية، حيث أُجرى آخر تعداد اقتصادي في عام 2013/2012 وجارى حالياً إجراء التعداد الاقتصادي 2019، فسوف يتم الاعتماد على الحسابات الإقليمية على مستوى المحافظات، والتي تم إعدادها لأول مرة بناء على التعداد الاقتصادي 2013/2012 دون إمكانية المقارنة بسنوات سابقة أو لاحقة.

وتشير بيانات الحسابات الإقليمية 2013/2012 إلى تركز معظم النشاط الاقتصادي معبراً عنه بالناتج المحلى الإجمالي (القيمة المضافة) في العاصمة، فمحافظة القاهرة بمفردها تساهم بنحو ثُلث الناتج المحلي، رغم أنها تضم 10.6% فقط من السكان، كما يوضح جدول وشكل رقم (3-1)، يليها في ذلك محافظة الجيزة بنسبة 7.8% من القيمة المضافة، ثم محافظة مطروح بنسبة 6.1% ومحافظة الإسكندرية 5.3%، رغم احتوائهم على نسبة 8.6% و 0.49% و 5.5% من السكان على التوالي في عام 2013/2012. ويرجع الارتفاع النسبي للقيمة المضافة إلى السكان في محافظات الحدود خاصة (مطروح والبحر الأحمر وجنوب سيناء) إلى المزايا السياحية والتعدينية التي تتمتع بها هذه المحافظات وارتفاع العائد منها مع انخفاض نسبة السكان بشكل عام في المحافظات الحدودية.

وبتوزيع الناتج المحلى الإجمالي وفقاً لمصادر الدخل، يتضح أن محافظة القاهرة تستحوذ على القدر الأكبر من ناتج العمل (الأجور) بنسبة 44.1% من إجمالي الأجور على مستوى الجمهورية وكذلك من ناتج رأس المال (فائض التشغيل) بنسبة 28.9%، وفي حين أن محافظات الحدود خاصة مطروح والبحر الأحمر وجنوب سيناء والتي تتمتع بنصيب من القيمة المضافة أعلى من نصيبها من السكان، ينخفض نصيبها من الأجور مقابل زيادة نصيبها من فائض التشغيل نظراً لطبيعة الأنشطة الاقتصادية في هذه المحافظات.

جدول (3–1)

التوزيع النسبي للقيمة المضافة والأجور وفائض التشغيل

على مستوى المحافظات وفقاً للحسابات الإقليمية 2013/2012

المحافظة	القيمة المضافة بالمليار جنيه	التوزيع النسبي للقيمة المضافة%	التوزيع النسبي للسكان %	التوزيع النسبي للأجور%	التوزيع النسبي لفائض التشغيل%
القاهرة	613.6	%33.7	%10.6	%44	%29
الإسكندرية	95.6	%5.3	%5.5	%7.6	%8.0
بورسعيد	32.8	%1.8	%0.8	%0.9	%2.0
السويس	12.4	%0.7	%0.7	%1.1	%1.0
دمياط	26.7	%1.5	%1.5	%1.4	%1.3
الدقهلية	69.8	%3.8	%6.8	%3.6	%3.6
الشرقية	71.7	%3.9	%7.4	%4.1	%3.6
القليوبية	49.4	%2.7	%5.8	%3.8	%2.7
كفر الشيخ	46.6	%2.6	%3.6	%1.9	%2.7
الغربية	69.8	%3.8	%5.4	%3.2	%2.6
المنوفية	40.7	%2.2	%4.5	%2.4	%2.0
البحيرة	55.1	%3.0	%6.6	%2.8	%3.0
الاسماعيلية	16.5	%0.9	%1.3	%1.1	%0.9
الجيزة	142.2	%7.8	%8.6	%8.7	%6.7
بنى سويف	20.6	%1.1	%3.2	%1.2	%1.0
الفيوم	43.8	%2.7	%3.5	%1.3	%2.6
المنيا	39.9	%2.1	%5.8	%2.1	%2.0
اسيوط	32.8	%1.8	%4.8	%2.1	%2.1
سوهاج	30.3	%1.7	%5.2	%1.8	%1.5
قنا	30.3	%1.7	%3.4	%1.3	%1.1
أسوان	13.7	%0.8	%1.6	%1.5	%0.6
الأقصر	5.9	%0.3	%1.3	%0.4	%0.3
البحر الأحمر	77.1	%4.2	%0.4	%0.6	%5.3
الوادي الجديد	2.7	%0.1	%0.3	%0.2	%0.1
مطروح	111.9	%6.1	%0.5	%0.5	%8.0
شمال سيناء	23.3	%1.3	%0.5	%0.4	%1.5
جنوب سيناء	46	%2.5	%0.2	%0.8	%3.0
الإجمالي	1820.2	%100	%100	%100	%100

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، الحسابات الإقليمية: المنهجية والتطبيق في ضوء التعداد الاقتصادي لعام 2013/12، إصدار 2015. والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي 2014.

شكل (3-1): التوزيع النسبي للقيمة المضافة والسكان
على مستوى المحافظات وفقاً للحسابات الإقليمية 2013/2012

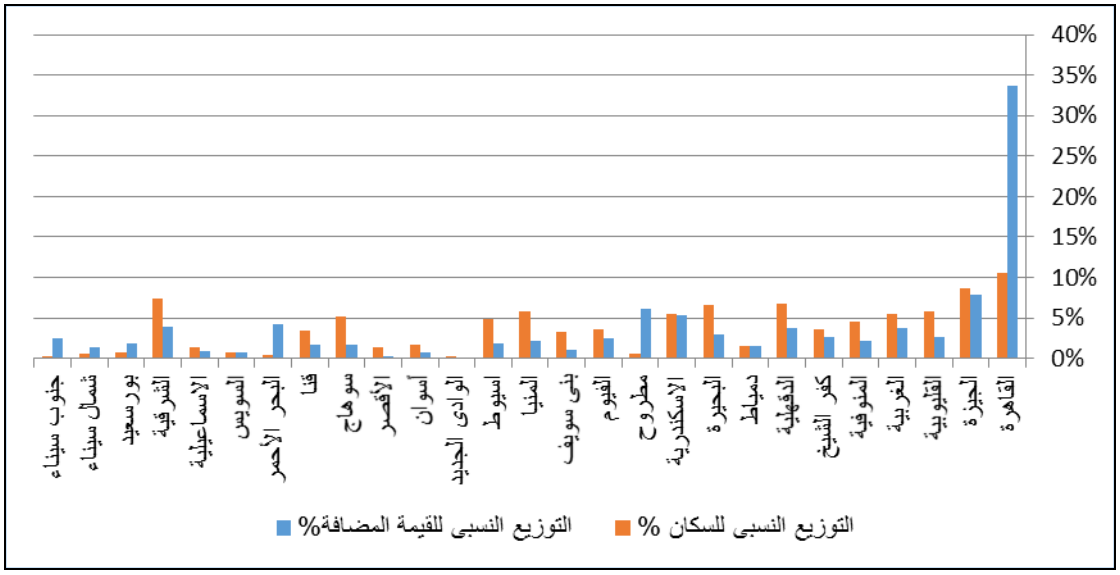

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، الحسابات الإقليمية: المنهجية والتطبيق في ضوء التعداد الاقتصادي لعام 2013/12، إصدار 2015. و الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي 2014.

وبتحليل بيانات الناتج (القيمة المضافة) وفقاً للنشاط الاقتصادي في عام 2013/2012، يتضح تركز نشاط الزراعة في محافظات البحيرة والشرقية وكفر الشيخ والدقهلية والغربية حيث استحوذت على نحو 50% من ناتج نشاط الزراعة، وهو من الأنشطة ذات القيمة المضافة والأجور المنخفضة نسبياً. بينما يتركز نشاط استخراج البترول في محافظات مطروح والبحر الأحمر وشمال سيناء، والتي شكلت نحو 81% من ناتج نشاط استخراج البترول، أما بالنسبة لنشاط الصناعات التحويلية فتركز في عدد محدود من المحافظات وأهمها القاهرة 35.9% والجيزة 12.9% والإسكندرية 12.2% والشرقية 6.9% والقليوبية 6.8%.

أما بالنسبة للمرافق العامة، يتوزع ناتج قطاع الكهرباء والغاز الطبيعى في عدد محدود من المحافظات وأهمها القاهرة 31.5% والاسماعيلية 14.5% والاسكندرية 12% والبحيرة 11.2%. كما تتركز بعض الأنشطة في عدد محدود من المحافظات حيث يتواجد نشاط إعادة تدوير النفايات بشكل أساسى في محافظة القاهرة (76.4%) وتجارة الجملة والتجزئة في محافظة القاهرة (54.5%) ومحافظة الجيزة (9.8%)، وكذلك نشاطا الاتصالات والمعلومات يتركز ناتجهما بشكل أساسى في محافظتى القاهرة والجيزة[1].

[1] وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، الحسابات الإقليمية: المنهجية والتطبيق في ضوء التعداد الاقتصادي لعام 2013/12، إصدار 2015، ص 47-48.

3–2 القوى العاملة على مستوى المحافظات:

3–2–1 التغير في حجم وتوزيع القوى العاملة والمشتغلين والمتعطلين

للأيدي العاملة من حيث الكم والكيف أثرها على التنمية، ويقصد بالكم مدى توفر الأيدي العاملة بأعداد كافية، أما الكيف فيقصد به مستوى التعليم والخبرة والمهارة. ومن حيث الكم، فقد بلغ حجم قوة العمل على مستوى الجمهورية في عام 2007 نحو 23.9 مليون فرد مقارنة بنحو 29.47 مليون فرد في عام 2017 أي بمعدل نمو إجمالي قدره 23.3% في 10 سنوات مقابل زيادة في السكان من 73.6 مليون نسمة إلى 94.8 مليون نسمة أي بمعدل نمو إجمالي قدره 28.8%[1].

ويختلف حجم القوى العاملة بين المحافظات بناء على حجم السكان والتركيب العمري والعوامل الاجتماعية الأخرى، لذا نجد أن محافظة القاهرة تضم النصيب الأكبر من القوة العاملة بنسبة 11.1% من إجمالي القوة العاملة، تليها محافظة الجيزة 8.2% ومحافظة البحيرة 8.0% ومحافظة الشرقية 7.8% وذلك في عام 2017، كما يوضح شكل رقم (3–2). فبطبيعة الحال، المحافظات التي تضم النسبة الأكبر من السكان يكون لديها عرض أكبر من القوى العاملة، لذا يتركز السكان والقوى العاملة في محافظات القاهرة الكبرى والوجه البحري.

وتشير البيانات إلى أن مساهمة الإناث إلى الذكور في قوة العمل لم تتغير ما بين عامي 2007 و2017 (23.8% إناث مقابل 76.2% ذكور)، وتنخفض مساهمة الإناث بشكل ملحوظ في قوة العمل في محافظات الحدود والصعيد، حيث تقل عن 10% في محافظتي مطروح وجنوب سيناء في عام 2017 (مع مراعاه أن عددا من محافظات الحدود يشهد هجرة الذكور من المحافظات الأخرى للعمل في السياحة والأنشطة البترولية هناك)، كما يوضح الجدول رقم (3–2).

شكل (3–2): التوزيع النسبي للقوى العاملة بين المحافظات في عام 2017

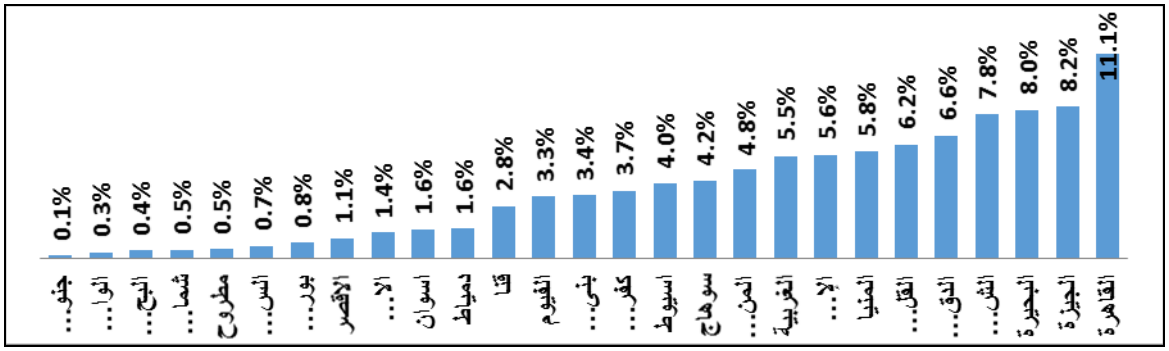

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة، 2017.

[1] هناك اختلاف في الفئة العمرية المحسوب على أساسها قوة العمل في مسح القوى العاملة بالعينة، والتي تتراوح ما بين 12-64 في مسح 2007 و ما بين 15-60 في 2017، وهو ما قد يضخم قليلاً نسبة القوى العاملة إلى السكان في 2007 عن 2017.

جدول (3-2)

قوة العمل وفقاً للنوع وتوزيعها على مستوى المحافظات عامي 2007 و2017

المحافظة	2007			2017		
	حجم القوة العاملة بالآلاف	توزيع القوى العاملة %		حجم القوة العاملة بالآلاف	توزيع القوى العاملة %	
		ذكور	اناث		ذكور	اناث
القاهرة	2392	%79.7	%20.3	3261	%74.8	%25.2
الإسكندرية	1338	%78.3	%21.7	1646	%79.6	%20.4
بورسعيد	203,8	%75.2	%24.8	244.6	%70.8	%29.2
السويس	163,8	%77.9	%22.1	200.2	%78.0	%22.0
دمياط	364.4	%81.4	%18.6	475.5	%77.2	%22.8
الدقهلية	1749	%75.3	%24.7	1959	%78.9	%21.1
الشرقية	1882	%71.3	%28.7	2293	%73.8	%26.2
القليوبية	1317	%81.4	%18.6	1819	%76.2	%23.8
كفر الشيخ	954.9	%75.4	%24.6	1076	%74.8	%52.2
الغربية	1395	%74.6	%25.4	1625	%73.7	%26.3
المنوفية	1164	%74.0	%26.0	1415	%71.1	%28.9
البحيرة	1841	%69.5	%30.5	2365	%66.1	%33.9
الاسماعيلية	313.7	%75.2	%24.8	408.4	%73.9	%26.1
الجيزة	1868	%85.7	%14.3	2415	%80.6	%19.4
بنى سويف	850	%66.2	%33.8	1003	%70.7	%29.3
الفيوم	902.1	%75.2	%24.8	983.2	%82.6	%17.4
المنيا	1510	%68.6	%31.4	1700	%74.0	%26.0
اسيوط	992.8	%78.2	%21.8	1193	%82.9	%17.1
سوهاج	1051	%75.0	%25.0	1239	%83.8	%16.2
قنا	819.3	%82.4	%17.6	827.9	%84.0	%16.0
اسوان	353.4	%86.0	%14.0	462.8	%75.2	%24.8
الاقصر	136.7	%78.1	%21.9	318.9	%85.8	14.2%
البحر الأحمر	89.7	%93.0	%7.0	123	%81.7	%18.3
الوادي الجديد	80.4	%57.1	%42.9	92	%82.6	%17.4
مطروح	96.9	%80.9	%19.1	146.5	%90.6	%9.4
شمال سيناء	97.1	%79.7	%20.3	140.5	%77.7	%22.3
جنوب سيناء	58.6	%92.3	%7.7	41.7	%95.7	%4.3
الإجمالي	23983	%76.2	%23.8	29474	%76.2	23.8%

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة، عامي 2007 و 2017.

وزادت نسبة المساهمة في النشاط الاقتصادي – نسبة القوى العاملة إلى السكان (+15 سنة) – بشكل طفيف من 44.3% في عام 2007 إلى 45% في عام 2017 على مستوى الجمهورية، كما يوضح جدول رقم (3–3)، حيث تبلغ أعلى نسبة مساهمة في محافظة البحيرة 55.3% وأدناها في محافظة قنا 39.7% في عام 2017، مقابل أعلى نسبة مساهمة في محافظة جنوب سيناء 83.1% وأدناها في محافظة قنا 37.2% في عام 2007.

كما زادت نسبة التشغيل على مستوى الجمهورية – عدد المشتغلين إلى إجمالي السكان (+15 سنة) من 40.1% في عام 2007 إلى 42% في عام 2017– وفقاً لجدول رقم (3–3). حيث تبلغ أعلى نسبة تشغيل في محافظة جنوب سيناء 67% وأدناها في محافظة الأقصر 31% في عام 2017، مقابل أعلى نسبة مساهمة في محافظة جنوب سيناء 79.3% وأدناها في محافظة قنا 2.32% في عام 2007.

جدول (3–3)

معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي ومعدل التشغيل

على مستوى المحافظات عامي 06/2007 و 2017

المحافظة	معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي		معدل التشغيل	
	06/2007	2017	06/2007	2017
القاهرة	44.9%	46.8%	40.0%	40%
الإسكندرية	42.2%	45.3%	37.9%	39%
بورسعيد	46.4%	49.0%	41.3%	37%
السويس	44.5%	46.6%	39.2%	32%
دمياط	47.8%	49.3%	44.2%	43%
الدقهلية	44.5%	44.9%	40.0%	41%
الشرقية	43.5%	49.5%	38.9%	43%
القليوبية	43.3%	49.6%	39.3%	43%
كفر الشيخ	43.0%	46.3%	40.0%	45%
الغربية	43.3%	45.4%	38.7%	42%
المنوفية	46.1%	49.3%	42.7%	47%
البحيرة	44.1%	55.3%	40.0%	52%
الاسماعيلية	46.8%	49.6%	43.2%	43%
الجيزة	45.1%	43.5%	40.7%	38%
بنى سويف	51.9%	52.2%	50.0%	48%
الفيوم	46.5%	46.0%	44.9%	42%
المنيا	46.3%	49.2%	43.6%	44%
اسيوط	41.7%	42.1%	37.8%	39%
سوهاج	40.0%	40.4%	36.4%	36%
قنا	37.2%	39.7%	32.2%	37%

المحافظة	معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي		معدل التشغيل	
	06/2007	2017	06/2007	2017
أسوان	41.8%	45.2%	33.8%	39%
الأقصر	44.0%	40.0%	36.3%	31%
البحر الأحمر	66.3%	49.1%	62.3%	44%
الوادي الجديد	51.9%	53.2%	46.8%	52%
مطروح	45.4%	47.8%	42.7%	53%
شمال سيناء	47.2%	51.2%	44.2%	43%
جنوب سيناء	83.1%	44.7%	79.3%	67%
الإجمالي	44.3%	45.0%	40.1%	42%

المصدر: محسوبة من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة، 2017، والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 2006.

وقد بلغ عدد المشتغلين 26 مليون مشتغل في عام 2017 (79.3% ذكور و 20.7% إناث)، بينما بلغ عدد المشتغلين 21.8 مليون مشتغل في عام 2007 (78.7% ذكور و 21.3% إناث)، وفي مقابل ذلك بلغ عدد المتعطلين 3.46 مليون متعطل بمعدل بطالة 11.8% (ذكور 8.2% – إناث 23.1%) و (حضر 14.5% – ريف 9.8%) في عام 2017، بينما بلغ عدد المتعطلين 2.18 مليون متعطل بمعدل بطالة 9.1% (ذكور 5.9% – إناث 19.4%) و (حضر 12.2% – ريف 6.9%) في عام 2007.

وترتفع معدلات البطالة لتبلغ أقصاها في محافظات السويس 22.3% والبحر الأحمر 17.8% وأسوان 18.1% في عام 2017، وذلك مقابل محافظات الأقصر 17.1% والوادي الجديد 13.7% وأسوان 12.7% في عام 2007، ورغم اختلاف الاتجاهات ما بين 2007 و 2017 في المحافظات إلا أن محافظتا الأقصر وأسوان تميزتا بارتفاع معدلات البطالة بهما بشكل منتظم، كما يوضح جدول رقم (3–4).

جدول (3–4)

معدل البطالة وفقاً للنوع على مستوى المحافظات عامي 2007 و 2017

المحافظة	2007			2017		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
القاهرة	%9.1	%22.6	%11.8	%11.4	%26.1	%15.1
الإسكندرية	%10.6	%17.9	%12.2	%9.6	%29.6	%13.6
بورسعيد	%7.2	%22.9	%11.1	%12.1	%28.2	%16.7
السويس	%4.2	%29.6	%9.8	%16.5	%42.9	%22.3
دمياط	%3.6	%20.4	%6.7	%5.4	%23.9	%9.6
الدقهلية	%5.5	%31.7	%11.9	%7.6	%23.3	%10.9
الشرقية	%9.3	%17.6	%11.7	%9.0	%28.1	%14.0
القليوبية	%3.9	%26.2	%8.0	%9.1	%23.7	%12.6
كفر الشيخ	%6.5	%20.7	%10.0	%5.1	%18.1	%8.4
الغربية	%6.5	%28.0	%11.9	%8.8	%23.4	%12.7
المنوفية	%4.2	%12.9	%6.5	%6.3	%8.3	%6.9
البحيرة	%3.7	%13.7	%6.7	%6.9	%21.6	%11.8
الإسماعيلية	%7.3	%22.3	%11.0	%6.0	%28.4	%11.8
الجيزة	%5.4	%13.9	%6.6	%9.6	%24.8	%12.5
بنى سويف	%2.8	%4.8	%3.4	%7.4	%9.2	%7.9
الفيوم	%1.2	%7.9	%2.8	%4.9	%18.0	%7.2
المنيا	%3.8	%8.9	%5.4	%6.2	%21.3	%10.1
أسيوط	%4.8	%20.6	%8.3	%7.0	%22.7	%9.7
سوهاج	%5.3	%21.7	%9.4	%8.0	%16.6	%9.4
قنا	%5.1	%18.8	%7.5	%6.3	%24.8	%9.3
أسوان	%9.4	%34.8	%12.9	%10.3	%41.9	%18.1
الأقصر	%12.0	%35.5	%17.1	%9.4	%58.2	%16.3
البحر الأحمر	%1.0	%15.9	%2.0	%14.8	%35.1	%18.5
الوادي الجديد	%1.7	%28.1	%13.1	%5.3	%21.3	%8.0
مطروح	%2.4	%8.1	%3.5	%7.4	%26.3	%9.1
شمال سيناء	%1.4	%13.2	%3.8	%7.1	%43.6	%15.2
جنوب سيناء	%6.8	%20.0	%7.8	%0.5	%0.0	%0.5
الإجمالي	%5.9	%19.4	%9.1	%8.2	%23.1	%11.8

المصدر: النسب محسوبة من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية لمسح العمالة بالعينة لعام 2007 و 2017.

3–2–2 خصائص القوى العاملة وفقاً للحالة التعليمية والنشاط الاقتصادي

لا يكفي توفر العمالة وحده كدافع لقيام النشاط الاقتصادي، فقد تتوفر العمالة ولكنها قد تكون غير مؤهلة، حيث تؤثر مهارة القوى العاملة على اتجاهات توطن الأنشطة الاقتصادية ومستويات الدخول، فكلما

ارتفع المستوى التعليمي زاد العائد على خلق الوظيفة في موقع معين، وعلى النقيض من ذلك فإن ارتفاع نسبة الأمية تعتبر قيداً على إمكانيات التشغيل ورفع الإنتاجية.

وكما يوضح الشكل رقم (3-3) فإن نحو ثُلث القوى العاملة في مصر حاصلة على شهادة متوسطة أو مؤهل متوسط فنى (32.9% عام 2007 مقابل 34.7% عام 2017)، بينما زادت نسبة الحاصلين على مؤهل جامعي وفوق الجامعي من 16.9% عام 2007 إلى 19.2% عام 2017، وكذلك الحاصلين على مؤهل فوق المتوسط وأقل من الجامعي من 8% عام 2007 إلى 13.5% عام 2017، وذلك مقابل تناقص نسبة الأميين من 28.9% عام 2007 إلى 18.2% عام 2017.

شكل (3-3): توزيع القوى العاملة وفقاً للحالة التعليمية على مستوى الجمهورية 2007 و 2017

عام 2007 **عام 2017**

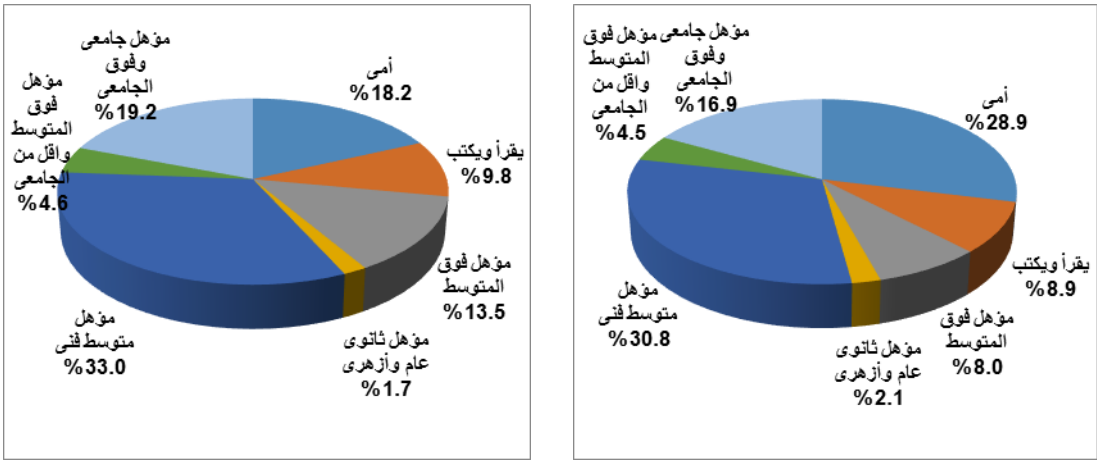

المصدر: النسب محسوبة من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية لمسح العمالة بالعينة لعام 2007 و 2017.

وبالطبع يختلف هذا التوزيع على مستوى المحافظات، ففي عام 2007 كانت أعلى معدلات لأمية القوى العاملة في محافظات الفيوم 48.9%، وبنى سويف 46.4%، والبحيرة 45.5%، والمنيا 44.8%، ولم يختلف الوضع كثيراً في عام 2017 حيث استمرت محافظات بنى سويف 35.1% و الفيوم 30.8% و سوهاج 29.6% و المنيا 27% متصدرة معدلات أمية القوى العاملة مع انخفاض نسبها، كما يوضح الجدول رقم (3-5). حيث يلاحظ أن محافظات الصعيد باستثناء أسوان ترتفع فيها معدلات أمية القوى العاملة بشدة، وكذلك محافظتي كفر الشيخ والبحيرة.

وعلى الجانب الآخر ترتفع نسبة القوة العاملة الحاصلة على مؤهل جامعي فأعلى عن المتوسط العام في محافظات القاهرة 34.8%، والإسكندرية 26.9%، وبورسعيد 24.6%، والجيزة 22.7%، وكذلك في محافظات الأقصر وشمال سيناء والوادي الجديد وذلك في عام 2007، بينما في عام 2017 نسبة القوة

العاملة الحاصلة على مؤهل جامعي فأعلى تصدرتها محافظات بورسعيد 35.1%، والقاهرة 32.4%، والبحر الأحمر 28.6% والوادي الجديد 28.5%.

جدول (3–5)

التوزيع النسبي لقوة العمل (15 – 64 سنة) وفقاً للحالة التعليمية في المحافظات عام 2007

المحافظات	الحالة التعليمية 2007		الحالة التعليمية 2017	
	أمي	مؤهل جامعي واعلى	أمي	مؤهل جامعي واعلى
القاهرة	13.8%	34.8%	10.2%	32.4%
الإسكندرية	14.0%	26.9%	10.2%	24.0%
بورسعيد	13.6%	24.6%	2.4%	35.1%
السويس	13.8%	15.6%	6.2%	23.3%
دمياط	20.8%	14.1%	14.6%	18.3%
الدقهلية	22.3%	16.8%	14.9%	22.3%
الشرقية	33.6%	15.9%	19.3%	18.1%
القليوبية	25.8%	15.8%	14.8%	19.8%
كفر الشيخ	37.2%	13.0%	23.7%	17.0%
الغربية	20.9%	17.0%	13.2%	21.1%
المنوفية	24.3%	15.6%	16.7%	15.8%
البحيرة	45.5%	8.1%	22.5%	12.6%
الاسماعيلية	16.1%	17.3%	12.5%	17.2%
الجيزة	23.0%	22.7%	17.2%	21.2%
بنى سويف	46.4%	6.8%	35.1%	12.7%
الفيوم	48.9%	6.3%	30.8%	9.6%
المنيا	44.8%	8.7%	27.0%	11.8%
اسيوط	35.7%	12.9%	23.5%	14.2%
سوهاج	38.0%	14.6%	29.6%	12.7%
قنا	31.2%	11.2%	22.1%	14.2%
اسوان	21.1%	9.4%	3.9%	17.4%
الاقصر	14.0%	21.9%	18.2%	21.2%
البحر الاحمر	12.7%	9.1%	5.4%	28.6%
الوادي الجديد	11.3%	20.4%	4.6%	28.5%
مطروح	8.8%	19.1%	11.0%	19.0%
شمال سيناء	12.4%	22.0%	1.8%	23.8%
جنوب سيناء	18.3%	11.6%	15.6%	14.1%
الإجمالي	28.9%	16.9%	18.2%	19.2%

المصدر: النسب محسوبة من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية لمسح العمالة بالعينة لعام 2007 و 2017.

ومن القوى العاملة البالغة 23.9 مليون نسمة في عام 2007 يوجد 21.7 مليون نسمة يشتغلون في أنشطة اقتصادية مختلفة يعمل نحو 57% تقريباً منهم بالأنشطة الخدمية المختلفة سواء التشييد والبناء – التجارة – النقل والاتصالات – التعليم – الصحة – والخدمات الأخرى، ونحو 11% بالصناعات الاستخراجية والتحويلية، في حين يستأثر قطاع الزراعة والصيد وتربية الحيوانات بنحو 32% من جملة المشتغلين. بينما في عام 2017 من القوى العاملة البالغة 29.5 مليون نسمة يوجد 26 مليون يشتغلون في مختلف الأنشطة الاقتصادية غالبيتهم في قطاعات الخدمات، والتي زاد نصيبها إلى 63% من إجمالي المشتغلين، في مقابل زيادة طفيفة في نشاط الصناعات الاستخراجية والتحويلية 12%، وتراجع في نشاط الزراعة والصيد إلى 25%، كما يوضح شكل رقم (3–4).

شكل (3–4): توزيع المشتغلين وفقاً للنشاط الاقتصادي على مستوى الجمهورية 2007 و 2017

عام 2007 **عام 2017**

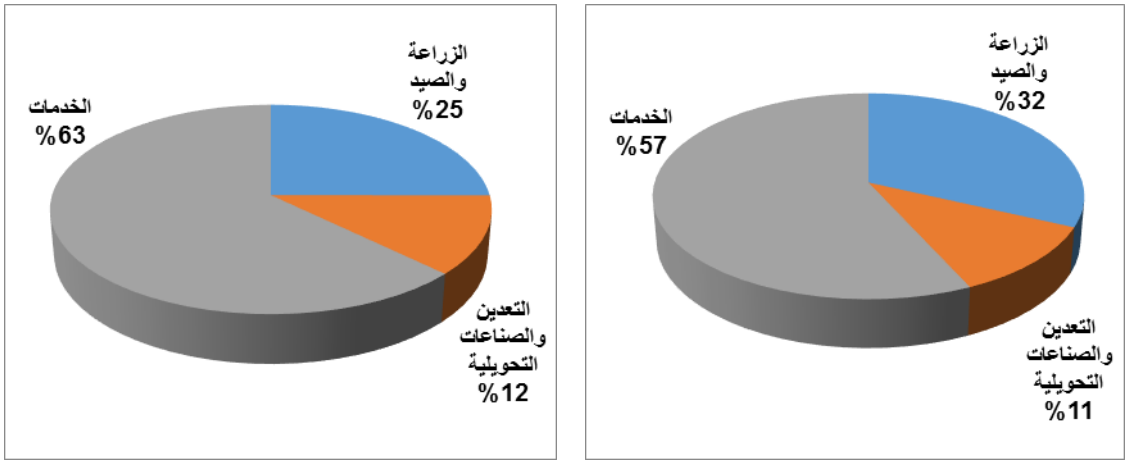

المصدر: النسب محسوبة من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية لمسح العمالة بالعينة لعام 2007 و 2017.

وبالطبع يختلف التوزيع من محافظة لأخرى وفقاً لهيكلها الاقتصادي، فكما يوضح جدول رقم (3–6)، في عام 2007 هناك محافظات تزيد فيها نسبة المشتغلين في الزراعة والصيد عن المتوسط العام (والبالغ 32%) وهى البحيرة 59.4%، والمنيا 58.3%، وبنى سويف 55.8%، وكفر الشيخ 49%، والفيوم 48.1%، والشرقية 44.8%، وكذلك الفيوم وسوهاج وقنا وأسيوط والدقهلية والوادي الجديد والمنوفية. ولم يختلف الوضع كثيراً من حيث ترتيب المحافظات في عام 2017 مع انخفاض في نسب المشتغلين في النشاط الزراعي تصدرته محافظات البحيرة 47% و المنيا 46.4% و بنى سويف 44.1% وكفر الشيخ 41.2%.

ويبدو هذا التوزيع متوافقا مع توزيع القوة العاملة وفقاً لمستوى التعليم، ففيما عدا الدقهلية والوادي الجديد والمنوفية والتي تقترب فيها معدلات العمالة في الزراعة والصيد من المستوى القومي فإن المحافظات

التي ترتفع فيها معدلات أمية القوة العاملة تعتمد على العمل في نشاط الزراعة، والعلاقة بينهما متشابكة فارتفاع الأمية لا يشجع على قيام النشاط الصناعي لعدم توفر العمالة المؤهلة، كما أن العمل في نشاط الزراعة والأنشطة الأولية يولد دخولاً منخفضة مما يؤدى إلى استمرار الأمية (عدم الالتحاق أو التسرب من التعليم من أجل العمل ومساعدة الأسرة). هذه المحافظات تشمل البحيرة وكفر الشيخ والشرقية من الوجه البحري، حيث تحتوى تلك المحافظات على مساحات زراعية شاسعة، إذ تضم محافظة البحيرة أكبر وأقدم المناطق المستصلحة، كما أن محافظتا البحيرة وكفر الشيخ تعتمدان بشكل كبير على قطاع الصيد حيث تتوفر المصايد السمكية. وعلى مستوى محافظات الوجه القبلي فإن جميعها ما عدا أسوان تعانى من الأمية والاعتماد على القطاعات الأولية.

جدول (3–6)

التوزيع النسبي للمشتغلين طبقاً للنشاط الاقتصادي بالمحافظات عامي 2007 و2017

المحافظات	2007			2017		
	الزراعة والصيد	التعدين والصناعات التحويلية	الخدمات	الزراعة والصيد	التعدين والصناعات التحويلية	الخدمات
القاهرة	0.4%	20.0%	79.6%	2.5%	17.2%	80.3%
الإسكندرية	3.1%	20.3%	76.6%	3.3%	20.0%	76.7%
بورسعيد	18.6%	14.5%	66.9%	1.4%	18.1%	80.5%
السويس	6.2%	19.6%	74.1%	2.8%	25.4%	71.9%
دمياط	20.0%	29.9%	50.0%	17.7%	25.9%	56.4%
الدقهلية	33.8%	8.5%	57.6%	24.4%	10.1%	65.5%
الشرقية	44.8%	8.9%	46.4%	30.6%	13.9%	55.5%
القليوبية	15.7%	18.5%	65.8%	12.0%	20.7%	67.2%
كفر الشيخ	49.0%	6.5%	44.5%	41.2%	7.0%	51.8%
الغربية	24.5%	15.5%	60.0%	22.5%	15.5%	62.0%
المنوفية	33.1%	10.6%	56.3%	28.1%	12.8%	59.1%
البحيرة	59.4%	4.9%	35.6%	47.0%	6.6%	46.3%
الإسماعيلية	25.7%	8.3%	66.0%	28.1%	11.3%	60.6%
الجيزة	11.2%	17.9%	70.9%	11.3%	18.0%	70.7%
بنى سويف	55.8%	4.9%	39.3%	44.1%	5.3%	50.5%
الفيوم	48.6%	7.1%	44.3%	33.5%	8.5%	58.0%
المنيا	58.3%	5.1%	36.6%	46.4%	4.7%	48.9%
اسيوط	39.3%	7.2%	53.5%	35.0%	4.8%	60.2%
سوهاج	42.3%	4.1%	53.6%	35.8%	4.0%	60.2%
قنا	42.4%	4.9%	52.7%	35.3%	6.2%	58.6%

المحافظات	2007			2017		
	الزراعة والصيد	التعدين والصناعات التحويلية	الخدمات	الزراعة والصيد	التعدين والصناعات التحويلية	الخدمات
أسوان	30.4%	6.5%	63.1%	23.4%	10.3%	66.4%
الأقصر	20.9%	1.3%	77.8%	27.2%	3.7%	69.1%
البحر الأحمر	7.9%	7.0%	85.1%	5.1%	12.7%	82.2%
الوادي الجديد	33.4%	2.3%	64.3%	21.7%	4.5%	73.8%
مطروح	4.3%	8.2%	87.5%	8.2%	3.4%	88.3%
شمال سيناء	24.6%	5.9%	69.5%	9.8%	3.9%	86.3%
جنوب سيناء	20.8%	3.2%	76.0%	4.3%	5.3%	90.4%
إجمالي الجمهورية	31.9%	11.3%	56.8%	25.0%	12.2%	62.8%

المصدر: النسب محسوبة من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية لمسح العمالة بالعينة لعام 2007 و 2017.

3-2-3 متوسطات الأجور على مستوى الأنشطة والمحافظات:

هناك تفاوت كبير في هيكل الأجور التي يحصل عليها المشتغلون بمختلف الأنشطة الاقتصادية، ففي عام 2007 بلغ متوسط الأجر الأسبوعي 252 جنيه مع تفاوته بشكل كبير ما بين الأنشطة المختلفة حيث وصل إلى 593 جنيه في نشاط التعدين واستغلال المحاجر و 480 جنيه في نشاط الوساطة المالية، بينما بلغت الأجور أدناها في أنشطة التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية وكذلك الزراعة والصيد. وعلى مستوى المحافظات جاءت محافظتا السويس وأسوان كأعلى المحافظات أجراً، بينما جاءت محافظات المنوفية والأقصر كأقل المحافظات أجراً، كما يوضح شكل رقم (3-5).

شكل (3-5): متوسط الأجر الأسبوعي وفقاً للنشاط الاقتصادي والمحافظة في عام 2007

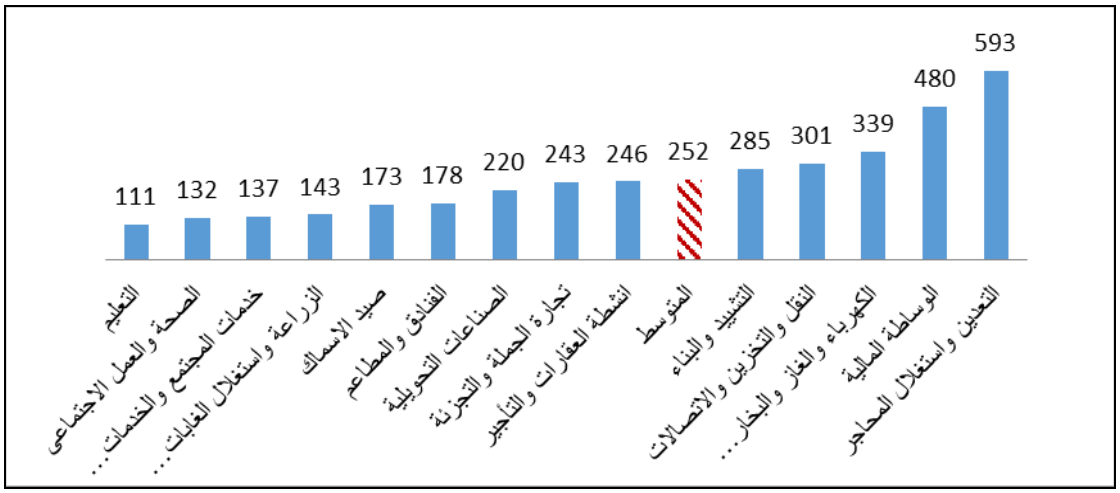

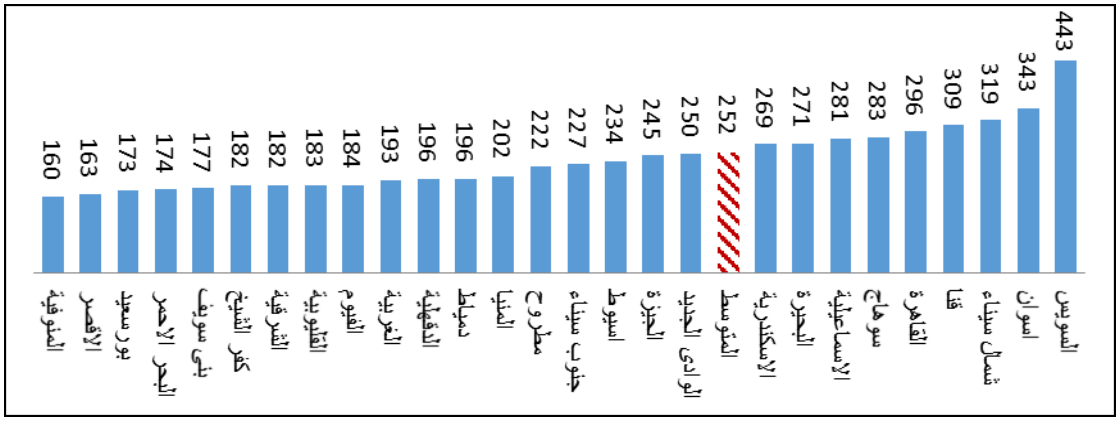

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات التوظف والأجور وساعات العمل لعام 2007.

أما في عام 2017، وكما يوضح شكل رقم (3-6)، فقد بلغ متوسط الأجر الأسبوعي 1050 جنيه، وقد بلغ حده الأعلى في نشاط الوساطة المالية (3106 جنيه) وحده الأدنى في نشاط التعليم (490 جنيه)، وعلى مستوى المحافظات بلغ حده الأعلى في محافظة أسوان 1845 جنيه ومحافظة السويس 1399 جنيه، وحده الأدنى في محافظة المنوفية 597 جنيه ومحافظة الفيوم 637 جنيه. حيث مازالت محافظتا السويس وأسوان هما الأعلى من حيث متوسط الأجر الأسبوعي خلال عامي 2007 و 2017.

شكل (3-6): متوسط الأجر الأسبوعي وفقاً للنشاط الاقتصادي والمحافظة في عام 2017

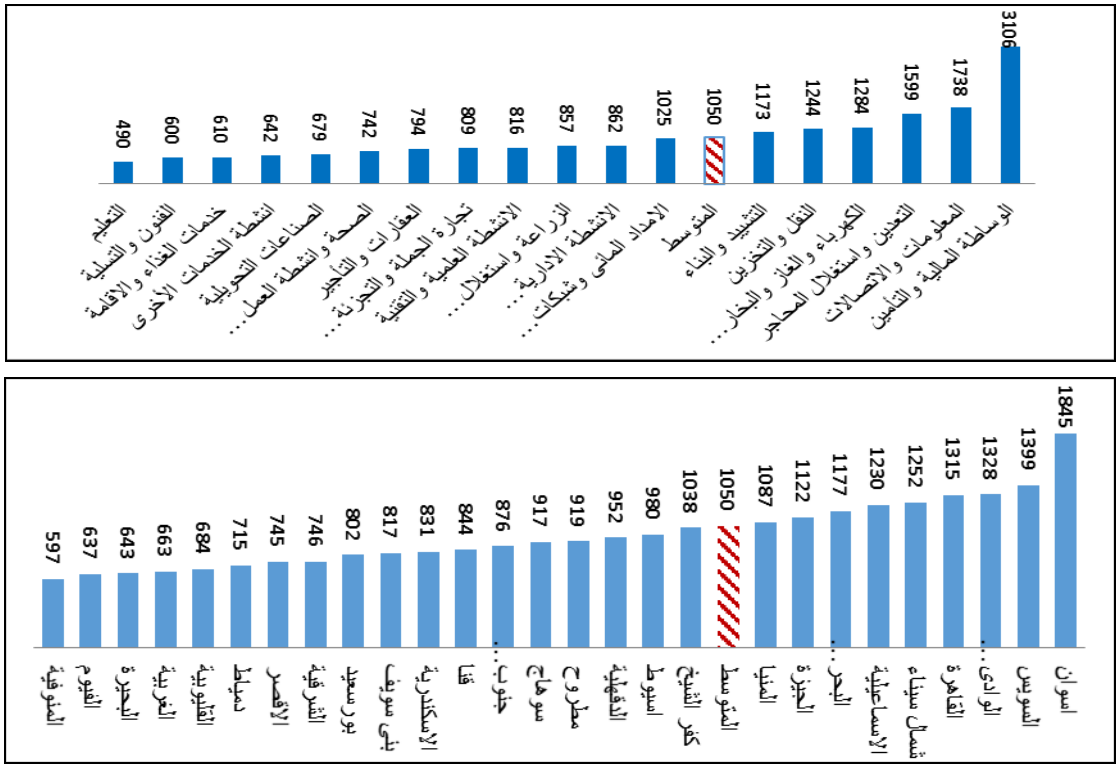

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات التوظف والأجور وساعات العمل لعام 2017.

3-3 متوسط الدخل والإنفاق السنوي للأسرة

يتباين مستوى المعيشة معبراً عنه بدخل الأسرة ما بين حضر وريف الجمهورية بشكل ملحوظ، حيث متوسط الدخل السنوي للأسرة 13.5 ألف جنيه على مستوى الجمهورية في عام 2005/2004، ودخل الأسرة في الحضر 1.46 دخل الأسرة في الريف. بينما بلغ متوسط الدخل السنوي للأسرة 44.2 ألف جنيه على مستوى الجمهورية في عام 2015/2014 مع تحسن الوضع النسبي للدخول في الريف إلى الحضر، حيث بلغ دخل الأسرة في الحضر 1.34 دخل الأسرة في الريف، كما يوضح جدول رقم (3-7).

جدول (3-7)

توزيع الدخل وفقاً لمصادره في ريف وحضر الجمهورية عامي 2005/2004 و 2015/2014 (بالجنيه)

مصدر الدخل	2005/2004			2015/2014		
	حضر	ريف	جملة	حضر	ريف	جملة
الدخل من العمل	11701	8580.5	10037.8	32678.3	27080.5	29641.1
الدخل من الممتلكات	761.2	279.2	504.3	1756.6	990.9	1341.1
القيمة الإيجارية التقديرية للمسكن	1059.9	1107.7	1085.4	5223.2	3265	4160.7
التحويلات الجارية	2647.9	1113.9	1830.4	11520.6	6968.7	9050.8
إجمالي الدخل	16170	11081.3	13457.9	51178.7	38305.1	44193.7

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك لعامي 2005/2004 و 2015/2014.

وبمقارنة تطور مصادر الدخل ما بين عامي 2005/2004 و 2015/2014، يتبين انخفاض الدخل من العمل في كل من الحضر والريف لصالح الدخل من التحويلات الجارية (النقدية والسلعية)، كما يوضح شكل رقم (3-7)، حيث انخفض دخل العمل في الحضر من 72% إلى 64% مقابل ارتفاع الدخل من التحويلات الجارية من 16% إلى 23%، بينما في الريف انخفض الدخل من العمل من 77% إلى 71% وارتفع الدخل من التحويلات الجارية من 10% إلى 18%.

شكل (3–7): التوزيع النسبي للدخل وفقاً لمصادره في ريف وحضر الجمهورية (%) 2005/2004 و 2015/2014

2005/2004 **2015/2014**

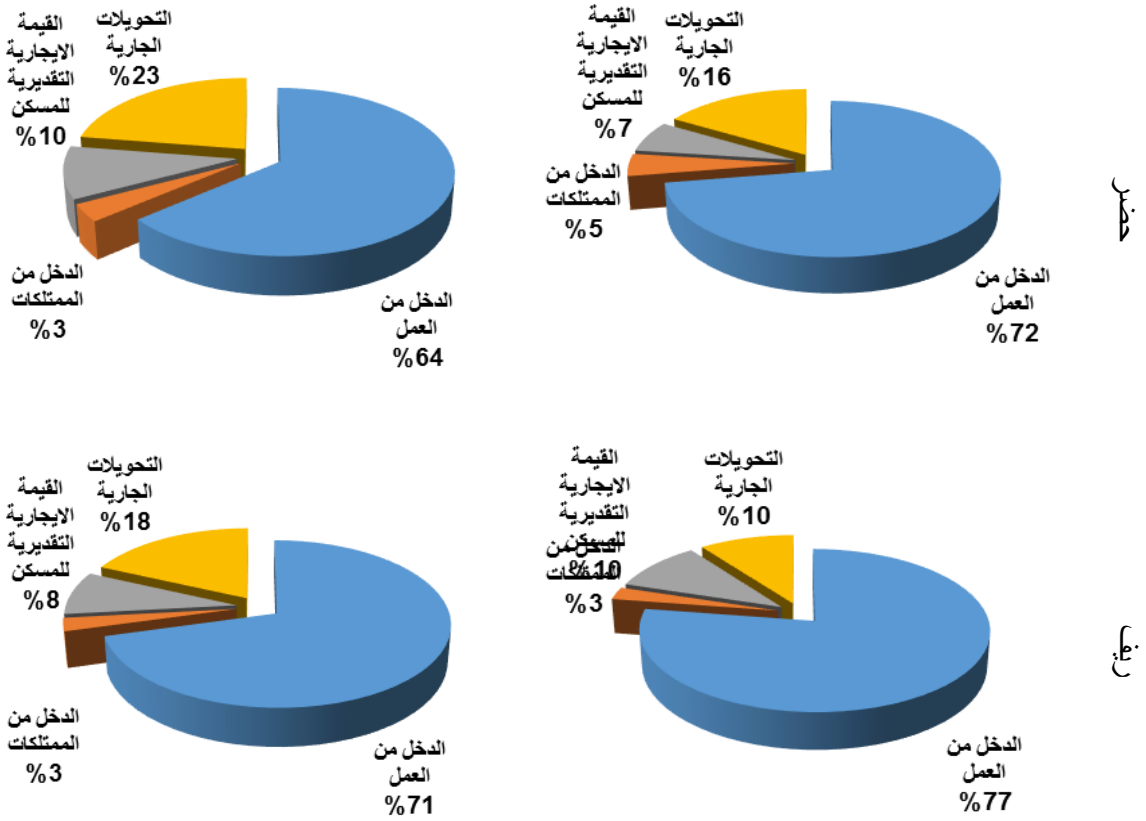

المصدر: محسوبة من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك عامي 2005/2004 و 2015/2014.

وبمقارنة نصيب الفرد من الدخل السنوي الصافي للأسرة في عام 2015/2014 بين المحافظات، والذى بلغ 10361.5 جنيه في المتوسط على مستوى الجمهورية، يتضح أن أعلى المحافظات تتصدرها المحافظات الحضرية وفي مقدمتها محافظة القاهرة 16059.5 جنيه ومحافظة بورسعيد 14581.5 جنيه ومحافظة الإسكندرية 13323.6 جنيه ومحافظة السويس 12078.5 جنيه، وكذلك محافظات الحدود بمتوسط 11489.1 جنيه، أما أقل المحافظات من حيث نصيب الفرد من الدخل السنوي الصافي للأسرة فهي محافظة سوهاج 5888.5 جنيه ومحافظة أسيوط 6646.1 جنيه ومحافظة الأقصر 7200.6 جنيه وباقي محافظات الصعيد، وكذلك الحال بالنسبة لنصيب الفرد من الإنفاق السنوي الصافي للأسرة، حيث تتصدر المؤشرات المحافظات الحضرية وفي مقدمتها بورسعيد وجاءت محافظات سوهاج وأسيوط والمنيا وقنا كأقل المحافظات، كما يوضح جدول رقم (3–8).

جدول (3-8)

متوسط الدخل والإنفاق السنوي بالجنيه للأسرة على مستوى المحافظات 2015/2014

المحافظة	متوسط الدخل السنوي الصافي للأسرة	متوسط نصيب الفرد من الدخل السنوي الصافي	متوسط الانفاق السنوي للأسرة	متوسط نصيب الفرد من الانفاق السنوي للأسرة 2015
القاهرة	62074.1	16059.5	48488.6	12544.7
الإسكندرية	50989.4	13323.6	46338.9	12108.5
بورسعيد	57961.5	14581.5	52166.1	13123.5
السويس	49403.2	12078.5	44435	10863.8
دمياط	37403.5	9376.7	35038.7	8783.9
الدقهلية	41689	10730.5	34473.3	8873.2
الشرقية	46441.9	10871.1	37881	8867.2
القليوبية	47184.3	11121.4	38838.8	9154.4
كفر الشيخ	39909.5	9374	35478.1	8333.1
الغربية	40162.8	10189.4	35404.9	8982.3
المنوفية	48186.5	11070.2	38402.1	8822.4
البحيرة	38907.4	9053.9	31982.9	7442.5
الاسماعيلية	45393.5	10224.7	36327.5	8182.6
الجيزة	38803.5	9302.1	32979.8	7906
بنى سويف	36588.7	7773.7	31843.7	6765.6
الفيوم	40500.2	8546.9	34519.2	7284.7
المنيا	35829.5	7675.9	28042.3	6007.6
اسيوط	34072	6646.1	27839.5	5430.3
سوهاج	28712.5	5888.5	25163.3	5160.6
قنا	36476.6	7759.3	29441.8	6262.8
اسوان	40421	8814.7	30800.2	6716.7
الاقصر	34495	7200.6	31754.1	6628.4
محافظات الحدود	56019.4	11489.1	43138.9	8847.4
الجملة	44193.8	10361.5	36709.8	8606.8

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك 2015/2014.

ويحتل الطعام والشراب الجزء الأكبر من إنفاق الأسرة السنوي، بنسبة 44.9% على مستوى الجمهورية (40.8% حضر و 50.3% ريف) في عام 2005/2004، وإن انخفضت هذه النسبة إلى 34.5% في عام 2015/2014 (30.2% حضر و 39.3% ريف)، حيث تبلغ قيمة متوسط الاستهلاك

الفعلي السنوي للأسرة من الطعام والشراب 12940.5 جنيه في الحضر مقابل 12276.5 جنيه في الريف، كما يوضح جدول رقم (3–9).

يليه في ذلك الإنفاق على المسكن ومستلزماته بنسبة 16.1% على مستوى الجمهورية في عام 2005/2004 (15.1% حضر و 17.5% ريف) وإن زادت هذه النسبة بشكل طفيف في عام 2015/2014 إلى 17.5% على مستوى الجمهورية مع ارتفاعها في الحضر إلى 18.9% وانخفاضها في الريف إلى 15.9%.

جدول (3–9)

التوزيع النسبي لمتوسط إنفاق الأسرة السنوي بحضر وريف الجمهورية

على أقسام الإنفاق الرئيسية عامي 2005/2004 و 2015/2014

المجموعة	2005/2004			2015/2014		
	حضر	ريف	جملة	حضر	ريف	جملة
الطعام والشراب	40.8%	50.3%	44.9%	30.2%	39.3%	34.5%
مشروبات كحولية ودخان ومكيفات	2.8%	3.2%	3.0%	4.5%	4.9%	4.7%
ملابس واقمشة واغطية قدم	8.2%	8.2%	8.2%	5.2%	6.1%	5.6%
المسكن ومستلزماته	15.1%	17.5%	16.1%	18.9%	15.9%	17.5%
الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية واعمال الصيانة الاعتيادية	4.6%	4.0%	4.4%	4.0%	4.2%	4.1%
الخدمات والرعاية الصحية	4.5%	3.5%	4.1%	10.0%	10.1%	10.0%
الانتقالات والنقل	5.1%	2.9%	4.2%	7.3%	5.2%	6.3%
الاتصالات	3.2%	1.2%	2.4%	2.9%	2.0%	2.5%
الثقافة والترفيه	3.5%	1.5%	2.6%	2.2%	2.0%	2.1%
التعليم	4.2%	1.9%	3.2%	6.1%	3.3%	4.8%
المطاعم والفنادق	3.8%	2.8%	3.4%	4.7%	3.2%	4.0%
السلع والخدمات المتنوعة	4.0%	2.9%	3.6%	4.0%	3.8%	3.9%
إجمالي الاستهلاك الفعلي	100.0 %	100.0 %	100.0 %	100.0 %	100.0 %	100.0 %

المصدر: محسوبة من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك 2005/2004 و 2015/2014.

ويوضح جدول رقم (3–10) متوسط نصيب الأسرة من الإنفاق في المحافظات على أهم أقسام الإنفاق الأساسية في 2015/2014، على النحو التالي:

- الإنفاق على الطعام والشراب: أقل نسبة للاستهلاك الفعلي للأسرة من الطعام والشراب في محافظة القاهرة 26% يليها في ذلك محافظات بورسعيد والجيزة والقليوبية والاسكندرية والسويس بنسب تتراوح ما بين 30% لمحافظة بورسعيد و 33% لمحافظة السويس، بينما أعلى نسبة للاستهلاك الفعلي للأسرة من الطعام والشراب في محافظة الأقصر 43.1% تليها محافظتا سوهاج 41.6% والبحيرة 41.2%.

- الإنفاق على الخدمات والرعاية الصحية: أقل نسبة إنفاق على الخدمات والرعاية الصحية في محافظة أسوان 6.6% يليها محافظات الإسماعيلية 7% وقنا 8.2% والمنيا 8.3%. بينما أعلى نسبة إنفاق على الخدمات والرعاية الصحية في محافظة دمياط 13.4% تليها محافظة كفر الشيخ 12.5% ومحافظة البحيرة 12.2%.
- الإنفاق على التعليم: 4.1% أقل نسبة انفاق على التعليم (للأسر التي لديها أفراد ملتحقين بالتعليم) في محافظة المنيا يليها محافظتا قنا 4.2% وأسوان 5.5%، بينما أعلى نسبة انفاق على التعليم (للأسر التي لديها افراد ملتحقون بالتعليم) هي محافظة القاهرة 13.6% يليها محافظتا الإسكندرية 12.5% والجيزة 11.9%.

جدول (3-10)

نسبة الاستهلاك/الإنفاق على أقسام الإنفاق الأساسية إلى إجمالي الإنفاق الكلي للأسرة وفقا للمحافظات عام 2015/2014

المحافظة	الطعام والشراب	المسكن	التعليم*	الخدمات والرعاية الصحية
القاهرة	26.0%	20.9%	13.6%	10.3%
الإسكندرية	31.9%	18.2%	12.5%	8.8%
بورسعيد	29.8%	24.5%	9.8%	8.9%
السويس	33.0%	17.9%	9.5%	9.9%
دمياط	35.9%	17.8%	7.4%	13.4%
الدقهلية	34.8%	18.0%	9.0%	11.5%
الشرقية	38.2%	15.2%	7.7%	10.8%
القليوبية	31.0%	15.5%	10.2%	11.7%
كفر الشيخ	36.3%	14.8%	7.7%	12.5%
الغربية	37.1%	15.9%	8.8%	11.1%
المنوفية	36.4%	14.3%	7.3%	9.1%
البحيرة	41.2%	15.9%	7.2%	12.2%
الإسماعيلية	39.0%	17.1%	6.5%	7.0%
الجيزة	30.1%	19.2%	11.9%	10.0%
بنى سويف	38.8%	15.3%	6.5%	8.8%
الفيوم	38.7%	15.9%	6.0%	8.2%
المنيا	39.9%	17.6%	4.1%	8.3%
أسيوط	39.9%	19.1%	5.7%	8.6%
سوهاج	41.6%	15.5%	6.1%	8.6%
قنا	39.8%	17.5%	4.2%	7.3%
أسوان	38.0%	17.1%	5.5%	6.6%
الأقصر	43.1%	14.3%	6.2%	8.5%
الإجمالي	34.4%	17.5%	9.2%	10.0%

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، أهم مؤشرات مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك 2015/2014.

* وذلك للأسر التي لديها أفراد ملتحقون بالتعليم.

- الإنفاق على المسكن: أقل نسبة إنفاق على المسكن في محافظتي الأقصر والمنوفية 14.3% يليهما محافظات الشرقية 15.2% وبنى سويف 15.3%، والقليوبية وسوهاج 15.5% لكل منها، بينما أعلى نسبة إنفاق على المسكن 24.5% في محافظة بورسعيد تليها محافظات القاهرة 20.9% والجيزة 19.2% وأسيوط 19.1%.
- ونسبة 67.1% من متوسط إنفاق الأسرة على المسكن والبالغ 6428.4 جنيه على مستوى الجمهورية، هي قيمة الإيجار المقدر للوحدات السكنية المملوكة لشاغليها أو المعطاة لهم كميزة عينية أو هبة، و 6.6% هي نسبة الانفاق على الإيجارات الفعلية (قيمة الإيجار الذى يدفعه المستأجرون لمالكي المسكن سواء كان سكنا أساسيا أو ثانويا).
- وعلى مستوى الجمهورية، تبلغ نسبة الأسر التي تمتلك مسكنا 75.9% يليها الأسر التي تؤجر مسكنا (قديما /جديدا/مفروشا) 13.3%، ثم الأسر التي تحوز مسكنا على سبيل الهبة أو المزايا العينية، وتزيد نسبة الأسر التي تمتلك مسكنا في الريف 83.3% مقابل انخفاض الأسر التي تؤجر مسكنا إلى 2.8%، كما يوضح شكل رقم (3-8).
- وكما يوضح جدول رقم (3-11) فإن محافظة البحر الأحمر تنخفض فيها نسبة الأسر التي تمتلك مسكنا 53.3%، بينما تصل نسبة الأسر التي تؤجر مسكنا 35.2%، يليها في ذلك محافظة القاهرة حيث تصل نسبة الأسر التي تمتلك مسكنا 57.9% بينما تصل نسبة الأسر التي تؤجر مسكنا 37.6%. وفي مقابل ذلك فإن محافظة البحيرة الأعلى في امتلاك الأسر لمسكن 88.3% مقابل 3.9% إيجار يليها في ذلك محافظة الوادي الجديد 87.4% للتمليك مقابل 8.1% للإيجار.

شكل (3-8): التوزيع النسبي للأسر وفقاً لنوع حيازة المسكن على مستوى الجمهورية وفقاً لتعداد 2017 (%)

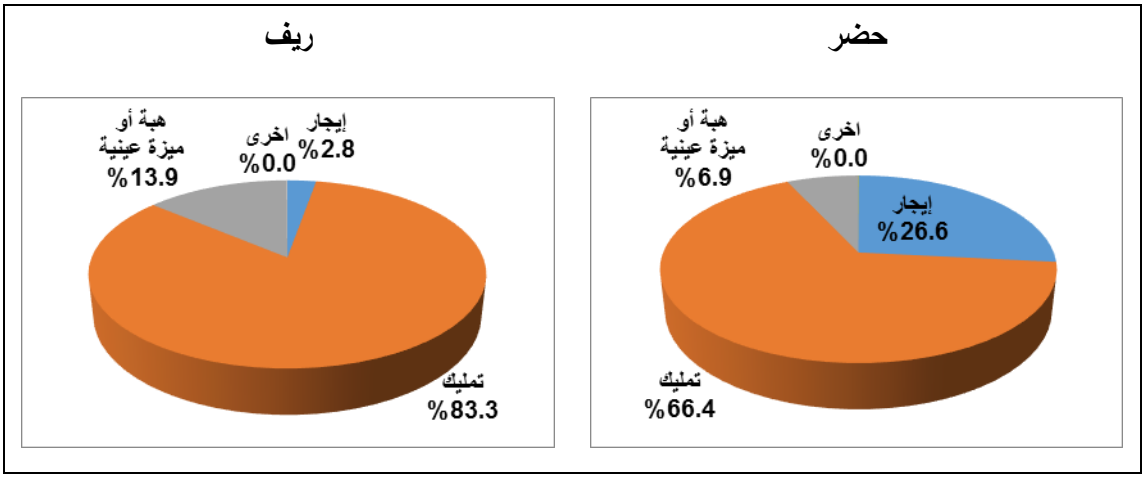

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد السكان والإسكان والمنشآت 2017.

جدول (3-11)

التوزيع النسبي للأسر وفقاً لنوع حيازة المسكن

على مستوى المحافظات وفقاً لتعداد 2017 (%)

المحافظة	إيجار	تمليك	هبة أو ميزة عينية	اخرى
القاهرة	37.6%	57.9%	4.4%	0.0%
الإسكندرية	23.3%	74.0%	2.6%	0.0%
بورسعيد	15.9%	79.5%	3.7%	0.9%
السويس	28.6%	63.8%	7.6%	0.0%
دمياط	10.0%	78.1%	11.9%	0.0%
الدقهلية	6.8%	77.7%	15.5%	0.0%
الشرقية	7.1%	78.9%	14.0%	0.0%
القليوبية	19.6%	66.3%	14.1%	0.0%
كفر الشيخ	3.8%	85.1%	11.1%	0.0%
الغربية	7.5%	82.5%	10.0%	0.0%
المنوفية	5.1%	83.9%	11.0%	0.0%
البحيرة	3.9%	88.3%	7.7%	0.0%
الاسماعيلية	15.1%	75.3%	9.6%	0.0%
الجيزة	24.9%	66.1%	8.9%	0.0%
بنى سويف	5.2%	81.1%	13.7%	0.0%
الفيوم	4.9%	78.6%	16.4%	0.0%
المنيا	3.4%	84.0%	12.7%	0.0%
أسيوط	5.5%	80.9%	13.6%	0.0%
سوهاج	4.9%	82.9%	12.2%	0.0%
قنا	4.8%	81.5%	13.8%	0.0%
أسوان	7.1%	84.0%	8.9%	0.1%
الأقصر	6.8%	84.7%	8.5%	0.0%
البحر الأحمر	35.2%	53.3%	11.0%	0.5%
الوادي الجديد	8.1%	87.4%	4.5%	0.0%
مطروح	9.0%	86.1%	4.9%	0.0%
شمال سيناء	9.1%	84.5%	3.8%	2.7%
جنوب سيناء	29.6%	68.1%	2.0%	0.3%
إجمالي الجمهورية	13.3%	75.9%	10.8%	0.0%

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد السكان والإسكان والمنشآت 2017.

3-4 معدل اتصال الأسر بالمرافق العامة

تعد نسبة الاتصال بالمرافق العامة من المؤشرات الدالة على الأوضاع المعيشية للسكان، ولذلك يقتصر هذا الجزء على تناول المحافظات حسب الريف والحضر، دون التطرق إلى المدن التي يتم تناولها بالتفصيل لاحقا، وكما يوضح الجدول رقم (3-11)، فإن خدمة اتصال الأسر بالكهرباء تغطى كامل الجمهورية بنسبة زادت من 99.07% إلى 99.7% ما بين تعدادي 2006 و 2017، أما بالنسبة لاتصال الأسر بالشبكة العامة لمياه الشرب فقد زادت على مستوى الجمهورية زيادة طفيفة من 96.6% إلى 97% ما بين تعدادي 2006 و 2017، حيث مازالت بعض المناطق الريفية خاصة في محافظات الحدود تعانى من انخفاض نسب اتصال الأسر بشبكة المياه خاصة محافظات البحر الأحمر وجنوب سيناء ومطروح، حيث تبلغ نسبة اتصال الأسر في الريف بشبكة المياه 26.1% و 34.1% و 44.7% على التوالي، كما يوضح الشكل رقم (3-9).

كما زادت نسبة اتصال الأسر بشبكة الصرف الصحي من 46.6% إلى 55.9% ما بين تعدادي 2006 و 2017، حيث مازال الكثير من القرى لم تصلها خدمة الصرف الصحي بعد، فكما يوضح شكل رقم (3-10)، هناك عدد من المحافظات يقل اتصال الأسر في الريف بشبكة الصرف الصحي بها عن 5% مثل البحر الأحمر 1.19% والأقصر 1.27% وقنا 3.8%، كما تقل معدلات الاتصال بشكل عام في محافظات الصعيد.

شكل (3-9): معدل اتصال الأسر بشبكة مياه الشرب وفقاً لنتائج تعداد 2017

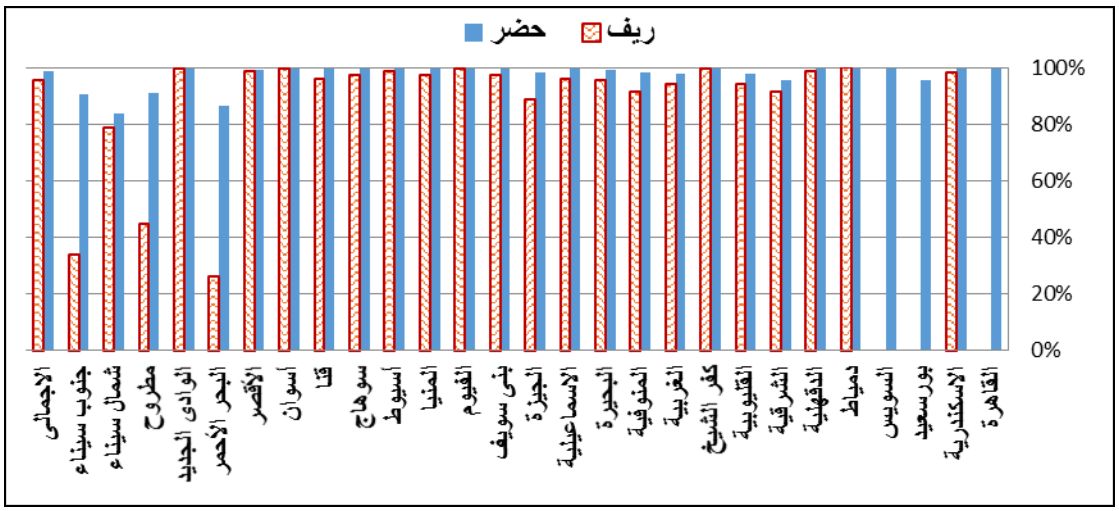

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 2017

جدول (3-12)

نسبة الأسر المتصلة بالشبكة العامة (الكهرباء/المياه/الصرف الصحي)

بمحافظات الجمهورية في تعدادي 2006 و 2017 (%)

المحافظة	2006			2017		
	الكهرباء	مياه الشرب	الصرف الصحي	الكهرباء	مياه الشرب	الصرف الصحي
القاهرة	99.33%	99.35%	90.39%	99.9%	99.52%	98.85%
الإسكندرية	99.68%	99.85%	83.56%	99.8%	99.8%	91.15%
بورسعيد	96.73%	94.57%	88.06%	96.8%	95.36%	89.84%
السويس	99.52%	99.94%	90.02%	99.9%	99.92%	91.26%
دمياط	99.92%	99.87%	61.9%	99.9%	99.94%	70.05%
الدقهلية	99.96%	97.48%	71.8%	99.8%	99.01%	81.92%
الشرقية	98.85%	93.52%	32.19%	99.8%	92.5%	41.75%
القليوبية	99.33%	98%	49.99%	99.8%	95.9%	67.29%
كفر الشيخ	99.31%	98.38%	21.26%	99.8%	99.61%	47.65%
الغربية	99.6%	98.31%	40.14%	99.8%	95.48%	62.66%
المنوفية	99.35%	96.21%	24.45%	99.8%	93.07%	42.38%
البحيرة	99.29%	92.24%	29.28%	99.7%	96.37%	31.04%
الاسماعيلية	99.46%	98.94%	49.95%	99.7%	97.88%	57.02%
الجيزة	99.33%	98.74%	67.07%	99.7%	94.9%	71.31%
بنى سويف	98.81%	93.86%	13.07%	99.8%	98.06%	34.52%
الفيوم	98.53%	98.9%	28.73%	99.8%	99.87%	44.66%
المنيا	98.51%	91.39%	12.98%	99.5%	97.94%	20.94%
أسيوط	98.55%	96.28%	10.31%	99.6%	98.88%	20.29%
سوهاج	98.6%	94.51%	13.16%	99.5%	97.98%	21.71%
قنا	98.67%	93.24%	9.58%	99.5%	96.63%	15.47%
أسوان	99.26%	99.39%	35.44%	99.7%	99.81%	42.48%
الأقصر	98.83%	99.01%	36.21%	99.8%	98.98%	24.60%
البحر الأحمر	94.12%	91.63%	35.42%	97.5%	84.58%	58.40%
الوادي الجديد	98.56%	99.38%	57.78%	99.8%	99.76%	60.41%
مطروح	87.47%	79.67%	21.33%	98.9%	74.21%	20.05%
شمال سيناء	88.48%	80.17%	39.58%	98.6%	80.06%	11.53%
جنوب سيناء	89.9%	82.8%	68.42%	95.3%	63.05%	76.11%
إجمالي الجمهورية	99.07%	96.6%	46.6%	99.7%	96.98%	55.89%

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 2017.والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، كتاب أهم مؤشرات التعداد 2017.

شكل (3–10): معدل اتصال الأسر بشبكة الصرف الصحي وفقاً لنتائج تعداد 2017

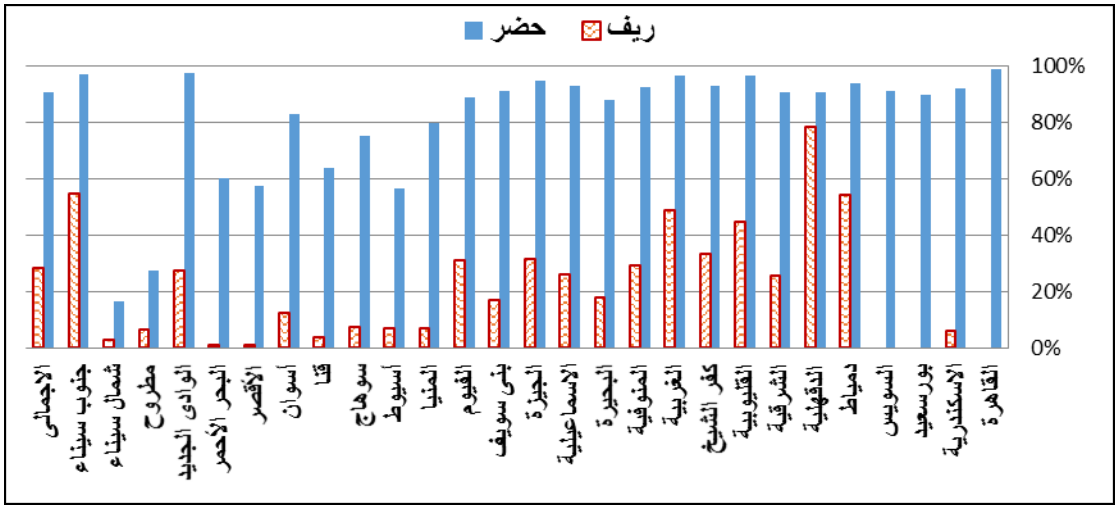

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 2017.

خاتمة

يتعرض الفصل الثالث لأهم التحولات الاقتصادية في المحافظات ما بين عامي 2007 و 2017، حيث أوضحت نتائج الحسابات الإقليمية لعام 2013/2012 ما يلي:

- يتركز معظم النشاط الاقتصادي معبراً عنه بالناتج المحلى الإجمالي في محافظة القاهرة والتي تساهم بنحو ثُلث الناتج المحلى رغم أنها تضم 10.6% فقط من السكان، وفقاً لبيانات الحسابات الإقليمية لعام 2013/2012،
- كذلك تتركز الأنشطة الاقتصادية عالية القيمة المضافة (الصناعية والتعدينية والسياحية) في عدد من المحافظات الحضرية والحدودية.
- ويتركز ناتج الزراعة في محافظات البحيرة والشرقية وكفر الشيخ والدقهلية والغربية والتي تمثل 50% من ناتج نشاط الزراعة،
- بينما يتركز ناتج استخراج البترول في محافظات مطروح والبحر الأحمر وشمال سيناء بنسبة 81%،
- أما بالنسبة لنشاط الصناعات التحويلية فيتركز في عدد محدود من المحافظات وأهمها القاهرة 35.9% والجيزة 12.9% والإسكندرية 12.2%.
- وبالنسبة لتوزيع القوى العاملة حسب الحجم، فلم يشهد هيكل القوى العاملة تحولات تذكر ما بين عامي 2007 و 2017، حيث يتضح منه تركز السكان والقوى العاملة في محافظات القاهرة

الكبرى والوجه البحري، حيث أن المحافظات التي تضم النسبة الأكبر من السكان يكون لديها عرض أكبر من القوى العاملة.

- لم تتغير مساهمة الإناث إلى الذكور في قوة العمل ما بين عامي 2007 و 2017 (نسبة 1: 3 تقريباً) مع استمرار انخفاض مساهمة الإناث في قوة العمل في محافظات الصعيد والحدود، حيث تقل عن 10% في محافظتي مطروح وجنوب سيناء في عام 2017.
- زاد معدل البطالة من 9.1% في عام 2007 إلى 11.8% في عام 2017، ورغم اختلاف الاتجاهات ما بين 2007 و 2017 في المحافظات إلا أن محافظتي الأقصر وأسوان تميزتا بارتفاع معدلات البطالة بهما بشكل منتظم.
- في عام 2007 كانت أعلى معدلات لأمية القوى العاملة في محافظات الفيوم وبنى سويف والبحيرة والمنيا ولم يختلف الوضع كثيراً في عام 2017 حيث استمرت محافظات بنى سويف والفيوم وسوهاج والمنيا متصدرة معدلات أمية القوى العاملة مع انخفاض نسبها. حيث يلاحظ أن محافظات الصعيد باستثناء أسوان ترتفع فيها معدلات أمية القوى العاملة بشدة، وكذلك محافظتي كفر الشيخ والبحيرة.
- لم يختلف الوضع كثيراً من حيث ترتيب المحافظات في عام 2017 من حيث نسبة المشتغلين في النشاط الزراعي وتصدرت محافظات البحيرة والمنيا وبنى سويف وكفر الشيخ. ويبدو هذا التوزيع متوافقا مع توزيع القوة العاملة وفقاً لمستوى التعليم، فالمحافظات التي ترتفع فيها معدلات أمية القوة العاملة تعتمد على العمل في نشاط الزراعة والعلاقة بينهما متشابكة.
- في عام 2017، بلغ متوسط الأجر الأسبوعي 1050 جنيه، وكان حده الأعلى في محافظة أسوان 1845 جنيه ومحافظة السويس 1399 جنيه، وحده الأدنى في محافظة المنوفية 597 جنيه ومحافظة الفيوم 637 جنيه. حيث مازالت محافظتا السويس وأسوان هما الأعلى من حيث متوسط الأجر الأسبوعي خلال عامي 2007 و 2017.
- يتباين مستوى المعيشة معبراً عنه بدخل الأسرة ما بين حضر وريف الجمهورية بشكل ملحوظ، ففي عام 2005/2004 بلغ دخل الأسرة في الحضر 1.46 مرة دخل الأسرة في الريف مقابل 1.34 مرة في عام 2015/2014.
- بمقارنة نصيب الفرد من الدخل السنوي الصافي للأسرة في عام 2015/2014 بين المحافظات، والذى بلغ 10361.5 جنيه في المتوسط على مستوى الجمهورية، يتضح أن أعلى المحافظات تتصدرها المحافظات الحضرية الأربعة وكذلك محافظات الحدود، أما أقل المحافظات من حيث نصيب الفرد من الدخل السنوي الصافي للأسرة فهي محافظات سوهاج وأسيوط والأقصر وباقي محافظات الصعيد.

- بلغت نسبة الإنفاق على الطعام والشراب 34.5% في عام 2015/2014 وأقل نسبة للاستهلاك الفعلي للأسرة من الطعام والشراب في محافظة القاهرة يليها في ذلك محافظات بورسعيد والجيزة والقليوبية والاسكندرية والسويس، بينما أعلاها في محافظات الأقصر وسوهاج والبحيرة.
- تعد نسب الاتصال بالمرافق العامة من المؤشرات الدالة على الأوضاع المعيشية للسكان، ورغم ارتفاع معدلات الاتصال بالكهرباء والمياه إلا أن بعض المناطق الريفية خاصة في محافظات الحدود تعانى من انخفاض نسب اتصال الأسر بشبكة المياه خاصة محافظات البحر الأحمر وجنوب سيناء ومطروح.
- أما نسبة اتصال الأسر بشبكة الصرف الصحي فقد زادت من 46.6% إلى 55.9% ما بين تعدادي 2006 و 2017، حيث مازالت الكثير من القرى لم تصلها خدمة الصرف الصحي بعد، وهناك عدد من المحافظات يقل اتصال الأسر في الريف بشبكة الصرف الصحي بها عن 5% مثل البحر الأحمر 1.19% والأقصر 1.27% وقنا 3.8%، كما تقل معدلات الاتصال بشكل عام في محافظات الصعيد.

الفصل الرابع

النمو السكاني والتنمية العمرانية

4-1 التنمية العمرانية على المستوى القومي

4-1-1 تطور تمركز الاستقرار السكاني في العمران المصري

يوضح قياس معدلات الاستقرار الحضري وتطورها خلال فترات تعدادية مختلفة التحرك السكاني للتجمعات الحضرية والجذب السكاني بها، كما يوضح مراكز الجذب السكاني الحضري على المستوى القومي، حيث يتم قياسه من خلال نسبة الزيادة السكانية للتجمع الحضري خلال فترة معينة، مقارنة بنسبة الزيادة السكانية لحضر الجمهورية خلال نفس الفترة. ونتيجة قياس معدلات الاستقرار الحضري خلال الفترة التعدادية من عام 1976 إلى عام 2017، وقياس معدلات الاستقرار الريفي (لمراكز المدن) خلال الفترة من عام 1996 إلى عام 2017، ويمكن تلخيص النتائج على النحو التالي:

- تعتبر مدن إقليم الدلتا الأكثر نمواً في الاستقرار السكاني بين عامي 1976 و1986، ثم ضعف الاستقرار بها بين 1996 و2006 و2017. ويعتبر هذا دلالة على الانتشار الحضري في ظهير تلك المدن.
- مدن محافظات شمال وجنوب سيناء غير مستقرة سكانياً خلال الفترة 1976 و2017، بالإضافة إلى مدن محافظة الوادي الجديد ومحافظة أسيوط، عدا كل من مدينة الفرافرة ومدينة أسيوط الجديدة وساحل سليم والغنايم التي يتنامى فيها الاستقطاب السكاني.
- يعتبر الاستقرار متذبذبا ما بين النمو والتداعي في مدن محافظات جنوب الصعيد خلال الفترة 1976 و2017، ويتنامى الاستقرار في كل من مدينة جهينة والكوثر ونجع حمادي وأسوان.
- المدن الجديدة حول القاهرة الكبرى الأكثر نمواً في الاستقرار السكاني بين 1996 و2006 و2017 وتظهر معدلات استقرار حضري كبيرة في الفترة 2006 و2017 وخاصة في مدن الجيل الأول.[1]
- ظهور دور واضح للمدن الكبرى (عواصم المحافظات والمدن الصناعية) في محافظات البحر الأحمر وجنوب مصر في الاستقرار بين 2006 و2017.

[1] تنقسم المدن الجديدة في مصر إلى أربعة أجيال تبعا لتاريخ إنشائها، وتعتبر مدن الجيل الأول أولى المدن الجديدة مثل مدينة السادس من أكتوبر والعاشر من رمضان والسادات و15 مايو والصالحية الجديدة، وبدأ العمل بها منذ 25 سنة تقريبا.

- تنامي الاستقرار في نطاق مناطق استصلاح الأراضي شرق وغرب الدلتا خلال الفترة ما بين عام 1996 وعام 2017. كما يتزايد الاستقرار بريف مراكز محافظات وسط الصعيد (الفيوم، المنيا، بني سويف) نتيجة تأثرها بمشروعات استصلاح الأراضي بالإضافة إلى المشروعات الصناعية. بينما يتداعى الاستقرار الريفي بمحافظات جنوب الصعيد.

ويوضح ملحق (1) فئات الاستقرار الحضري للمدن مجمعة بين أربعة تعدادات من عام 1976 حتى عام 2017، واستقرار ريف مراكز الجمهورية خلال الفترة 1996 و2017 وذلك وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان.

4-1-2 معدلات النمو السكاني للمدن

تتأثر معدلات النمو السكاني للمدن بزيادة معدلات الاستقرار السكاني الحضري بها، وتمثل مراكز للجذب السكاني الحضري على المستوى القومي، كما تعبر عن ديناميكية الحراك والجذب السكاني للمدن، ومن دراسة معدلات النمو السكاني للمدن خلال الفترات التعدادية المختلفة من عام 1976 إلى عام 2017 وفقاً لإحصاءات التعداد العام للسكان من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ظهرت بعض المدن التي يزيد بها معدل النمو السكاني عن 3% فأكثر، والتي تمثل مراكز الاستقرار السكاني الحضري، ويمكن تلخيص النتائج على النحو التالي:

- المدن التي أظهرت أعلى معدلات نمو سكاني (أكبر من 3%) في الفترة بين 1976 و1986 كانت تتركز في المدن حول المحافظات الحضرية بالأخص القليوبية والجيزة، وكذلك مدن المحافظات التي تقع في نطاق مشروعات الاستصلاح مثال البحيرة والشرقية. كما أظهرت مدن البحر الأحمر ومرسى مطروح معدلات نمو سكاني مرتفعة عن معدلات النمو السكاني للجمهورية، وهو ما يؤكد أن التنمية السياحية في هذه المناطق كان لها أثر على النمو السكاني بهذه المناطق.
- أيضاً محافظات الصعيد وبالأخص أسيوط وسوهاج وبعض مدن بنى سويف وقنا والمنيا بها معدلات نمو أكبر من 3% في نفس الفترة. وقد حافظت مدن القناة (بورسعيد والاسماعلية والسويس) على النمو السكاني المرتفع أيضاً في هذه الفترة. أما مدن الدلتا في محافظات المنوفية فقد أظهرت أعلى معدلات نمو لمدنها، بينما تباينت في الغربية والدقهلية والتي أظهرت معدلات نمو مرتفعة في المدن حول المراكز الصناعية.

- وفي الفترة التعدادية 1996-2006 تراجعت معدلات النمو السكاني للمدن التي أظهرت أعلى معدلات في الفترات السابقة مع ثبات بعضها، وهي المدن التي استمرت في جذبها السكاني وبالتالي ثباتها في التمركز الحضري، وهي إما مدن صناعية أو مدن تمثل المراكز الحضرية الوحيدة ذات الثقل الخدمي في محافظاتها (نجع حمادي ومطاي). وأيضاً استمرت مدن محور البحر الأحمر والساحل الشمالي والاسماعيلية في معدلات نموها المرتفع.
- فقدت باقي المدن التي كانت تمثل معدلات نمو مرتفعة في الفترة بين 1976 و1986 أو بين 1986 و1996 مواقعها، حتى مدن المحافظات الحضرية والتي حول المحافظات الحضرية، واحتفظت التجمعات التي دخلت في نطاق الكتلة الحضرية للقاهرة والجيزة بمعدلات النمو المرتفعة، مثال الصف وكرداسة والخصوص وشبرا الخيمة. كما ظهرت معدلات نمو مرتفعة بالجيل الأول والثاني للمدن الجديدة في نطاق الأقاليم الحضرية الكبرى وحولها[1]. حيث استفادت هذه المدن من التمركز الحضري الكبير في المحافظات الحضرية.
- بينما في الفترة بين 2006-2017 تراجعت معدلات النمو السكاني للمدن التي أظهرت أعلى معدلات في الفترات السابقة مع ثبات بعضها، وهي المدن التي استمرت في جذبها السكاني وهي إما مدن صناعية أو مدن تمثل المراكز الحضرية الوحيدة ذات الثقل الخدمي في محافظاتها. كما ظهرت معدلات نمو مرتفعة للتجمعات الجديدة مثل أسيوط الجديدة وسوهاج الجديدة وبني سويف الجديدة والعاشر من رمضان و6 أكتوبر والعلمين، ومدن مناطق الاستصلاح مثل الصالحية الجديدة ووادي النطرون وغرب النوبارية، والمدن التي تقع في ظهير الأقاليم الحضرية مثل كرداسة، كما ارتفعت معدلات النمو بمدن شرق خليج السويس مثل مدينة الطور ورأس سدر وأبو زنيمة بتأثير المشروعات الإقليمية المحيطة والمحاور الجديدة.
- ويوضح ملحق (2) المدن التي حققت معدلات نمو سكاني (3% فأكثر) بين الفترات التعدادية 1976-2017.

4-1-3 معدلات التغير السكاني للمدن

نتيجة لدراسة معدلات التغير السكاني للتجمعات الحضرية خلال الفترة 2006-2017 على المستوى القومي كانت النتائج على النحو التالي:

[1] تنقسم المدن الجديدة في مصر إلى أربعة أجيال تبعا لتاريخ إنشائها، ومدن الجيل الثاني مثل مدينة بدر والعبور والشيخ زايد وبني سويف الجديدة والمنيا الجديدة والنوبارية الجديدة.

- تغير الحجم السكاني للمدن الجديدة بنسبة أكبر من 75% من حجم سكانها الأساسي، خاصة الواقعة في نطاق تأثير الأقاليم الحضرية الكبرى مثل الشروق وبدر وبرج العرب، بالإضافة إلى مدينة أسيوط الجديدة وغرب النوبارية ودمياط الجديدة والشيخ زايد والصالحية والعبور وسوهاج الجديدة، بالإضافة إلى المدن المتوسطة في نطاق تأثير الأقاليم الحضرية مثل مدينة البرلس وجمصة وأجا وادفو ورأس البر. وهي مدن تقع في الفئة الحجمية من 50 –100 ألف نسمة مثل دمياط الجديدة، وأقل من 50 ألف نسمة مثل جمصة.
- يتركز التغير السكاني (من 50% إلى 75%) في بني سويف الجديدة ومدينة وادي النطرون وإبتاي البارود بمحافظة البحيرة بتأثير مشروعات الاستصلاح، ومدينة كرداسة والعاشر من رمضان بتأثير الإقليم الحضري. وهي مدن تقع في الفئة الحجمية من 100–250 ألف نسمة مثل العاشر من رمضان، والفئة الحجمية أقل من 50 ألف نسمة مثل الكوثر وبني سويف الجديدة.
- بينما يتركز التغير السكاني في الفئة من (35%–50%) خاصة في محافظات شمال وجنوب الصعيد في كل من مدينة أبو تيج والغنايم وصدفا بأسيوط وكلابشة وكوم امبو ودروة والبصيلية بأسوان وإهناسيا والفشن وسمسطا وببا وناصر بمحافظة بني سويف، والعدوة بالمنيا، وسنورس وإطسا وابشواي بمحافظة الفيوم. بالإضافة إلى مدينة السويس ومدن محافظة الشرقية مثل مدينة الحسينية والقنايات ومنيا القمح ومشتول السوق وأولاد صقر والإبراهيمية وههيا بتأثير المشروعات الإقليمية المحيطة.
- كما ظهرت فئة التغير السكاني من (35%–25%) من جملة حجم سكان المدن، في كل من مدن محافظة المنوفية والشرقية وكفر الشيخ ومدن محافظة الوادي الجديدة عدا مدينة الفرافرة (من35%–50%)، ومدن محافظة سوهاج.
- في الصعيد كان أكبر تغير سكاني لمدن الصعيد متوسطا بين 35 لأقل من 50% والملاحظ أنها بعيدة عن المدن العواصم وأنها مدن صناعية ثانوية، ويعني هذا أن المدن الكبرى والعواصم في الصعيد فقدت جزء من التمركز الحضري لصالح المدن الثانوية. وقد يدل هذا على ارتباط التحرك السكاني في الصعيد بالدفع في مشروعات التنمية.
- أما باقي المدن المصرية فلم تشهد تغيرا واضحا في حجم سكانها، فقد سجلت معدل تغير في نموها السكاني أقل من 25% وهي تمثل حوالي 37 % من المدن المصرية، كما هو موضح بالجدول التالي.

جدول (4-1)

معدلات تغير سكان المدن في الفترة بين عامي 2006-2017

نسبة التغير السكاني ما بين عامي 2006 -2017	عدد المدن	% عدد المدن
التغير في حجم السكان أكثر من 75%	21	9.1%
التغير في حجم السكان من 50% لأقل من 75%	9	3.9%
التغير في حجم السكان من 35% لأقل من 50%	50	21.7%
التغير في حجم السكان من 25% لأقل من 35%	65	28.3%
التغير في حجم السكان أقل من 25%	85	37.0%
الإجمالي	230	100.0%

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت، عام 2006، 2017

وبمقارنة معدلات النمو السكاني للمدن التي أظهرت أعلى معدلات نمو سكاني بنتائج تحليل فئات التغير في حجم سكانها خلال الفترة 1996-2017 وفقاً لبيانات تعداد السكان الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، واعتبارها فترة تراكمية لاستمرار معدلات النمو السكاني من عدمه. فقد أظهرت الدراسة ما يلي:

- أثرت معدلات النمو السكاني للمدن في التغير في حجم سكان المدن الجديدة، خاصة الواقعة في نطاق تأثير الأقاليم الحضرية الكبرى مثل الشروق وبدر وبرج العرب، بالإضافة إلى مدينة أسيوط الجديدة وغرب النوبارية ودمياط الجديدة و6 أكتوبر والشيخ زايد والصالحية والعبور وسوهاج الجديدة والعاشر من رمضان، حيث تغير حجم سكانها بنسبة (من 50%-75%) من حجم سكانها الأساسي.
- كما أثرت في نمو المدن المتوسطة في نطاق تأثير الأقاليم الحضرية مثل مدينة البرلس وجمصة وأجا وأدفو ورأس البر وأطفيح والكوثر، حيث تغير حجم سكانها بنسبة أكبر من 75% من حجم سكانها الأساسي. والمدن المتوسطة الواقعة في نطاق تأثير مشروعات استصلاح الأراضي والمشروعات الإقليمية مثل مدينة إيتاي البارود وههيا، حيث كان معدل التغير بهما (من 50%-75%).

4-2 الأنشطة الاقتصادية بحضر الجمهورية

تؤثر زيادة سكان الحضر على المستوى القومي والتي تبلغ نسبتها 42% من جملة سكان الجمهورية عام 2017 على تنوع الأنشطة الاقتصادية للسكان وتوطن أنشطة جديدة غير التقليدية. كما تؤثر هذه الأنشطة على مستوى التنمية الاقتصادية للمحافظات والمدن التي تعتبر محركات الاقتصاد على المستوى الإقليمي والقومي.

وتعتبر الأنشطة الأولية هي أنشطة الزراعة والصيد والتعدين، والأنشطة الثنائية هي الصناعات التحويلية والتشييد والبناء)، وتشمل الأنشطة الثلاثية كلا من الانشطة التجارية والخدمات الإقليمية والعامة والاجتماعية وعمالة النقل والتخزين والمرافق، والأنشطة الرباعية والخماسية تشمل العاملين في الخدمات التصديرية مثل قطاع السياحة والفنادق والمطاعم والعاملين في الوساطة المالية والبنوك والمال والأعمال والعاملين في أنشطة التأمين بالإضافة إلى العاملين في أنشطة الجامعات والأنشطة العلمية والبحثية، ومن خلال هذه الدراسة يتضح الآتي:

- تتركز الأنشطة الرباعية والخماسية في قطبي التنمية الحضرية على المستوى القومي (مدينتي القاهرة والإسكندرية)، بالإضافة الى 9 مراكز سياحية رئيسية تتضمن كلاً من مدينة (الغردقة/ شرم الشيخ/ العلمين/ طابا/ دهب/ نويبع/ مرسى علم)، بالإضافة إلى المراكز السياحية الأثرية التقليدية مثل مدينة الأقصر ومدينة أبو سمبل. ويبلغ عدد تلك المدن 11 مدينة بنسبة 3.7% من إجمالي المدن على المستوى القومي.
- وتتركز الأنشطة الثلاثية في 34 مدينة معظمها عواصم المحافظات المصرية مثل كل من مدينة (العريش/ الطور/ بورسعيد/ الاسماعيلية/ الزقازيق/ المنصورة و طلخا/ دمياط/ كفر الشيخ/ طنطا/ شبين الكوم/ دمنهور/ مرسى مطروح/ بنها/ الجيزة/ بنى سويف/ الفيوم/ المنيا/ الخارجة/ اسيوط/ سوهاج/ قنا/ اسوان) بالإضافة الى مراكز الخدمات الإقليمية النشطة مثل مدن (سفاجا/ القصير/ راس غارب/ الزعفرانة/ طلخا/ شربين/ السنطة/ بركة السبع/ الداخلة/ البويطي/البداري/ رأس سدر)، بالإضافة إلى عدد من المدن الجديدة السكنية التابعة مثل مدن (القاهرة الجديدة/ الشروق/ العبور/ بنى سويف الجديدة) بالإضافة إلى المدن الجديدة التي نجحت في إحداث التنوع الاقتصادي في مرحلة ما بعد التصنيع، خاصة مدينة العاشر من رمضان.
- كما بلغ عدد المدن التي يتركز بها الأنشطة الثنائية التصنيعية خاصة الصناعات التحويلية 30 مدينة، هي المراكز الصناعية الكبرى النشطة حالياً وتضم القلاع الصناعية التقليدية مثل كل من مدينة (شبرا الخيمة/ السويس/ كفر الدوار/ المحلة/ كفر الزيات/ اجا/ ميت غمر/ دمياط/ كفر سعد/ فارسكور/ زفتى/ السنطة/ وادى النطرون/ قويسنا/ قليوب/ الخانكة/ طوخ/ شبين القناطر/ الصف/ أطفيح/ الحوامدية/ البدرشين / الكريمات / بلبيس/ قوص/ نجع حمادي/ ادفو/ ملوى)، المدن الصحراوية الصناعية خاصة التي بها العمالة بالأنشطة البترولية والاستخراجية مثل مدن أبو زنيمه/ رأس غارب)، بالإضافة إلى المدن الجديدة التي تعتبر بمثابة القلاع الصناعية الجديدة مثل مدن (6 اكتوبر/ بدر/ الصالحية الجديدة/ النوبارية الجديدة/ السادات/ برج العرب الجديدة.

- بلغ عدد المدن في مرحلة الأنشطة الأولية (الاقتصاد التقليدي المعتمد على الموارد الطبيعية) ما يقدر ب 152 مدينة يتمركز معظمها بمحافظات جنوب الصعيد وبعض أجزاء شمال الدلتا والمحافظات الصحراوية.
- تعاني محافظات كل من إقليم شمال الصعيد وأسيوط وجنوب الصعيد من أولية الأنشطة الاقتصادية، حيث أن حوالي 70% من المدن تغلب بها الأنشطة الأولية والثلاثية، فهي مراكز الخدمات الإقليمية الحكومية التي تعتمد بشكل كبير على الاستثمارات الحكومية في توطين الخدمات الإقليمية المتطورة والعليا، وعدد قليل من مراكز التنمية الصناعية الراكدة او المتداعية.
- بلغ عدد المحافظات التي يتركز بها الأنشطة الرباعية 3 محافظات وهي محافظة القاهرة ومحافظتا جنوب سيناء والبحر الأحمر السياحيتين، كما بلغ عدد المحافظات التي يتركز بها الأنشطة الثلاثية (الخدمات الإقليمية والتجارة) 6 محافظات وهي محافظة الجيزة والإسكندرية وبورسعيد والاسماعيلية والغربية والدقهلية. أما المحافظات الصناعية (محافظات الأنشطة الثنائية) فقد بلغ عددها 7 محافظات وتضم كلا من محافظة القليوبية من ضمن إقليم القاهرة الكبرى ومحافظة البحيرة المتاخمة لمحافظة الإسكندرية الحضرية ومحافظة السويس الصناعية الحضرية ومحافظة الشرقية (الظهير لإقليم قناة السويس) ودمياط، ولم يظهر بجنوب مصر سوى محافظتان فقط صناعيتان هما محافظتا أسوان وقنا. ويوضح الملحق (3) تنوع الأنشطة الاقتصادية بالمحافظات المصرية عام 2006.

4-3 البعد المكاني لحضر الجمهورية

4-3-1 الكثافة السكانية (نسمة/كم^2 من المساحة المأهولة)

ترتفع الكثافة السكانية في المساحات المأهولة بالسكان خاصة في الأقاليم الحضرية مثل إقليم القاهرة الكبرى (كل من القاهرة والجيزة والقليوبية) لأكثر من 5000 نسمة/كم2. يليها إقليم الإسكندرية خاصة محافظة الإسكندرية ومحافظة البحيرة، ومحافظة دمياط والغربية ومحافظات الصعيد مثل محافظة المنيا وقنا وأسيوط وسوهاج لأكثر من 2000 نسمة/كم2. وتنخفض في الأقاليم والمحافظات الصحراوية مثل محافظة الوادي الجديد وشمال وجنوب سيناء ومحافظة مطروح. وذلك وفقاً لبيانات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء كتاب وصف المحافظات المصرية لعام 2017. ويوضح ملحق (4) حجم السكان بالنسبة للمساحة المأهولة 2017.

4–3–2 نمط التوزيع المكاني للتجمعات العمرانية بالمحافظات

تعبر قيمة معامل الانتشار والتركز عن نمط التوزيع المكاني للتجمعات العمرانية، حيث كلما انخفضت قيمة المعامل داخل الأقاليم دل ذلك على تجمع العمران في عدد محدد من مراكز العمران الرئيسية، ويظهر ذلك التباينات بين الأقاليم المختلفة، كما في المحافظات الحضرية مثل بورسعيد والسويس والإسكندرية والقاهرة، ويظهر العمران شبه المتجمع في كل من محافظة الوادي الجديد والبحر الأحمر والأقصر وشمال سيناء ومرسى مطروح ودمياط والإسماعيلية. بينما يعتبر عمران محافظات الصعيد والدلتا مشتتا في عدد أكبر من التجمعات العمرانية. وقد تم حساب معامل الانتشار وفقاً لبيانات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، وصف محافظات مصر، عام 2017. ويوضح ملحق (5) نمط التوزيع المكاني للتجمع المكاني للتجمعات العمرانية.

4–3–3 الفئات الحجمية للتجمعات الحضرية

توضح الفئات الحجمية للمدن المصرية عام 2017 الأهمية النسبية للمدن من حيث حجم السكان ومدى التوازن في هرم الأعداد والأحجام السكانية للمدن المصرية سواء المدن الصغرى أو المتوسطة أو الكبرى او المتروبوليتانية الحضرية. وينقسم التصنيف الحجمي للمدن إلى 6 فئات على النحو التالي:

- **الفئة الحجمية أكبر من مليون نسمة:** وتشمل القاهرة والجيزة وشبرا الخيمة، وتمثل نسبة 42% من إجمالي حجم سكان حضر الجمهورية، ويوضح ذلك الاستقطاب والهيمنة والتركز الحضري في عدد محدود من المدن وغياب التدرج الهرمي.
- **الفئة الحجمية من 500 ألف نسمة –مليون نسمة:** وتضم 7 مدن مثل مدينة طنطا والمحلية الكبرى والجيزة وبورسعيد والسويس والمنصورة وأسيوط، وتضم 12% من حجم سكان حضر الجمهورية.
- **الفئة الحجمية من 250–500 ألف نسمة:** وتضم 8 مدن مثل مدينة الإسماعيلية والزقازيق ودمياط والسادس من أكتوبر وأسوان ودمنهور والفيوم والخصوص، وتضم 7.3% من حجم سكان حضر الجمهورية.
- **الفئة الحجمية من 100–250 ألف نسمة:** وتضم 41 مدينة مثل مدينة المنيا والأقصر وسوهاج وقنا والعاشر من رمضان والغردقة والعريش، وتضم 16.5% من حجم سكان حضر الجمهورية.
- **الفئة الحجمية من 50–100 ألف نسمة:** وتضم 73 مدينة مثل مدينة دمياط الجديدة والصالحية وأبو المطامير والدلنجات وسمسطا ومشتول السوق وشربين، وتضم 14.3% من حجم سكان حضر الجمهورية.

- **الفئة الحجمية أقل من 50 ألف نسمة:** وتضم 108 مدينة مثل مدينة طوخ وكوم حمادة وكفر البطيخ وبني عبيد وكفر صقر، وتضم 7.5% من حجم سكان حضر الجمهورية. ويوضح الجدول والشكل التالي الفئات الحجمية للمدن وعدد المدن في كل فئة وإجمالي حجم السكان في كل فئة ونسبتهم من إجمالي حضر الجمهورية عام 2017.

جدول (4-2)

الفئات الحجمية للمدن عام 2017

الفئات الحجمية للمدن عام 2017	عدد المدن	نسبة من إجمالي عدد المدن	إجمالي عدد سكان الحضر	نسبة من إجمالي سكان الحضر
أقل من 50 ألف نسمة	108	45.0%	2796525	7.5%
من 50-100 ألف نسمة	73	30.4%	5343517	14.3%
من 100-250 ألف نسمة	41	17.1%	6175840	16.5%
من 250-500 ألف نسمة	8	3.3%	2732521	7.3%
من 500 ألف نسمة -مليون نسمة	7	2.9%	4472164	12.0%
أكبر من مليون نسمة	3	1.3%	15864937	42.4%
الإجمالي	240	100.0%	37385504	100.0%

المصدر: التعداد العام للسكان عام 2017، جدول (توزيع حجم السكان حسب فئات السن والنوع).

4-3-4 تصنيف مراكز المدن طبقا لميزات الهجرة

يتم تحديد نسبة الهجرة الوافدة من إجمالي السكان ونسب المهاجرين بسبب العمل والتعليم والإقامة، حيث تعبر عن ديناميكية الحراك السكاني للتجمعات وإعادة توزيع السكان، بالإضافة إلى أهمية التجمع الذي يستقطب الهجرات السكانية إليه وقدرته على الجذب السكاني وتوفير فرص عمل ومركزية الخدمات الإقليمية به مما يوثر على حجم سكان التجمع وزيادة معدلات النمو السكاني. ووفقاً لبيانات التعداد العام للسكان عام 2006 الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أوضحت نتائج تحليل الهجرة الوافدة من إجمالي السكان ونسب المهاجرين بسبب العمل والتعليم والإقامة على مستوى المراكز (حضر وريف) النقاط التالية:

- تمثل مناطق مشروعات الاستصلاح شرق وغرب الدلتا ومناطق التنمية السياحية ومحور القناة مناطق نشطة سكانياً واقتصاديا، حيث تجتذب نسبة هجرة تمثل بين 20 و50% من حجم السكان، وأن نسبة المهاجرين بهدف العمل والإقامة والتعليم تمثل نسبة بين 30: 55% من المهاجرين. وتمثل المدن الجديدة حول وفي نطاق القاهرة الكبرى والإسكندرية أيضاً نفس النسب، ولكن بمقارنة حجم التمركز السكاني في إقليم القاهرة والنطاق المحيط به يمكن إعطاء تصنيف آخر داخلي لهذه المجموعة.

- المجموعة الثانية مثل سبب الهجرة فيها أكبر من 50% من الوافدين برغم أن نسبة الهجرة الوافدة من حجم السكان كانت تمثل أقل من 38%، جميع حالات هذه الفئة هي من المدن الجديدة ما عدا حالة واحدة فقط وهي مركز الإسماعيلية. وهي نتيجة منطقية ولكنها أيضاً تصنف المدن الجديدة من حيث ديناميكيتها السكانية، وقد ظهرت هنا مدن دمياط الجديدة، بني سويف الجديدة، العاشر من رمضان، الشيخ زايد، العبور.
- المراكز التي مثلت مراكز جذب سكاني للهجرة الوافدة ولكن سبب الهجرة أعطى نسبا أقل كانت غالبيتها المراكز المتاخمة للمدن الكبرى في الصعيد، والمراكز بين إقليم الإسكندرية والمراكز الداخلية لمحافظة البحيرة وشمال الدلتا. وأيضاً الساحل الشمالي والبحر الأحمر والوادي الجديد، ولذلك فإن الدفع بفرص الاستثمار والعمل في هذه المناطق أو ظهيرها في الصعيد سيرفع من معدلات الهجرة إلى هذه المناطق وبالتالي حجم السكان.
- أما شرم الشيخ والعلمين وحلايب فهي مراكز الهجرة الوافدة بها ضعيفة تمثل أقل من 18% من حجم السكان، وباعتبار أن حجم السكان في هذه المناطق ضعيف فهي لا تؤثر على زيادة حجم سكانها، ولكن سبب الهجرة يعطي مؤشرا على أن الطلب على العمل في هذه المناطق مطلوب. ولذلك فإن زيادة المعروض من الفرص سيزيد من الهجرة الوافدة.
- أما باقي المراكز في وسط الدلتا (ماعدا مراكز محافظة المنوفية)، والمراكز البينية بين مراكز المدن الكبرى في الصعيد فتعتبر معدلات الهجرة الوافدة لها من حجم السكان أو سبب الهجرة للعمل والإقامة ضئيلة تمثل أقل من 25%. وإذا ربطنا هذا بالاستقرار الحضري لمدن هذه المراكز نجد أنها أيضاً شهدت إما عدم استقرار أو تداعي أو استقرار بطيء، فهي نتيجة تؤكد أن المدن هي المحرك الأساسي للهجرات في نطاقها الريفي أو ظهيرها، وأن الدلتا بدأت تفقد دورها في الجذب السكاني بالرغم من ارتفاع الكثافات السكانية بها نتيجة تراكمات النمو السكاني. لذلك يجب ربطها بفرص خارجية للتنمية بعيدا عن حدودها الحالية. ويوضح ملحق (6) تصنيف فئات الحراك السكاني اعتمادا على الهجرة للمراكز في الفترة بين 1996 و2006.

4–4 مؤشرات التنمية العمرانية على المستوى المحلي

وفي إطار تحليل مؤشرات التنمية العمراينة على المستوى المحلي، يوضح الجدول التالي (4–4) أهم مؤشرات التنمية العمرانية على المستوى المحلي وتوضيح كيفية استخدامها.

جدول رقم (4-4)

مؤشرات التنمية العمرانية على المستوى المحلي

المؤشر	الدلالة
4-4-1 مؤشرات البيئة العمرانية: ملاحق أرقام 10 و11 و12	
المباني السكنية طبقاً لنوع المسكن	• يلاحظ أن العمارات السكنية هي النسبة السائدة بين المباني السكنية في مدن محافظات الجمهورية، حيث تتراوح ما بين أكثر من 90 % وخاصة في المدن الجديدة، وتنخفض عن 50% في مدن محافظات أسوان والوادي الجديد وبعض المدن السياحية مثل مدينة رأس البر وسانت كاترين والساحل الشمالي الغربي.
الوحدات السكنية الشاغرة	• يبلغ متوسط نسبة الوحدات الشاغرة على مستوى الجمهورية للمدن القائمة حوالي 27%. • متوسط نسبة الوحدات الشاغرة على مستوى الجمهورية (الدلتا – وادي النيل – أخرى) على التوالي (27.8% – 25.6% –27.1%). • أعلى نسبة وحدات شاغرة توجد في مدينتي الغردقة والعريش (المدن الأخرى) وأقل نسبة توجد في مدينة قنا (مدن الوادي).
4-4-2 مؤشرات كفاءة البيئة العمرانية: ملاحق أرقام 13 و14 و15	
نسبة الطرق المرصوفة لإجمالي الطرق	• تزيد نسبة أطوال الطرق المرصوفة لإجمالي الطرق عن المتوسط القومي الذي يبلغ 89%، خاصة في المحافظات الحضرية مثل القاهرة والسويس بالإضافة إلى محافظة دمياط والغربية والبحيرة والجيزة والبحر الأحمر وجنوب سيناء. وتقل في محافظات الصعيد ومحافظة الوادي الجديد ومطروح.
نصيب استهلاك الفرد من كمية مياه الشرب	• يرتفع نصيب استهلاك الفرد من طاقة الصرف الصحي في المحافظات الحضرية (القاهرة–الإسكندرية–بورسعيد–السويس) ومحافظة الجيزة، تليها المحافظات السياحية مثل محافظة جنوب سيناء والبحر الأحمر وشمال سيناء بالإضافة إلى محافظة الوادي الجديد، عن المتوسط القومي الذي يبلغ 113 لتر. يوم/فرد.
نصيب استهلاك الفرد من طاقة الصرف الصحي	• يرتفع نصيب استهلاك الفرد من طاقة الصرف الصحي في المحافظات الحضرية (القاهرة–الإسكندرية–بورسعيد–السويس) ومحافظة الجيزة، تليها المحافظات السياحية مثل محافظة جنوب سيناء والبحر الأحمر وشمال سيناء بالإضافة إلى محافظة الوادي الجديد، عن المتوسط القومي الذي يبلغ 113 لتر. يوم/فرد.
نصيب استهلاك الفرد من الكهرباء المستخدمة في الإنارة	• ويرتفع نصيب الفرد من الكهرباء المستخدمة في الإنارة وخاصة في المحافظات الحضرية (القاهرة–الإسكندرية–بورسعيد) ومحافظة الجيزة والدقهلية، تليها المحافظات السياحية مثل محافظة جنوب سيناء والبحر الأحمر والوادي الجديد ومطروح بالإضافة إلى محافظة الوادي الجديد، عن المتوسط القومي الذي يبلغ 939 ك.و.س سنويا/للفرد.
4-4-3 التدهور العمراني وتدنى جودة الحياة في المدن القائمة – الملاحق أرقام من 15 إلى 21	
التناقص المستمر في مساحة الأراضي الزراعية	• نتيجة التعديات المستمرة على الأراضي الزراعية، مع استمرار الفقد في الأراضي الزراعية نتيجة ضمها للأحوزة العمرانية للمدن والقرى، حيث تقدر هذه المساحة بحوالي 60 ألف فدان للمدن و80 ألف فدان للقرى في عامي 2027 / 2022 وإجمالي 500 ألف فدان عام 2050. • إجمالي مساحة الأراضي الزراعية المضافة للحيز العمراني للمدن على مستوى الجمهورية 59788 فدان. • متوسط نسبة مساحة الأراضي الزراعية المضافة (للحيز العمراني للمدن) إلى حجم السكان على مستوى الجمهورية = 3.78 فدان / 1000 نسمة. • إجمالي مساحة الأراضي الزراعية المضافة للحيز العمراني للقرى على مستوى الجمهورية 80970.95 فدان.
ضياع الهوية الحضرية للمدن وتفاقم ظاهرة تريف الحضر	• نتيجة زيادة معدلات التحام التجمعات على حساب الأراضي الزراعية وبشكل غير مخطط. وتتفاقم ظاهرة تريف الحضر نتيجة إحاطة التجمعات الريفية والعزب بالمدن، مما ينعكس سلبا على التشكيل العمراني والصورة البصرية لهذه المدن، حيث تحيط التجمعات الريفية والعزب بالمدن من جميع الجهات وخاصة عند مداخل المدن، ويظهر ذلك بوضوح بمدن الدلتا يليها مدن الوادي والمدن ذات الطبيعة الخاصة والصحراوية.

المؤشر	الدلالة
تسارع معدلات النمو العشوائي والغير المخطط في أطراف العمران القائم	• انتشار المناطق العشوائية ويبلغ عددها 1150 منطقة تستوعب حوالي 15 مليون نسمة من بينها 351 منطقة غير آمنة يشغلها حوالي (4357.8) و799 منطقة غير مخططة، وتصل مساحتها في بعض المدن إلى 70% من مساحة المدينة، مما يستدعى إعادة تعريف المناطق غير المخططة بعيدا عن التعميم غير المنطقي، بحيث يتم الفصل بين بناء الأهالي في مناطق المخالفات والتعديات وبين المناطق المحرومة من المرافق والخدمات والمتداعية عمرانية.
زيادة معدلات الاقتصاد غير الرسمي وزيادة الأسواق العشوائية داخل الكتلة العمرانية	• إن إجمالي عدد الأسواق العشوائية يصل إلى حوالي 1,099 سوقا، وإجمالي عدد الوحدات 305,592 وحدة بيع تتوزع على محافظات مصر، وتصل نسبة الأسواق العشوائية إلى 12% في محافظة القاهرة ويليها 8% في محافظتي الجيزة والإسكندرية وهي أعلى نسب بلغتها الأسواق العشوائية على مستوى محافظات الجمهورية، يعتبر السوق الغذائي هو النشاط الأكثر مزاولة في الأسواق العشوائية بنسبة 58%.
4-4-4 مؤشرات الحرمان والحصول على الخدمات العامة الأساسية – ملاحق أرقام من 22 إلى 30	
الأسر المخدومة بالشبكة العامة للصرف الصحي بريف الجمهورية	• يبلغ متوسط نسبة الأسر المخدومة بالشبكة العامة للصرف الصحي بريف الجمهورية 29%، ويبلغ عدد ريف المراكز التي يقل بها عدد الأسر المخدومة بشبكات عامة للصرف الصحي 211 مركزا، وذلك عن متوسط ريف الجمهورية عام 2017، أي بنسبة تبلغ 67.3% من جملة عدد المراكز، مما يدل على سوء حالة الصرف الصحي بريف المراكز وضعف الاتصال بشبكات الصرف الصحي العامة وحرمانها من الخدمات الأساسية. وتتركز خاصة في ريف مراكز جنوب ووسط الصعيد ومحافظات الدلتا (الشرقية–كفر الشيخ–المنوفية) ومحافظة البحيرة.
الأسر المخدومة بالشبكة العامة للصرف الصحي بمدن الجمهورية	• يبلغ متوسط نسبة الأسر المخدومة بالشبكة العامة للصرف الصحي بحضر الجمهورية 86.16%، ويبلغ عدد المدن التي يقل بها عدد الأسر المخدومة بشبكات عامة للصرف الصحي 75 مدينة، وذلك عن متوسط حضر الجمهورية عام 2017، أي بنسبة تبلغ 30% من جملة عدد المدن، مما يدل على سوء حالة الصرف الصحي بحضر الجمهورية وضعف الاتصال بشبكات الصرف الصحي العامة وحرمانها من الخدمات الأساسية. وتتركز خاصة في مدن جنوب ووسط الصعيد ومحافظات الدلتا (الشرقية–كفر الشيخ–المنوفية) ومحافظة البحيرة.
الأسر المتصلة بشبكة الكهرباء بريف الجمهورية	• يبلغ متوسط نسبة الأسر المتصلة بشبكة الكهرباء بريف الجمهورية 99.5%، ويبلغ عدد ريف المراكز التي يقل بها عدد الأسر المتصلة بشبكة الكهرباء عن متوسط ريف الجمهورية عام 2017 حوالي 31 مركزا، أي بنسبة تبلغ 15% من جملة عدد المراكز، مما يدل على الاحتياج لتوصيل شبكات الكهرباء لريف بعض المراكز وذلك لحرمانها من الخدمات الأساسية. وتتركز في المحافظات الصحراوية والحدودية مثل البحر الأحمر وشمال وجنوب سيناء والواحات البحرية وواحة سيوه ووادي النطرون.
الأسر المتصلة بشبكة الكهرباء بمدن الجمهورية	• يبلغ متوسط نسبة الأسر المتصلة بشبكة الكهرباء بحضر الجمهورية 99.7%، ويبلغ عدد المدن التي يقل بها عدد الأسر المتصلة بشبكة الكهرباء عن متوسط حضر الجمهورية عام 2017 حوالي 53 مدينة، أي بنسبة تبلغ 21% من جملة عدد المدن، مما يدل على الاحتياج لتوصيل شبكات الكهرباء لهذه المدن وذلك لحرمانها من الخدمات الأساسية. وتتركز هذه المدن بنسبة أكبر في كل من محافظة مطروح وشمال سيناء والمدن السياحية مثل مدينة رأس البر وبعض مدن محافظة البحر الأحمر وبعض مدن محافظة جنوب الصعيد خاصة المدن المتوسطة والصغرى.
الأسر المتصلة بالشبكة العامة لمياه الشرب بريف الجمهورية	• يبلغ متوسط نسبة الأسر المتصلة بالشبكة العامة لمياه الشرب بريف الجمهورية 95.5%، ويبلغ عدد ريف المراكز التي يقل بها عدد الأسر المتصلة بالشبكة العامة لمياه الشرب عن متوسط ريف الجمهورية عام 2017 حوالي 69 مركزا، أي بنسبة تبلغ 31% من جملة عدد المراكز، مما يدل على الاحتياج لتوصيل شبكات مياه الشرب لريف بعض المراكز وذلك لحرمانها من الخدمات الأساسية. وتتركز في ريف المحافظات الصحراوية والحدودية مثل البحر الأحمر وشمال وجنوب سيناء وبعض مراكز ريف محافظة الجيزة والواحات البحرية وبعض مراكز محافظات

المؤشر	الدلالة
	الدلتا.
الأسر المتصلة بالشبكة العامة لمياه الشرب بمدن الجمهورية	• يبلغ متوسط نسبة الأسر المتصلة بالشبكة العامة لمياه الشرب بحضر الجمهورية 98.7%، ويبلغ عدد المدن التي يقل بها عدد الأسر المتصلة بالشبكة العامة لمياه الشرب عن متوسط حضر الجمهورية عام 2017 حوالي 42 مدينة، أي بنسبة تبلغ 17% من جملة عدد المدن على المستوى القومي، مما يدل على الاحتياج لتوصيل شبكات مياه الشرب لهذه المدن وذلك لحرمانها من الخدمات الأساسية. وتتركز هذه المدن بنسبة أكبر في كل من محافظة مطروح وشمال وجنوب سيناء والمدن السياحية مثل مدن محافظة البحر الأحمر ومدينة أرمنت وبعض المدن بمحافظة الشرقية والجيزة والبحيرة.
4-4-5 معدلات استهلاك الكهرباء والمياه وطاقة الصرف الصحي	
	• تبلغ كمية مياه الشرب المستهلكة على المستوى القومي 17579 ألف م3/يوم، وتزيد في المحافظات الحضرية مثل القاهرة والإسكندرية والجيزة، تليها كل من محافظة الدقهلية والبحيرة والمنوفية. كما تبلغ القدرة الفعلية لمحطات الصرف الصحي على المستوى القومي 10291 ألف م3/يوم، وتزيد في المحافظات الحضرية مثل القاهرة والإسكندرية والجيزة، تليها كل من محافظة الدقهلية والشرقية والاسماعيلية. كما تبلغ كمية مياه الصرف الصحي المعالجة 10536.34 ألف م3/يوم على المستوى القومي وتزيد في المحافظات الحضرية تليها كل من محافظة الدقهلية والشرقية والغربية ودمياط والاسماعيلية. • تبلغ كمية الكهرباء المستخدمة للإنارة (مليون ك.و.س) على المستوى القومي 99851 مليون ك.و.س، وتزيد في المحافظات الحضرية مثل القاهرة والإسكندرية والجيزة، تليها كل من محافظة والشرقية والبحيرة والمنوفية والدقهلية والغربية. ويبلغ عدد المشتركين بشبكة الكهرباء 31803 ألف مشترك على المستوى القومي، 14% من جملة المشتركين بمحافظة القاهرة و11% بمحافظة الجيزة، تليلها محافظة الإسكندرية والشرقية بنسبة 7.9%، 7.4% على التوالي.
4-4-6 تكاليف الحصول على وحدة سكنية	
	• يبلغ متوسط تكلفة الحصول على وحدة سكنية من وحدات الإسكان المتوسط 300 ألف جنيه على المستوى القومي، وتقل هذه التكلفة في محافظة الإسكندرية لتصل إلى 75 ألف جنيه للوحدة. بينما يبلغ متوسط تكلفة الحصول على وحدة سكنية من وحدات الإسكان الاجتماعي 142 ألف جنيه، وتقل هذه التكلفة في محافظة الشرقية إلى 100 ألف جنيه للوحدة.

المصدر: من إعداد فريق عمل البحث.

4-5 تحديات إدارة التنمية العمرانية

شهدت مصر في الفترة (1960 – 1986) نمواً متسارعاً لسكان الحضر بفعل عوامل الجذب للمدن الكبرى، واستمرت النسب حول نفس معدلاتها حتى عام 2017 مما نتج عنه العديد من القضايا والمشكلات. ويوضح الشكل التالي (4-3) تطور نسب التحضر في محافظات مصر في الفترة من (1927 – 2017)، كما يوضح الجدول (4-3) تحديات التنمية العمرانية مقسمة إلى عدد من المحاور.

شكل (4-1): تطور نسب التحضر في محافظات مصر خلال الفترة 1927-2017

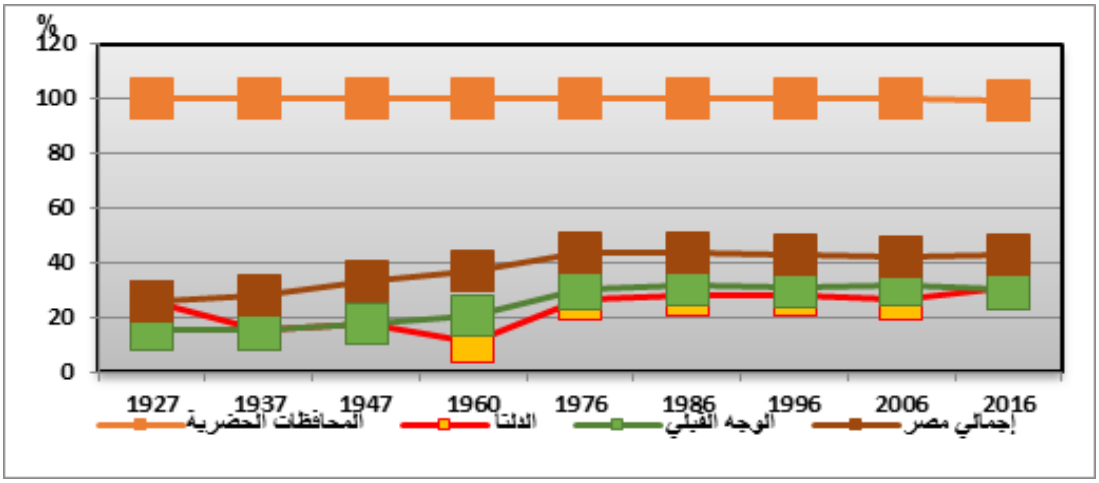

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعدادات مختلفة.

جدول رقم (4-4)

تحديات التنمية العمرانية بجمهورية مصر العربية

التحديات	القضايا
محور الخصائص الاجتماعية والاقتصادية	
تداعي الخصائص الاجتماعية بالمدن ومراكزها	• تبلغ نسبة المراكز ذات مستويات المعيشة شديدة التداعي 8.3% من جملة مراكز الجمهورية، تتمركز معظمها في محافظات شمال وجنوب الصعيد وأسيوط مثل محافظة أسيوط وسوهاج والمنيا والفيوم، كما في مركز دار السلام والبلينا وجهينة والمنشاة والعسيرات بسوهاج، وكل من مركز القوصية ومنفلوط والفتح وساحل سليم بأسيوط، ومركز مطاي وملوي ودير مواس والعدو بالمنيا، ومركز إطسا واهناسيا بالفيوم، مما يدل على ضرورة توجيه المزيد من التنمية لمحافظات جنوب ووسط الصعيد. • تبلغ نسبة المراكز ذات مستويات المعيشة متوسطة التداعي 18% من جملة مراكز الجمهورية، وتتركز في كل من المحافظات الزراعية مثل محافظة البحيرة والغربية والدقهلية، وحول الكتلة الحضرية للقاهرة والجيزة كما في مراكز محافظة الجيزة والقليوبية ومراكز محافظة الفيوم. • تبلغ نسبة المراكز ذات مستويات المعيشة منخفضة التداعي 31.5% من جملة مراكز الجمهورية، وتتركز في كل نطاق شرق الدلتا مثل مركز كفر سعد والحامول وسيدي سالم ومطوبس، ومراكز محافظة الغربية عدا شبين الكوم ومراكز محافظة الشرقية عدا الزقازيق والقنايات ومراكز محافظة الدقهلية عدا المنصورة، كما تشمل عواصم محافظات إقليم شمال وجنوب الصعيد وأسيوط مثل مركز أسيوط وسوهاج والأقصر والمنيا وبني سويف. • ويمكن تحديد إجمالي النطاقات المتداعية بأنها تشمل نطاقات شرق الدلتا فيما (مركزي المنصورة والزقازيق)، غرب الدلتا بالكامل، شمال الدلتا فيما

التحديات	القضايا
	عدا مدينة دمياط، والمناطق المحيطة والمتاخمة للقاهرة الكبرى بمحافظات القاهرة/ الجيزة/ القليوبية، مناطق الساحل الشمالي الغربي وغرب مصر فيما عدا مركزي السلوم والفرافرة، وسط سيناء وجنوب البحر الأحمر وجنوب أسوان، إقليم شمال الصعيد، إقليم جنوب الصعيد. • وتشير تلك المؤشرات إلى ضرورة تجهيز وتهيئة مناطق تنموية أخرى أعلى من مستويات المعيشة المتوسطة والفوق متوسطة القائمة بأقاليم القاهرة الكبرى والعمل على الاستفادة من ارتفاع مستويات المعيشة في قطاع البحر الأحمر وجنوب سيناء.
تداعي الأداء الاقتصادي بالمدن ومراكزها	• يتضح ضخامة عدد المراكز شديدة التداعي الاقتصادي حيث تبلغ نسبتها 27% من إجمالي مراكز الجمهورية، وتقع في محافظة الجيزة والقليوبية وخاصة المراكز القريبة من الكتلة الحضرية للقاهرة والجيزة مثل أوسيم والبدرشين وكرداسة وبنها وطوخ وقليوب، ومراكز محافظة مطروح والبحيرة وكفر الشيخ والعديد من مراكز محافظة الدقهلية مثل مركز منية النصر ودكرنس وتمي الامديد وميت غمر وأجا وطلخا والمنصورة. • المراكز المتداعية اقتصادية وهي المراكز المتوسطة التداعي الاقتصادي بالمقارنة بدرجة المراكز على مستوى الجمهورية، ويبلغ نسبتها 33.6% من جملة مراكز الجمهورية، وتقع هذه المراكز في الأقاليم الزراعية والسياحية والمحافظات الحدودية والصحراوية، مثل كل من محافظة الدقهلية ودمياط والغربية والشرقية والمنوفية وجنوب سيناء وشمال سيناء والاسماعيلية وبني سويف، مثل مركز ميت سلسيل والمطرية والجمالية وبلقاس وجمصة ودمياط وفارسكور وطنطا وكفر الزيات وزفتي وقطور وفاقوس وبلبيس ونخل ورفح والعريش وطابا ودهب وبني سويف ويوسف الصديق. • مراكز الركود الاقتصادي وهي المراكز الأقل في درجة التداعي الاقتصادي مقارناً بمراكز الجمهورية، وتبلغ نسبتها 21% من جملة مراكز الجمهورية، وتقع في كل من إقليم جنوب الصعيد مثل محافظة قنا وسوهاج وأسيوط والوادي الجديد، مثل مركز أسيوط وديروط ومغاغة والغنايم وباريس والداخلة والخارجة والفرافرة وسوهاج وطهطا وطما والبلينا وجرجا وقنا وفرشوط وأبو طشت وقفط وقوص والوقف. مما يدل على ضرورة تجديد الاقتصاد الحضري وتهيئة عدد من المدن المتوسطة الحجم بالصعيد وبالمثل في إقليم قناة السويس وإقليم الدلتا. ويوضح الملحق (8) تداعي الأداء الاقتصادي • ارتفاع معدلات البطالة في المحافظات الحضرية حيث بلغت نسبة البطالة في الحضر 15% في عام 1،2017 وترتفع بشكل خاص في كل من

[1] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية المجمعة، بحث القوى العاملة " تقرير تحليلي" عام 2017.

التحديات	القضايا
	محافظة بورسعيد والسويس إلى 24% و23% على الترتيب، تليهما محافظة البحر الأحمر وأسوان بنسبة 20% و19% على الترتيب عام 2017 كما يوضح الملحق رقم (8) معدلات البطالة بالمحافظات عام 2017.
المعايير التخطيطية محور	
التوسع العمراني والمتغيرات الاقتصادية في المناطق الحضرية	• زيادة الطلب على الخدمات المقدمة من قبل القطاعين العام والخاص، خاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية مثل:إقليم القاهرة الكبرى 5000 نسمة / كم2 ومحافظة الإسكندرية والبحيرة ودمياط والغربية والمنيا وقنا واسيوط وسوهاج لأكثر من 2000 نسمة/ كم2 ومناطق التوسع العمراني الجديدة. • معظم الخدمات تعمل بأكثر من طاقتها التصميمية والبعض الآخر يعمل بأقل من طاقته الوظيفية حسب طبيعة المدن الجديدة.
ضعف البنية العمرانية: ضعف البنية العمرانية	• ضعف البنية العمرانية: ضعف البنية العمرانية للتجمعات الحضرية يعني ضعف الاتصال بالمرافق والخدمات الأساسية من شبكات مياه الشرب وشبكات صرف الصحي والكهرباء ووجود الطرق غير المرصوفة داخل التجمعات الحضرية والطرق المؤدية إليها، بالإضافة إلى ضعف توافر الخدمات الأساسية التعليمية والصحية والترفيهية والأمنية وغيرها، ووجود مناطق عشوائية وغير آمنة داخل الكتلة العمرانية، وتزيد هذه القضية خاصة في محافظات الصعيد مما يؤدي إلى تأخرها في مستوى التنمية الاقتصادية وتأخر فرص الحراك الحضري بها.
عدم عدالة التوزيع الجغرافي لبعض انواع الخدمات العامة على مستوى المناطق الحضرية وعلى مستوى المحافظات وعدم كفاءتها سواء من ناحية التوزيع والطاقة الاستيعابية	• ظهور العديد من مناطق التوسع العمراني والمدن الجديدة وكذلك المشاريع العمرانية العقارية الجديدة ادى الى عجز كبير في بعض الخدمات العامة كالمدارس والمستشفيات والمساجد والمساحات الخضراء على مستوى الدولة.
عدم مواكبة أسلوب تقديم الخدمات العامة للتطور التكنولوجي في مجال التنمية العمرانية **عدم مواكبة الخدمات العامة الحكومية للنمو السكاني من حيث الكم والتوزيع.** **عدم تناسب المواقع والمساحات مع متطلبات الخدمات العامة حتى في المدن الجديدة** **قلة المتاح من الأراضي الخاصة بالخدمات العامة في الأحياء القديمة نتيجة الزحف العمراني وارتفاع الطلب على الأراضي وزيادة الكثافة السكانية.** **عدم وضوح المقاييس والاشتراطات التخطيطية وتركزها على الجوانب الكمية وليس المعايير التصميمية والبنائية**	• نسبة الزيادة السنوية في الخدمات العامة ولاسيما الخدمات التعليمية والخدمات الصحية وفى مساحات الخدمات الترفيهية لا تتناسب مع الزيادة السكانية الحالية والمتوقعة. • انخفاض معدلات الخدمات الراهنة عن المقاييس العالمية بشكل كبير ولا تكفى احتياجات السكان. • عدم توفر الحد الأدنى من الخدمات العامة في بعض المحافظات وخاصة الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية والثقافية، مثلا متوسط عدد طلاب التعليم قبل الجامعي يصل الى 43.5 بالفصل، ومستهدف 35 طالب بالفصل عام 2030 (حسب بيانات خطة التنمية المستدامة) • مركزية الخدمات الحكومية بصفة عامة وفى أماكن لا تتناسب مع طبيعتها مما يؤدى الى عدم رضا المواطنين عن الخدمات

التحديات	القضايا
	• تقوم الحكومة بتحديد مواقع الخدمات العامة بدون الالتزام بالضوابط التخطيطية والتصميمية ولكن تحصل على المواقع وخاصة الشقق السكنية مجاناً
محور التشريعات والقوانين المتعلقة باستعمالات الاراضي	
تجاور استعمالات الأراضي غير المتلائمة مع بعضها، ولاسيما تجاور المناطق الصناعية والسكنية وتحويل المناطق السكنية الى أنشطة تجارية بدون اجراء دراسات التأثيرات المرورية ودراسات التأثيرات البيئية واثرها على المرافق العامة	• تداخل المناطق السكنية والصناعية والتجارية وتجاورها. • امتدادات المناطق التجارية بشكل أشرطة على الطرق والشوارع الرئيسية وإحداث تأثيرات سلبية على الاماكن السكنية المجاورة لها وخاصة في الاحياء ذات الكثافات السكانية العالية • التأثير السلبي من الناحية الجمالية لبعض الواجهات للاستعمالات التجارية. • تغير استعمالات الأراضي في الشوارع الرئيسية وعدم الالتزام بقوانين البناء له تأثيرات سلبية على الحياه بالمناطق السكنية نتيجة عدم الالتزام بالاشتراطات بالمناطق التجارية والخدمية في لائحة تصنيف استعمالات الاراضي بالمدن • النمو العشوائي على الأراضي الزراعية في القري وعدم فعالية الظهير الصحراوي المتاخم الحالي (2كم) في تلبية الاحتياجات الحالية للمحافظات التي لها ظهير صحراوي • تضارب جهات الولاية على أراضي الدولة نتيجة عدم حوكمة الإجراءات وبالتالي فساد المحليات • وجود فرص محدودة للتنمية في الزمام الحالي لحدود المحافظات وعدم قدرته على استيعاب متطلبات التنمية المستقبلية. • عدم فعالية الظهير الصحراوي المتاخم الحالي (2 كم) في تلبية الاحتياجات الحالية للمحافظات التي لها ظهير صحراوي. • عدم قدرة المحافظات على الاستفادة من المشروعات الحالية في الظهير الصحراوي المباشر (ما بعد 2كم). • تطابق الحدود الادارية الحالية لبعض المحافظات مع حدود الزمام الزراعي مما يغلق فرص الخروج إلى الظهير. • عدم كفاءه حدود التفاعل الحالي بين العمران الحضري وظهيره الريفي أو حدوده الصحراوية في بعض المحافظات الحدودية لكبر المساحة وضعف الاتصالية.
التدهور الإنشائي لبعض المناطق العمرانية ولاسيما في مناطق وسط المدن ويدخل ضمن هذه القضايا مواضيع الحفاظ والتأهيل للمناطق العمرانية القديمة ذات الأهمية التراثية والتاريخية	• استمرار ظاهرة التدهور العمراني في المناطق القديمة . • تعرض الموروث العمراني للمدن والمتمثل بطراز الأبنية القديمة ذات الأهمية التراثية والتاريخية إلى التدهور الإنشائي ولا سيما تحت تأثير النمو العمراني والتجديد المستمر. • اندثار بعض المهن الإنشائية والمهارة في الزخرفة البنائية اليدوية مما ساهم في التدهور العمراني للأبنية ذات الطراز المعماري المتميز والتراثي. • ضياع الهوية الحضرية للمدن وتفاقم ظاهرة تريف الحضر نتيجة إحاطة

التحديات	القضايا
	التجمعات الريفية والعزب بالمدن عند مداخل المدن مثل مدن الدلتا ومدن الوادى والمدن ذات الطبيعة الصحراوية، مما ينعكس سلبا على التشكيل العمراني والصورة البصرية لهذه المدن.
الدور الذي تمثله منطقة وسط المدن بالمحافظات في النمو الحضري المستقبلي في مصر	• السماح بارتفاعات تزيد عن ما حددته لائحة تصنيف الأراضي مما يؤدي إلى تشجيع التطوير المستقبلي من قبل القطاع الخاص مع ضرورة معالجة التأثير على قطاعات الخدمات العامة في كثير من الأحياء. • أن لائحة تصنيف الأراضي الجديدة لا توجب توفير العدد اللازم من مواقف السيارات قبل الترخيص. • التجاوزات عند تطبيق قانون البناء وقوانين وادلة وتخطيط استعمالات الأراضي.
النقص الواضح في التشريعات المنظمة للنمو الحضري	• عدم وضوح تشريع ينظم النمو الحضري يحتوي على الضوابط والمواصفات لمكونات الهيكل العمراني بشكل نظام النمو الحضري Town Planning Act. • لا تتوفر بلائحة تصنيف الأراضي الحالية قوانين وتشريعات البناء التفصيلية على مستوى احياء المحافظات او المدن والقري لأنواع معينة من النمو العمراني. • عدم مواكبة الإطار التشريعي مع جهود التنمية العمرانية. • ضعف التشريعات والآليات التنفيذية لإلزام القطاع الخاص بالمواصفات الفنية في التخطيط العمراني
المخطط الاستراتيجي القومى الذى يحدد اهداف وبرامج سياسة التنمية العمرانية على مستوى الدولة	• حدوث تنمية عمرانية لا تتفق مع مراحل المخطط الاستراتيجي القومي وتحديد مواقع لمشاريع أدت إلى عدم كفاءة وفعالية المخططات الاستراتيجية. • غياب العلاقة بين المخطط الاستراتيجي الإقليمي والمخطط الاستراتيجي للمحافظة والمخطط الاستراتيجي العام للمدينة والقرية والمخططات التفصيلية.
عدم اتزان الاستقرار الحضري	• عدم اتزان الاستقرار الحضري في مصر خلال 40 سنه (وفقاً لدراسة الاستقرار الحضري خلال الفترة من 1976 إلى 2017) مما يؤخر عملية الانتقال إلى مراحل الانتشار الحضري للسكان، وبالتالي ضعف معدلات استغلال المناطق الجديدة وزيادة الاستقطاب الحضري لبعض التجمعات الحضرية.
محور البيئية	
ازدياد تلوث الهواء الناتج من عوادم السيارات وإنتاج الطاقة والنشاطات التجارية والصناعية. **الارتفاع النسبي لمعدل استهلاك الفرد من المياه وتلوث المياه الناتجة عن الصرف الصحي** **عدم وجود فهم كافي لقيمة وأهمية الحياة النباتية والحيوانية**	• إن النمو الحضري والنمو الاقتصادي وزيادة الكثافات السكانية أدى إلى مستويات عالية من الضوضاء في المدن في ظل غياب قوانين ونظم موحدة لضبط حدة الضوضاء والإزعاج وتغيب نظم الممارسة للحد من الضوضاء الناتجة عن السيارات وأعمال البناء والتشييد. • زيادة في التلوث السمعي فوق معدلات الضجيج المسموح بها خلال الليل

التحديات	القضايا
والمتمثلة في الضغوط المستمرة للتنمية العمرانية على المناطق المحمية وفقدان الأجواء الطبيعية لتعايش الحياة البرية.	وتأثير ذلك على المستوى المعيشي. • زيادة التلوث البحرى وخاصة نهر النيل من الصرف الصحي الصحي. • الاستخدام غير الرشيد للموارد الطبيعية كالمياه وزيادة مصادر التلوث على كافة انحاء الدولة • الازدحام والاختناقات على بعض الطرق مما أدى إلى زيادة الفاقد الاقتصادي وزيادة التأثيرات البيئية على نوعية الهواء من كمية الملوثات الناتجة عن وسائط النقل والمواصلات، كما تتفاقم مشكلة التلوث بسبب استعمالات الوقود الحاوي للرصاص. • ضعف إجراءات الرقابة البيئية على الانشطة للحد من طرح الملوثات الغازية والمخلفات الصناعية السائلة والصلبة، بهدف حماية البيئة من أخطار التلوث بتلك النفايات.
محور المرافق العامة	
زيادة الاستثمارات في قطاع المرافق العامة (كهرباء، مياه، صرف صحى) لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية **زيادة الاحتياجات من الأراضي داخل المنطقة الحضرية لمواقع المرافق العامة.** **تأثير محرمات الشبكات الناقلة للمرافق العامة على الأراضي العامة لكونها تشكل حيزاً كبير من رصيد الأراضي في المستقبل.**	• الكثافات العالية الناجمة عن المشاريع العمرانية تتطلب إنجاز محطات صرف صحى وكهرباء ومياه حيث ان الشبكة الحالية غير قادرة على تحمل الزيادة السكانية المتوقعة
عدم كفاءة شبكة الطرف الصحي بمصر	• تصل نسبة السكان الذين لديهم نظام صرف صحى آمن حوالى 50% من السكان ومن المتوقع ان تصل الى 56% 233 قرية، 62 مشروع بالمدن عام 2019/2018 حسب (برنامج وزارة الإسكان) • المستهدف عام 2020 يصل الى 70% لحوالي 906 قرية، 75 مشروع بالمدن خلال الفترة من 2019-2022 (حسب برنامج وزارة الإسكان)
محور النقل والمواصلات	
الاعتماد على انشاء شبكة طرق خارج الكتلة العمرانية بشكل كبير لتلبية أحجام المرور الكبيرة المتوقعة مستقبلا وبناء الطرق والتقاطعات الجديدة	تصل عدد الرحلات اليومية الى أكثر من 2 مليار رحلة يومية بمصر ومن المتوقع ان تزداد عدد الرحلات اليومية بالسيارات الخاصة ويقل معدل الاقبال على النقل الجماعي بسبب ازدحامها وتدني جودة وسائل النقل الجماعي لضعف قدرتها الاستيعابية؛ ولا تلبي احتياجات كافة المواطنين مما يقلل استخدامها، بالإضافة إلى عدم كفاءة ادارتها في مصر.
الأحجام المرورية الكبيرة المتوقعة مستقبلا على المحاور الرئيسية بالمدن **استمرار التركيز على الاستعمال الفردي للسيارات وعدم وجود رؤيا واضحة وسياسة محددة لنظام النقل تخدم الاحتياجات الاقتصادية للسكان وتحمي البيئة** **ازدياد عدد الحوادث المرورية على الطرق بمصر وعدم وجود استراتيجية شاملة للسلامة المرورية**	• تصل نسبة الزيادة لمستخدمي النقل الجماعي سنويا الى 5% عام 2015 ومن المتوقع ان تزداد الى 7.8% سنويا عام 2020 حيث تصل عدد الرحلات الى 2.2 رحلة يوميا بنهاية عام 2018 ثم تزداد الى 30% عام 2020 ثم الى 50% عام 2030 حسب بيانات خطة التنمية المستدامة2030/20 في مصر.

التحديات	القضايا
الازدحام المروري على محاور شبكة الطرق الرابطة بين المحافظات **هناك زيادات كبيرة في أعداد المتنقلين يومياً (Commuters) بين المحافظات واستمرار الاختناقات المرورية على محاور الحركة.** **عدم وجود سياسة شاملة للنقل الجماعي**	
محور الاسكان	
عدم توفر مخزون أراضي للإسكان في المناطق الريفية، وعدم توفر مخزون كافي من الأراضي السكنية. الجاهزة للبناء في المدن. وقلة عدد برامج دعم الإسكان التي توفرها الدولة مع عدم تنوع اختياراتها	• الرصيد الحالي من الأراضي السكنية في المناطق الريفية لا تكفى الاحتياجات السكانية بالريف. • زيادة مشكلة الاسكان لذوى الدخل المحدود. •
اتساع الفجوة بين العرض والطلب في قطاع الإسكان كنسبة من إجمالي الطلب مع عدم تضمين الوحدات الزائدة عن الحاجة في شرائح الدخل المختلفة	• طبقا لخطة التنمية المستدامة في مصر فان الوضع الحالي عام 2015 تصل الى 12% أي 2.5 مليون وحدة سكنية. • الوضع عام 2018 يصل الى 7.5% أي 1.5 مليون وحدة سكنية طبقاً لبرنامج وزارة الإسكان. • المستهدف عام 2020 يصل الى أقل من8% أي 922 الف وحدة سكنية خلال الفترة 2020–2022 (600 الف إسكان جماعي– 28 الف إسكان دار مصر– 180 الف إسكان مصر) طبقاً لبرنامج وزارة الإسكان طبقاً لبرنامج وزارة الإسكان • المستهدف عام 2030 يصل الى قل من 5%أي 7.5 مليون وحدة سكنية (500 الف وحدة سنويا ابتداء من عام 2015). • ضعف مشاركة القطاع الخاص في تنمية المدن الجديدة نتيجة لضعف البرامج التحفيزية للمطورين والمستثمرين.
استمرار زيادة عدد المناطق غير الأمنة بجميع مدن مصر وتأثيرها السلبي.	• تبلغ عدد المناطق غير الآمنة علي مستوى مصر 351 منطقة، بمساحة4357.8 فدان، وتضم حوالي 241,639 وحدة سكنية يسكنها حوالي مليون نسمة حسب بيانات صندوق تطوير المناطق العشوائية • تعدد الجهات صاحبة الولاية على المناطق غير الامنة على مستوى الدولة • ضعف كفاءة إدارة المناطق غير الآمنة.
زيادة مساحة المناطق العشوائية في الحضر والريف.	• تصل نسبة المساحات العشوائية في مصر الى 38% من إجمالي المساحة المأهولة بالسكان عام 2018 حسب بيانات خطة التنمية المسدامة2030/20 ويسكنها حوالى 850 الف نسمة حسب بيانات الخطة متوسطة المدى للتمية المستدامة 2022/21–19/18.
توزيع الاستثمارات العامة	
عدم عدالة وكفاءة توزيع الاستثمارات على مستوى المحافظات حيث تستحوز محافظة القاهرة والجيزة على اكثر من 25% سنويا.	• زيادة حجم الفجوات التنموية بين المحافظات حيث تستحوز محافظة القاهرة ومحافظة الجيزة على 49.9 مليار جنية في خطة 2019/2018اى بنسبة 39% من اجمالي حجم الاستثمارات الحكومية

التحديات	القضايا
يتم توزيع حجم الاستثمارات بين المحافظات حسب أهمية المحافظة وعدد السكان	حسب بيانات(خطة الاستثمارات 2019/2018– وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري). • ضعف الموازنة العامة للدولة عن تحمل إضافة أعباء تمويلية جديدة لإنشاء وحدات محلية "محافظات"، ولكن يمكن زيادة تمويل المحافظات الحالية من خلال إضافة مراكز إدارية جديدة في الظهير تعتمد على المشروعات الجديدة في الظهير، مع تحويل ولايات بعضها لصلاحيات المحافظة للاستفادة من العائد منها، مع الالتزام بالقوانين والاشتراطات الخاصة بتنميتها.
تحديد أولويات المشاريع العمرانية	
عدم توفر منهجية موحدة لتحديد أولويات المشاريع العمرانية	• عدم توفر Portfolio Management لتحديد أولويات المشاريع معتمدة بناء على منهجية ومعايير محددة. • ضعف الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص PPP لتخفيف الأعباء المالية عن القطاع الحكومي. • عدم توفر Investment Master plan لتحديد الفرص الاستثمارية في مجال التمية العمرانية.
التنسيق بين الجهات الحكومية	
عدم التنسيق والتعاون الكامل بين الجهات الحكومية من حيث توفير الخطط والدراسات والمشاريع المستقبلية في ضوء المخطط الاستراتيجي وخاصة ان تنفيذ الخطة القومية يتطلب الربط بين الاهداف المستقبلية والتوجهات والبرامج والسياسات الاقتصادية المطلوبة والمخطط الاستراتيجي القومي على مستوى الدولة وعلى مستوى الأقاليم والمحافظات حيث تترجم الخطة القومية الى احتياجات ومتطلبات خاصة بعناصر التنمية العمرانية.	• تكلفة غياب عنصر التنسيق مكلفة للغاية وخاصة اذا كان المشروع خاص بالمرافق العامة وان غياب التنسيق على المدى الطويل بين الجهات الحكومية يؤدى الى كثير من التناقضات والتعارض لتحقيق الأهداف. • عدم ضمان تنفيذ جميع المشاريع طبقا لأهداف المخطط الاستراتيجي القومي. • عدم الاستجابة لجميع الطلبات الواردة من جميع الجهات الحكومية بتخصيص مواقع لهم لأداء بعض الخدمات الخاصة بها في ضوء أهداف المخطط الاستراتيجي. • صعوبة تكامل المعايير التخطيطية وفق اسس مدروسة لتزويد المناطق بالخدمات والمرافق العامة في المستقبل. • صعوبة جدولة تنفيذ المشاريع حسب المراحل التنفيذية طبقاً لأولوياتها حسب عناصر التكاليف وجهات التمويل. • صعوبة التنسيق بين أهداف وسياسات المخططات الاستراتيجية القومية على مستوى الدولة والاقاليم والمحافظات والمدن والقري والمخططات التفصيلية المتضمنة وبرامج وسياسات الجهات الحكومية والمحليات لتحقيق أفضل عائد للاستثمارات على المرافق والخدمات العامة.

المصدر: من إعداد فريق عمل البحث.

6-4 فرص التنمية العمرانية على المستوى القومي لتحقيق الاستدامة

يمكن اعتبار التنمية العمرانية المستدامة أداة رئيسية لترشيد جهود التنمية وذلك من خلال:

- ضبط النمو العمراني واتجاهاته بما يحقق التوظيف الأمثل للموارد المتاحة ورفع الكفاءة الوظيفية للتجمعات العمرانية.
- إعادة النظر في الأنظمة التخطيطية المعمول بها لإمكان فتح المجال لتوفير بعض الخدمات العامة في المناطق ذات الكثافة العمرانية العالية وخاصة في محافظات المدن.
- وضع خطة شاملة للحاجة الى الخدمات العامة وتوزيعها بشكل منتظم داخل النسيج العمراني للمحافظات والتنسيق مع اصحاب الجهات المعنية للمشاريع للمساهمة في تنفيذها.
- مراجعة المعايير التخطيطية لتحقيق الاستخدام الكفؤ للأراضي، وتشجيع التنمية الشاملة والمتكاملة لتخفيض التكاليف.
- الحد من عدم الموائمة بين الاستعمالات المتجاورة من خلال اعتماد ضوابط ومعايير التخطيط العمراني وأنظمة البناء والتطبيق الدقيق للمتطلبات البيئية في التخطيط العمراني.
- وضع سياسة عمرانية متكاملة لتحقيق التنمية العمرانية المستدامة من خلال إعادة توزيع السكان والارتقاء بالبيئة العمرانية القائمة.
- الاحتياج إلى تطوير مخططات التنمية العمرانية والحيز العمراني للقرى والمدن المصرية.
- التوافق مع الاتجاهات العالمية الحديثة في إدارة العمران والسياسات القومية الحالية القائمة على تفعيل مبدأ المشاركة الشعبية على كافة المستويات ومشاركة القطاع الخاص، بالإضافة إلى زيادة كفاءة الإدارات الحكومية في القيام بمهامها بصورة غير تقليدية.
- تحديد الاحتياجات الحقيقية الحالية والمستقبلية ومن ثم تحديد الأولويات وترشيد توزيع الموارد المالية المتاحة على القطاعات المختلفة لتحقيق أفضل عائد اقتصادي واجتماعي في أقل وقت ممكن بأقل التكاليف.
- تكامل أنواع التخطيط على المستوى المحلي وتنسيق أداء الجهات التنفيذية للقطاعات المختلفة (تعليم، صحة، ثقافة، نقل،...) بما يضمن عدم التعارض بينها وترشيد الطاقات والجهود.
- خلق بيئة عمرانية صحية آمنة توفر حداً مقبولاً من العناصر الجمالية بالاستخدام الواعي لعناصر البيئة المحلية المتاحة.
- دعم كفاءة اتخاذ القرار على المستويات المختلفة للقطاعين الحكومي والخاص ووضوح الرؤية أمام متخذ القرار.

- تبسيط وتوضيح خطط التنمية والمشروعات للمواطنين وممثليهم بالمجالس الشعبية مما يمكنهم من المشاركة في صنع القرار ويساعد على خلق نوع من الإجماع على أهداف محددة وفتح مجالات أوسع للمشاركة الشعبية.
- تدعيم كفاءة أداء المجالس الشعبية للمهام الموكلة إليها من خلال وضوح خطط التنمية ومراحلها المختلفة.
- وضع وتحديث إطار عمل مرن للأجهزة التنفيذية والشعبية يتكيف مع التغيرات غير المتوقعة للاعتمادات المالية للمشروعات المختلفة.
- الاستغلال الأمثل لنطاقات الموارد الواعدة على المستوى القومي وجذب السكان إلى مناطق جديدة، ولابد أن تفتح آفاق جديدة للتنمية في مناطق جديدة لاستغلال المناطق المتاحة للتنمية. ويواجه هذا التوجه محدودية الأراضي الصالحة للتنمية بتكلفة متوسطة، لذلك لابد من استغلال المناطق الجديدة في الظهير المتاخم والظهير المباشر للمشروعات الجديدة والمناطق الجديدة المنماة في الساحل الشمالي الغربي والبحر الاحمر. بالإضافة إلى أن استمرار معدل النمو السكاني على ما هو عليه حالياً (2.04% سنوي) سيؤدي إلي بلوغ سكان مصر 184 مليون 2052، ومع التركّز السكاني في 7.5% من المعمور ومع التركيز السكاني في منطقة الوادي والدلتا تزايدت مخاطر النمو المتزايد على الأراضي الزراعية وبالتالي دخول مخاطر الأمن الغذائي.

ويوضح الملحق (34) التالي **نطاقات الموارد الواعدة على المستوى القومي نطاقات الموارد الواعدة على المستوى القومي**، وتشتمل هذه النطاقات على ما يلي:

1. أراضي أنشطة وموارد تعدينية، امتيازات بترول، مشروعات استصلاح أراضي، مناطق استصلاح مقترحة، مناطق وموارد سياحية، محميات طبيعية حالية ومقترحة.
2. امتيازات بترولية، صناعات ثقيلة، مناطق صناعات مقترحة، مناطق زراعية، مشروعات استصلاح، مناطق استصلاح مقترحة، مناطق وموارد سياحية، محميات طبيعية حالية، مناطق حرة.
3. مناطق سياحية شاطئية، مناطق سياحة السفاري، أنشطة تعدينية، امتيازات بترول، مشروعات استصلاح أراضي، موارد سياحية، محميات طبيعية حالية ومقترحة.
4. امتيازات بترول، صناعات ثقيلة، مناطق صناعية، مشروعات استصلاح، مناطق استصلاح مقترحة، أراضي أنشطة تعدينية، موارد سياحية وتعدينية، محميات طبيعية حالية ومقترحة.
5. أراضي أنشطة تعدينية، موارد تعدينية، امتيازات بترول، صناعات ثقيلة، مناطق صناعية مقترحة، مناطق زراعية، مشروعات استصلاح قائمة ومناطق استصلاح مقترحة، مناطق سياحية، محميات طبيعية حالية ومقترحة.

6. موارد سياحية وتعدينية، أراضي أنشطة تعدينية، امتيازات بترول، صناعات ثقيلة، مناطق صناعية مقترحة، مناطق زراعية، مشروعات استصلاح قائمة ومناطق استصلاح مقترحة، مناطق سياحة السفاري، محميات طبيعية حالية ومقترحة.
7. مشروعات استصلاح قائمة ومناطق استصلاح مقترحة، أراضي زراعية، موارد سياحية، أراضي سياحة سفاري، امتيازات بترول، صناعات ثقيلة، مناطق صناعية مقترحة، محميات طبيعية حالية.
8. موارد سياحية، مشروعات استصلاح أراضي، مناطق استصلاح أراضي مقترحة. محميات طبيعية مقترحة، أراضي للأنشطة التعدينية.

خاتمة

يعتبر النمو السكان هو الحاكم الرئيس للتنمية العمرانية وما يتطلبه من ضرورة تحقيق العدالة في توفير الأراضي لأغراض الإسكان وغيرها من الاستخدامات لمختلف الفئات الاقتصادية والاجتماعية وذلك لمحدوديه الأراضي المتاحة والجاهزة للتنمية، وهو يشكل الركن الأساسي لعملية التخطيط العمراني، الأمر الذى يتطلب تحقيق مستويات عالية من الكفاءة الاقتصادية في استعمالات الأراضي، وإدارة شاملة ومتكاملة خاصة بالتنمية العمرانية والبنية التحتية، والبيئة والسلامة والتحكم في الظواهر السلبية مثل النمو العشوائي والتضخم العمراني بأشكاله المختلفة، وذلك لما يترتب عليهما من أضرار اقتصادية واجتماعية وبيئية، وضرورة المحافظة على الأراضي الزراعية في وجه النمو العمراني المتسارع، والمحافظة على البيئة الطبيعية والتراث العمراني في الدولة، والمحافظة على مصادر المياه الجوفية والسطحية وخصوصا مع ندرة المياه في السنوات المقبلة. وتنظيم الأساليب والإجراءات الفعالة لتوجيه النمو الحضري بما يتفق مع السياسات المعتمدة بالمخططات الاستراتيجية (القومية والإقليمية والمحافظات والمدن).

ولمواجهة قضايا التنمية العمرانية يقترح فريق البحث وضع مجموعة من الخطط الاستراتيجية للتنمية العمرانية، وتركز هذه الخطط علي وضع جملة من الأهداف الاستراتيجية ينبثق عنها مجموعة من المبادرات الاستراتيجية والمشاريع ذات الأولوية التي تضمن تحقيق أفضل النتائج وبكفاءة اقتصادية عالية.

النتائج والتوصيات

أولا: النتائج:

بناء على ما سبق استنتاجه في فصول الدراسة، يمكن عرض مجموعة النتائج التالية:

- ارتفع عدد سكان مصر بين عامي 2006 و2017 من حوالي 72.7 إلى نحو 94.8 مليون نسمة.
- زاد معدل النمو السنوي للسكان من 2.04% للفترة 1996-2006 إلى 2.56% للفترة 2006-2017.
- لا يزال السكان يتركزون في الوادي والدلتا، ولا تزال المأهولة بالسكان حوالي 7.7% فقط.
- لا تزال محافظة القاهرة تستحوذ على النصيب الأكبر من عدد السكان في 2017 (10.6%).
- لا يظهر التركيب النوعي للسكان تغيرا ملحوظا على المستوى القومي وفي أغلب المحافظات.
- ارتفعت نسبة السكان صغار السن (< 15 سنة) خلال نفس الفترة من 31.7% إلى 34.2%.
- ارتفعت نسبة السكان كبار السن (> 65 سنة) خلال فترة الدراسة من 3.7% إلى 3.9%.
- انخفضت نسبة وفيات الرضع (< سنة) المرتفعة من حوالي 18 إلى حوالي 15‰.
- انخفضت نسبة وفيات الأطفال (< 5 سنوات) المرتفعة من حوالي 23 إلى حوالي 20‰.
- انخفضت نسبة الأمية على المستوى القومي خلال فترة الدراسة من حوالي 30% إلى حوالي 26%.
- ارتفعت نسبة الفقر من 19.6% في عام 2005/2004 إلى 27.8% في عام 2015.
- زاد حجم القوى العاملة في الفترة 2007-2017 من نحو 23.9 مليون فرد إلى نحو 29.5 مليون فرد.
- لم تتغير نسبة مساهمة الإناث إلى الذكور في قوة العمل ما بين عامي 2007 و 2017.
- زاد معدل البطالة من 9.1% في عام 2007 إلى 11.8% في عام 2017.
- بلغ دخل الأسرة في الحضر 1.46 مرة دخل الأسرة في الريف في 2005/2004 مقابل 1.34 مرة في 2015/2014.
- زادت نسبة الاتصال بشبكة الصرف الصحي من 46.6% إلى 55.9% ما بين 2006 و 2017.
- هناك عدد من المحافظات يقل اتصال الأسر في الريف بشبكة الصرف الصحي بها عن 5%، مثل البحر الأحمر والأقصر وقنا.

ثانيا: التوصيات:

في ظل النتائج السابقة، توصي الدراسة بما يلي:

- **فيما يتعلق بالبيانات:**
  - انتظام دورية إصدار بيانات الحسابات الإقليمية، وقواعد البيانات الاقتصادية المحلية، بشكل يتيح إمكانية المقارنة بين السنوات المختلفة لمعرفة التطور في المؤشرات الخاصة بالمحافظات.
  - نشر بيانات القوى العاملة بصورة متوافقة مع التعدادات السابقة، حتى يمكن المقارنة بينها، من أجل دقة رصد التطورات في فترات ما بين التعدادات.
  - إعادة نشر بيانات السكان والقوى العامة الخاصة بمحافظتي قنا والأقصر في تعداد 2006 حسب التعديلات الإدارية التي اتبعت في تعداد 2017.
- تقييم آثار الاستراتيجيات والسياسات والبرامج والمشروعات في مجالي السكان والقوى العاملة، خاصة في محافظات الصعيد والحدود والمحافظات الريفية الزراعية.
- تبني قضية إعادة توزيع السكان والعمران والأنشطة الاقتصادية، بعيدا عن القاهرة الكبرى بصفة عامة، والعاصمة القاهرة بصفة خاصة.
- إحياء خطط وبرامج ومشروعات تنمية الصعيد بصفة عامة، وجنوب الصعيد بصفة خاصة.
- تبني مشروعات وطنية للتشغيل كثيفة العمالة، تركز على إشباع الاحتياجات الأساسية وإحلال الواردات، خارج حدود الوادي والدلتا الحالية.
- ضبط النمو العمراني واتجاهاته بما يحقق التوظيف الأمثل للموارد المتاحة ورفع الكفاءة الوظيفية للتجمعات العمرانية.
- وضع سياسة عمرانية متكاملة لتحقيق التنمية العمرانية المستدامة من خلال إعادة توزيع السكان والارتقاء بالبيئة العمرانية القائمة.
- الاحتياج إلى تطوير مخططات التنمية العمرانية والحيز العمراني للقرى والمدن المصرية.
- التوافق مع الاتجاهات العالمية الحديثة في إدارة العمران.
- خلق بيئة عمرانية صحية آمنة توفر حداً مقبولاً من العناصر الجمالية بالاستخدام الواعي لعناصر البيئة المحلية المتاحة.
- دعم كفاءة اتخاذ القرار على المستويات المختلفة للقطاعين الحكومي والخاص ووضوح الرؤية أمام متخذ القرار.
- الاستغلال الأمثل لنطاقات الموارد الواعدة على المستوى القومي وجذب السكان إلى مناطق جديدة، ولابد أن تفتح آفاق جديدة للتنمية في مناطق جديدة لاستغلال المناطق المتاحة للتنمية.

الملخص

تتمثل مشكلة البحث الرئيسة في محاولة تحقيق فهم أفضل للمسألة الجدلية القديمة المتجددة، المتعلقة بطبيعة العلاقات المتبادلة بين النمو السكاني والتنمية، وذلك من خلال استعراض ما توصلت إليه الأدبيات السابقة من ناحية، والاعتماد على آخر البيانات المتاحة من ناحية أخرى. وما إذا كان يمكن أن تساير استراتيجيات وسياسات وبرامج ومشروعات التنمية المستدامة هذا الحجم الكبير والنمو المرتفع للسكان، على اعتبار أن أربعة فئات عمرية خمسية على الأقل قد ولودوا بالفعل! ولا يمكن التعامل معهم إلا كمعطاة طوال العشرين سنة القادمة على الأقل، وهو ما يغطي أربع خطط خمسية قادمة على الأقل!

وتستمد الدراسة أهميتها من أنها أول دراسة جماعية متخصصة في السكان والقوى العاملة والتنمية الإقليمية والعمرانية تستغل آخر البيانات المتاحة من تعداد 2017، لتتبع التغير والنمو في أحجام ومستويات وأنماط واتجاهات المتغيرات السكانية والاقتصادية والاجتماعية والعمرانية حتى 2017. ومن ثم تمثل هذه الدراسة مدخلا مهما لعمل كثير من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، مثل: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، والمنوط بها إعداد استراتيجيات وسياسات وخطط وبرامج ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، كما تعتبر نتائج الدراسة من المصادر المهمة لمتابعة وتقييم الخطط السكانية والاقتصادية والاجتماعية والعمرانية على المستويين القومي ومستوى المحافظات والتي ترتبط بمهام كل من: وزارة الصحة والسكان، وزارة التنمية المحلية، وزارة القوة العاملة والهجرة، المجلس القومي للسكان، ودواوين عموم المحافظات المختلفة.

ويتمثل الهدف الرئيس للدراسة في دراسة مستويات وأنماط واتجاهات النمو السكاني، والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية، بهدف التعرف على الوضع السكاني والاجتماعي والاقتصادي والإسكاني، ومؤشرات مستويات المعيشة. إضافة إلى بيان المؤشرات العمرانية ودورها في قياس الفوارق الإقليمية على مستوى المحافظات أو الريف والحضر وانعكاساتها على المجتمع، ثم تحديد تأثير النمو السكاني المتوقع على التنمية العمرانية. وينبثق من هذا الهدف الرئيس عدد من الأهداف الفرعية كما يلي:

1- دراسة مستويات وأنماط واتجاهات ومكونات النمو السكاني على مستوى المحافظات.
2- تحليل تطور الأوضاع والخدمات الاجتماعية، خاصة التعليمية والصحية ومستوى المعيشة، على مستوى المحافظات.
3- دراسة التغيرات الاقتصادية من حيث توزيع القيمة المضافة ومشاركة القوى العاملة في الأنشطة الاقتصادية، ومستويات وتوزيع الدخل والإنفاق، والاتصال بالمرافق، على مستوى المحافظات.
4- استعراض الأوضاع الراهنة والاحتياجات المتوقعة في مجال النمو والتنمية العمرانية على مستوى المحافظات والريف والحضر والمدن.

5- تقديم عدد من النتائج التي يمكن أن يبنى عليها عدد من التوصيات التي يمكن أن تساعد الجهات المستفيدة في حل المشكلات المتعلقة بالعلاقة الجدلية بين السكان والتنمية.

ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من أجل تحقيق هدف وصف وتحليل مستويات وأنماط واتجاهات النمو السكاني ومصادره، والخصائص الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية للسكان حسب المحافظات. وذلك من أجل وصف وتحليل المعلومات المتوفرة ومحاولة استكمالها وتطبيق بعض الأساليب الإحصائية لتأكيد العلاقات بين الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والديموجرافية وبعض مؤشرات التنمية على مستوى المحافظات المصرية. وتستخدم الدراسة الأسلوب الكارتوجرافي: وذلك باستخدام الخرائط المتاحة والخرائط المعدة بالبيانات الحديثة الناتجة عن تعداد 2017، من أجل تسهيل إظهار التباينات على مستوى المحافظات.

وينقسم البحث إلى أربعة فصول، بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة. حيث يستعرض **الفصل الأول** تطور حجم ونمو السكان والتغير في خصائصهم في مصر خلال الفترة 2006–2017، والتغير في الهيكل العمري والنوعي؛ وتوزيع السكان على المحافظات والحضر والريف؛ والعوامل المؤثرة على النمو السكاني، تناول سياسات الدولة في التعامل مع القضية السكانية. ويتناول **الفصل الثاني** أثر النمو السكاني على التغيرات في الخصائص الاجتماعية للسكان في مصر، مع التركيز على الحالة التعليمية، والخدمات التعليمية المتاحة، والإنفاق العام على التعليم؛ والحالة الصحية للسكان، والخدمات الصحية المتاحة، وحجم الإنفاق العام على الصحة؛ ومستوى المعيشة من خلال مؤشرات الفقر. ويتعرض **الفصل الثالث** للنمو السكاني والتغيرات الاقتصادية، إذ يتناول القيمة المضافة على مستوى المحافظات؛ ومؤشرات القوى العاملة، من حيث التغير في حجم وتوزيع القوى العاملة والمشتغلين والمتعطلين، وخصائص القوى العاملة وفقاً للحالة التعليمية والنشاط الاقتصادي، ومتوسطات الأجور على مستوى الأنشطة والمحافظات، ومتوسط الدخل والإنفاق السنوي للأسرة، ومعدل اتصال الأسر بالمرافق العامة. ويختتم **الفصل الرابع** بدراسة النمو السكاني والتنمية العمرانية من حيث تطور تمركز الاستقرار السكاني في العمران المصري، والحراك الحضري للمدن، والبعد المكاني للحضر؛ ونمط التوزيع المكاني للتجمعات العمرانية بالمحافظات، من حيث الفئات الحجمية للتجمعات الحضرية، وتصنيف مراكز المدن طبقا لميزات الهجرة؛ وقضايا وتحديات إدارة البيئة الحضرية والتنمية العمرانية، من حيث مؤشرات التنمية العمرانية على المستوى المحلي، ومؤشرات البيئة السكنية للعمران، ومؤشرات كفاءة البيئة العمرانية، والتدهور العمراني وتدنى جودة الحياة في المدن القائمة، ومؤشرات الحرمان والحصول على الخدمات العامة الأساسية، ومعدلات استهلاك الكهرباء والمياه وطاقة الصرف الصحي؛ وتكاليف الحصول على وحدة سكنية، ويختتم بعرض فرص التنمية العمرانية على المستوى القومي لتحقيق الاستدامة.

أهم النتائج:

- ارتفع عدد سكان مصر بين عامي 2006 و2017 من حوالي 72.7 إلى نحو 94.8 مليون نسمة.
- زاد معدل نمو السكان سنويا من 2.04% للفترة 1996–2006 إلى 2.56% للفترة 2006–2017.
- لا يزال السكان يتركزون في الوادي والدلتا، ولا تزال المأهولة بالسكان حوالي 7.7% فقط.
- تستحوذ محافظة القاهرة على النصيب الأكبر من السكان في 2017 (10.1%).
- ارتفعت نسبة السكان صغار السن (< 15 سنة) خلال نفس الفترة من 31.7% إلى 34.2%.
- ارتفعت نسبة السكان كبار السن (> 65 سنة) خلال فترة الدراسة من 3.7% إلى 3.9%.
- انخفضت نسبة الأمية على المستوى القومي خلال فترة الدراسة من حوالي 30% إلى حوالي 26%.
- انخفضت نسبة وفيات الرضع (< سنة) المرتفعة من حوالي 18 إلى حوالي 15‰.
- انخفضت نسبة وفيات الأطفال (< 5 سنوات) المرتفعة من حوالي 23 إلى حوالي 20‰.
- ارتفع عدد تلاميذ التعليم قبل الجامعي بحوالي 5 مليون تلميذ (من 16 إلى 21) بنسبة 31%.
- زادت كثافة فصول التعليم الحكومي الابتدائي من 44 طالب/فصل إلى 48 طالب/فصل.
- زادت كثافة فصول التعليم الحكومي الإعدادي من 39 طالب/فصل إلى 44 طالب/فصل.
- انخفضت نسبة الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي من GDP من 2.8% إلى 2.5%.
- ارتفع العمر المتوقع للذكور بنحو 4.3 سنة، من 66.5 إلى 70.8 سنة.
- ارتفع العمر المتوقع للإناث بنحو 4.5 سنة من 69.1 إلى 73.6 سنة.
- ارتفع عدد المواطنين الذين تخدمهم المستشفى الواحدة من 38.8 ألف مواطن إلى 56.5 ألف مواطن.
- تراجع معدل الأسرّة من 21 سرير لكل 10 آلاف مواطن إلى نحو 13.4 سرير لكل 10 آلاف مواطن.
- ارتفع معدل الأطباء البشريين من 7.3 لكل 10 آلاف مواطن إلى 13.2 لكل 10 آلاف مواطن.
- تضاعف تقريبا معدل هيئة التمريض من حوالي 14.4 إلى نحو 21.7 فردا لكل 10 آلاف مواطن.
- ارتفعت نسبة الإنفاق العام على الصحة من GDP من 1.4 إلى 1.6%.
- ارتفعت نسبة الفقر من 19.6% في عام 2005/2004 إلى 27.8% في عام 2015.
- ارتفعت نسبة الفقر المدقع من 3.6% في عام 2005/2004 إلى 5.3% في عام 2015.
- ارتفعت نسبة الفقر بريف الصعيد من 39.1% في عام 2005/2004 إلى 56.7% في عام 2015.
- ارتفعت نسبة الفقر في المحافظات الحضرية من 5.7% إلى 15.1%.
- تساهم محافظة القاهرة بنحو 34% من الناتج المحلي الإجمالي، وبحوالي 10.6% فقط من السكان.
- تستحوذ القاهرة على نسبة 44.1% من إجمالي الأجور، ونسبة 28.9% من فائض التشغيل.
- زاد حجم القوى العاملة في الفترة 2007–2017 من نحو 23.9 مليون فرد إلى نحو 29.5 مليون فرد.
- تضم محافظة القاهرة النصيب الأكبر من القوى العاملة بنسبة 11.1%.

- لم تتغير نسبة مساهمة الإناث في قوة العمل (23.8% إناث مقابل 76.2% ذكور).
- زادت نسبة المساهمة في النشاط الاقتصادي (+15 سنة) بشكل طفيف من 44.3% إلى 45%.
- زادت نسبة التشغيل (+15 سنة) قليلا من 40.1% إلى 42%.
- ارتفع عدد المتعطلين من 2.18 مليون متعطل إلى 3.46 مليون متعطل.
- زاد معدل البطالة من 9.1% في عام 2007 إلى 11.8% في عام 2017.
- ارتفع معدل بطالة الذكور من 5.9% إلى 8.2%، ومعدل بطالة الإناث من 19.4% إلى 23.1%.
- ارتفع معدل بطالة الحضر من 12.2% إلى 14.5%، ومعدل بطالة الريف من 6.9% إلى 9.8%.
- تناقصت نسبة الأميين في القوى العاملة من 28.9% إلى 18.2%.
- زادت نسبة الحاصلين على شهادة متوسطة أو مؤهل متوسط فنى من 32.9% مقابل 34.7%.
- زادت نسبة الحاصلين على مؤهل فوق متوسط وأقل من جامعي من 8% إلى 13.5%.
- زادت نسبة الحاصلين على مؤهل جامعي وفوق جامعي من 16.9% إلى 19.2%.
- انخفض نصيب قطاع الزراعة والصيد وتربية الحيوانات من جملة المشتغلين من 32% إلى 25%.
- زاد نصيب نشاط الصناعات الاستخراجية والتحويلية من جملة المشتغلين قليلا من 11% إلى 12%.
- زاد نصيب الأنشطة الخدمية المختلفة من جملة المشتغلين من 57% إلى 63%.
- يتباين مستوى المعيشة معبراً عنه بدخل الأسرة ما بين حضر وريف الجمهورية بشكل ملحوظ.
- زادت نسبة اتصال الأسر بشبكة الصرف الصحي من 46.6% إلى 55.9% بين 2006 و 2017.
- يقل اتصال الأسر بشبكة الصرف الصحي في ريف البحر الأحمر والأقصر وقنا عن 5%.

أهم التوصيات:

- انتظام دورية إصدار بيانات الحسابات الإقليمية، وقواعد البيانات الاقتصادية المحلية، بشكل يتيح إمكانية المقارنة بين السنوات المختلفة لمعرفة التطور في المؤشرات الخاصة بالمحافظات.
- نشر بيانات القوى العاملة بصورة متوافقة مع التعدادات السابقة، حتى يمكن المقارنة بينها، من أجل دقة رصد التطورات في فترات ما بين التعدادات.
- تبني قضية إعادة توزيع السكان والعمران والأنشطة الاقتصادية، بعيدا عن القاهرة الكبرى بصفة عامة، والعاصمة القاهرة بصفة خاصة.
- إحياء خطط وبرامج ومشروعات تنمية الصعيد بصفة عامة، وجنوب الصعيد بصفة خاصة.
- تبني مشروعات وطنية للتشغيل كثيفة العمالة، تركز على إشباع الاحتياجات الأساسية وإحلال الواردات، خارج حدود الوادي والدلتا الحالية.
- ضبط النمو العمراني واتجاهاته بما يحقق التوظيف الأمثل للموارد المتاحة ورفع الكفاءة الوظيفية للتجمعات العمرانية.

- وضع سياسة عمرانية متكاملة لتحقيق التنمية العمرانية المستدامة من خلال إعادة توزيع السكان والارتقاء بالبيئة العمرانية القائمة.
- الاحتياج إلى تطوير مخططات التنمية العمرانية والحيز العمراني للقرى والمدن المصرية.
- التوافق مع الاتجاهات العالمية الحديثة في إدارة العمران.
- خلق بيئة عمرانية صحية آمنة توفر حداً مقبولاً من العناصر الجمالية بالاستخدام الواعي لعناصر البيئة المحلية المتاحة.
- دعم كفاءة اتخاذ القرار على المستويات المختلفة للقطاعين الحكومي والخاص ووضوح الرؤية أمام متخذ القرار.
- الاستغلال الأمثل لنطاقات الموارد الواعدة على المستوى القومي وجذب السكان إلى مناطق جديدة، ولابد أن تفتح آفاق جديدة للتنمية في مناطق جديدة لاستغلال المناطق المتاحة للتنمية.

المراجع

1. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية في مصر 2006.
2. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 2017.
3. ----------، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 2006.
4. ----------، النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة، 2017.
5. ----------، النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة، عامي 2007 و 2017.
6. ----------، النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة، 2017.
7. ----------، النشرة السنوية لإحصاءات التوظف والأجور وساعات العمل لعام 2017.
8. ----------، النشرة السنوية لمسح العمالة بالعينة لعام 2007 و 2017.
9. ----------، أهم مؤشرات مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك 2015/2014.
10. ----------، كتاب أهم مؤشرات التعداد 2017.
11. ----------، مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك لعامي 2005/2004 و 2015/2014.
12. ----------، مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك 2015/2014.
13. ----------، مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك عامي 2005/2004 و 2015/2014.
14. ----------، والاحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي، ديسمبر 2008، ص 26–27.
15. ----------، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والظروف السكانية 2006.
16. ----------، 2018، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 2017.
17. ----------، الكتاب الاحصائي السنوي 2006.
18. ----------، الكتاب الإحصائي السنوي 2008.
19. ----------، الكتاب الاحصائي السنوي، إصدار ديسمبر 2008، ص 26–27.
19. ----------، النشرة السنوية المجمعة، بحث القوى العاملة " تقرير تحليلي" عام 2017.
20. ----------، النشرة السنوية لاحصائيات المواليد والوفيات لعام 2016.
21. ----------، مصر في أرقام 2018.
22. ----------، مصر في أرقام، 2016.
23. ----------، نشرة الفقر وفقا لنتائج مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك، 2015.
24. جورج قرم، السكان والفقر والنمو في العالم العربي، المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية، القاهرة، 24–26 يونيو 2013.

25.حنان عبد الخضر هاشم، المشكلة السكانية ومتطلبات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية: رؤى نظرية وجدل قائم، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، 2011.
26.الدستور المصري 2014.
27.رئاسة مجلس الوزراء، برنامج عمل الحكومة 2019/2018– 2022/20121: مصر تنطلق.
28.زكي، رمزي (1984) "المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة"، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والعلوم والآداب، (سلسلة عالم المعرفة، 84).
29.عمار، حامد (1992) " التنمية البشرية في الوطن العربي: المفاهيم – المؤشرات – الأوضاع"، القاهرة: سيناء للنشر؛ قبرص: الصقر العربي للإبداع.
30.العيسوي، إبراهيم (1985) "انفجار سكاني أم أزمة تنمية؟: دراسة في قضايا السكان والتنمية ومستقبل مصر"، القاهرة: دار المستقبل العربي.
31.مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وصف محافظات مصر بالمعلومات، عام 2017.
32.محمد عدنان وديع، قضايا السكان في الوطن العربي: قراءة في الواقع والتحديات، مجلة التنمية والسياسة الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1999.
33.مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، وصف محافظات مصر، عام 2017.
34.معهد التخطيط القومى (2010) التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فى خريطة المحافظات المصرية وآثارها على التنمية، قضايا التخطيط والتنمية رقم 219.
35.---------- (2008) "الخصائص السكانية وانعكاساتها على القيم الاجتماعية"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (210)، القاهرة: معهد التخطيط القومي.
36.---------- "تحليل حالة السكان في مصر وتبايناتها المكانية 2017"، تقرير فني تحت النشر.
37.نظارة المالية، إدارة عموم الإحصاء الأميرية، الإحصاء السنوي العام للقطر المصري عام 1910 (السنة الثانية)، المطبعة الأميرية بمصر 1911.
38.هطل، حامد (2000) النمو السكاني وعلاقته بالتطورات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية في إمارة دبي، المؤتمر العام الثاني عشر لمنظمة المدن العربية، الانفجار السكاني فى المدن العربية وتحديات القرن الواحد والعشرين، الكويت 24–26 ابريل 2000.
39.---------- (2001) النظام الشامل لتخطيط استعمالات الأراضي لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة، معهد التخطيط القومي، مذكرة خارجية رقم (1608)

40.---------- (2003) تجربة إمارة دبي في التخطيط الشامل وإدارة التنمية العمرانية، مجلة التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي، مجلد (11) العدد (2)، ص ص 116-162.

41.الهيئة العامة للاستعلامات – بوابتك إلى مصر، الصفحة الرئيسية، السكان http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=19K ، نوفمبر 2015.

42.وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، خطة التنمية المستدامة " للعام 2016 /2017.

43.www.mop.eg.gov

44.وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، الحسابات الإقليمية: المنهجية والتطبيق في ضوء التعداد الاقتصادي لعام 2013/12، إصدار 2015، ص 47-48.

45.----------، الحسابات الإقليمية: المنهجية والتطبيق في ضوء التعداد الاقتصادي لعام 2013/12، إصدار 2015. والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي 2014.

46.----------، تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي 2009/2008.

47.وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، كتاب الإحصاء السنوي 2007/2006 و2017/2016.

48.----------، كتاب الإحصاء السنوي 2017/2016.

49.وزارة الدولة للسكان (2015)، الإستراتيجية القومية للسكان 2015-2030. القاهرة: المجلس القومى للسكان.

50.وزارة المالية، البيانات التحليلي عن مشروع الموازنة العامة للدولة 2019/2018، والملامح الأساسية لتقديرات مشروع الموازنة العامة للدولة لسنة المالية 2009/2008. بعض البيانات محسوبة بواسطة الباحث.

51.----------، البيانات التحليلي عن مشروع الموازنة العامة للدولة 2019/2018.

52.----------، الملامح الأساسية لتقديرات مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2009/2008.

ملاحق

ملحق (1) المدن التي حققت معدلات نمو سكاني (3 % فأكثر) بين الفترات التعدادية 1976: 2017

المحافظة	اعلى تغير في معدلات النمو 76/86	اعلى تغير في معدلات النمو 96/2006	اعلى تغير في معدلات النمو 2006/2017
القاهرة		مايو 15	
		بدر	بدر
الجيزة	الجيزة	الجيزة	الجيزة
	البدرشين	الوراق	الشروق
	اوسيم		الشيخ زايد
	الصف	الصف	
	الحوامدية		
	البحرية		
	العياط		
	كرداسة	كرداسة	كرداسة
		أكتوبر 6	أكتوبر 6
القليوبية	طوخ		الخصوص
	شبين القناطر		
	قليوب	قليوب	قليوب
	كفر شكر		
	الخصوص	الخصوص	
		العبور	العبور
	شبرا الخيمة	شبرا الخيمة	
البحيرة	حوش عيسى	حوش عيسى	حوش عيسى
	أبو المطامير	رشيد	
		ادكو	
	غرب النوبارية	غرب النوبارية	غرب النوبارية
	أبو حمص	أبو حمص	
	ايتاي البرود	ايتاي البرود	ايتاي البرود
	كوم حمادة		
	الدلنجات		
		وادي النطرون	وادي النطرون

المحافظة	اعلى تغير في معدلات النمو 76/86	اعلى تغير في معدلات النمو 96/2006	اعلى تغير في معدلات النمو 2006/2017
الشرقية	كفر صقر		
	أولاد صقر	أولاد صقر	أولاد صقر
			سنورس
	منيا القمح	منيا القمح	منيا القمح
	بلبيس	بلبيس	القنايات
	أبو حماد		الحسينية
		رمضان 10	رمضان 10
		الصالحية الجديدة	مشتول السوق
الإسماعيلية	الإسماعيلية	الإسماعيلية	
	أبو صوير		
		التل الكبير	فايد
		القنطرة	القنطرة
		القنطرة شرق	قصاصين
شمال سيناء	العريش	العريش	العريش
		الشيخ زويد	الشيخ زويد
	بئر العبد	بئر العبد	بئر العبد
		نخل	
		ابورديس	
		الطور	
		رأس سدر	
		سانت كاترين	
	نويبع		
		شرم الشيخ	
		دهب	

المحافظة	اعلى تغير في معدلات النمو 76/86	اعلى تغير في معدلات النمو 96/2006	اعلى تغير في معدلات النمو 2006/2017
مطروح	مرسى مطروح	مرسى مطروح	
	السلوم	السلوم	
	الحمام	الحمام	
	الضبعة		الضبعة
	سيوة	سيوة	
	سيدي براني	سيدي براني	سيدي براني
	العلمين	العلمين	العلمين
كفر الشيخ	قلين		البرلس
			مطوبس
الدقهلية	طلخا		اجا
		منية النصر	جمصة
			المطرية
			الجمالية
	بلقاس		المنزلة
دمياط	دمياط	دمياط	دمياط الجديدة
	رأس البر		
الغربية	زفتى		
	السنطة		
	قطور		
المنوفية	قويسنا		
	الباجور	الباجور	الباجور
	اشمون		
	الشهداء	الشهداء	الشهداء
	بركة السبع		
		السادات	مدينة الصالحية

تابع ملحق (1) المدن التي حققت معدلات نمو سكاني (3 % فأكثر) بين الفترات التعدادية 1976: 2017

المحافظة	اعلى تغير في معدلات النمو 76/86	اعلى تغير في معدلات النمو 96/2006	اعلى تغير في معدلات النمو 2006/2017
الفيوم	اطسا	اطسا	اطسا
	طامية		ابشواي
بني سويف	واسطى		بني سويف الجديدة
	ناصر	ناصر	ناصر
			الفشن
			ببا
	اهناسيا	اهناسيا	اهناسيا
	بني سويف	بني سويف	
المنيا	العدوة	العدوة	العدوة
		بني مزار	سمسطا
	مطاي	مطاي	
	أبو قرقاس		
	المنيا	المنيا	
أسيوط	ديروط		أسيوط الجديدة
	أبو تيج		ساحل سليم
	صدفا		
	الغنايم		ابنوب
	الفتح	الفتح	الفتح
الوادي الجديد	الداخلة		
	الفرافرة	الفرافرة	الفرافرة
سوهاج	المراغة		سوهاج الجديدة
	طما		الكوثر
	المنشاة		جهينة
	سقالته		سقالته
	دار السلام	دار السلام	طهطا

المحافظة	اعلى تغير في معدلات النمو 76/86	اعلى تغير في معدلات النمو 96/2006	اعلى تغير في معدلات النمو 2006/2017
جنوب سيناء			رأس سدر
			أبو زنيمة
			الشيخ زويد
			الطور
قنا	نجع حماد	نجع حماد	
	فقط		
	نقادة		
اسوان	نصر		ادفو
			كوم امبو
			البصيلية بحري
			كلابشة
الأقصر			البياضية
البحر الأحمر	مرسى علم	مرسى علم	
	سفاجا		سفاجا
	رأس غارب		
	القصير	القصير	
	الغردقة	الغردقة	
	شلاتين	شلاتين	
	حلايب		
بورسعيد	بورسعيد		
السويس	السويس	السويس	السويس
الإسكندرية			برج العرب
		برج العرب الجديدة	

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت، عام 2006، 2017

المدن التي استمرت معدلات نموها السكاني بمعدلات 3% فأكثر بين التعدادات

ملحق (2) تنوع الأنشطة الاقتصادية بالمحافظات المصرية عام 2006.

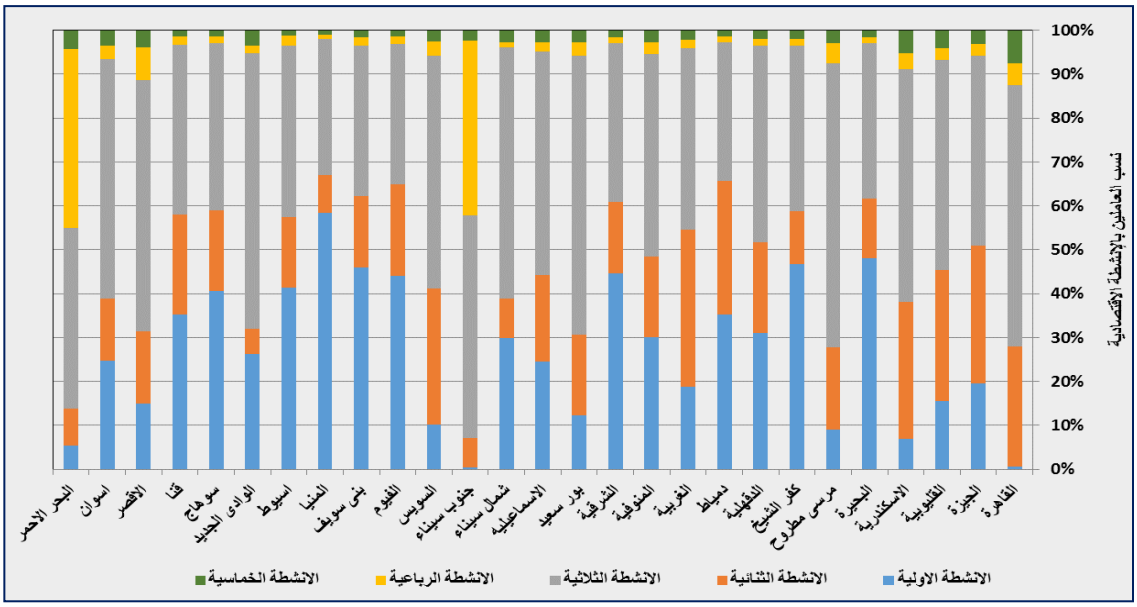

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان عام 2006 (جدول توزيع السكان طبقاً للنشاط الاقتصادي).

ملحق (3) حجم السكان بالنسبة للمساحة المأهولة 2017

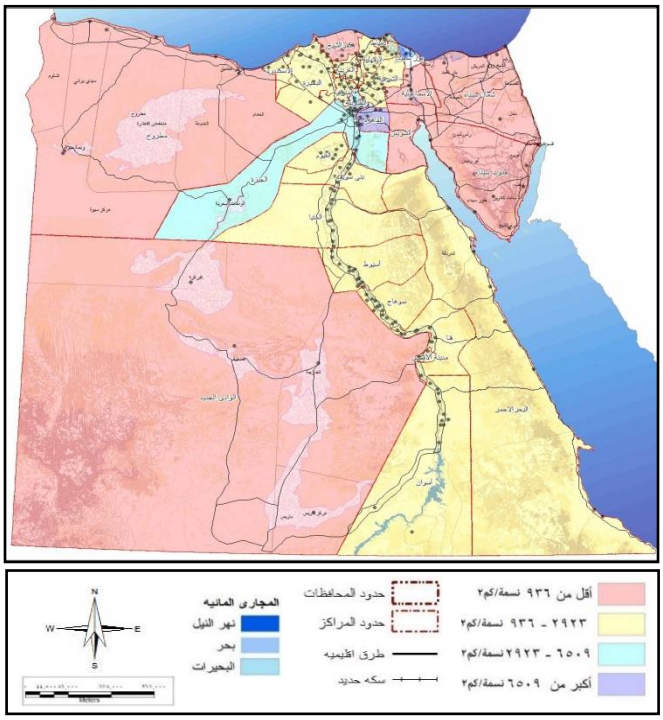

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، وصف محافظات مصر، عام 2017.

ملحق (4) نمط التوزيع المكاني للتجمعات العمرانية

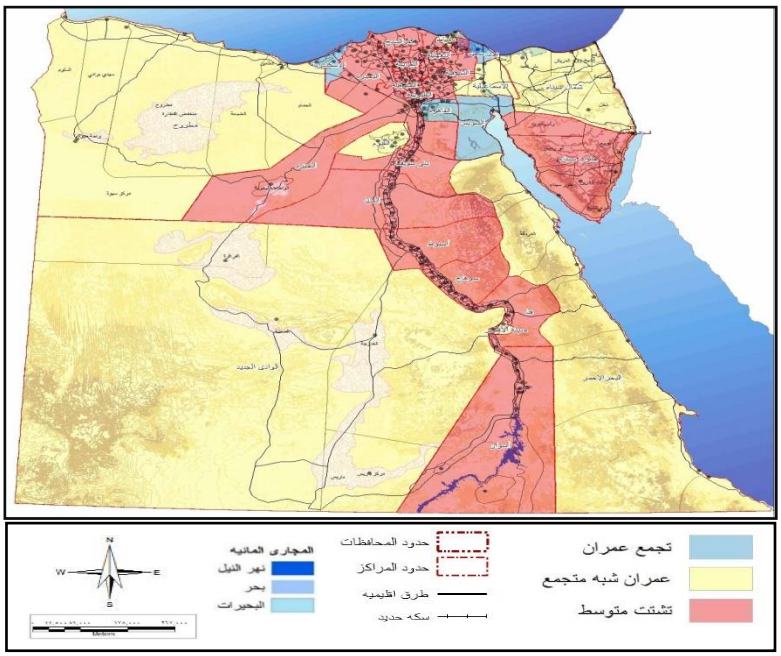

المصدر: تم حسابه وفقا لمعامل الانتشار وفقاً لبيانات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، وصف محافظات مصر، عام 2017.

ملحق (5) الفئات الحجمية للتجمعات العمرانية الحضرية

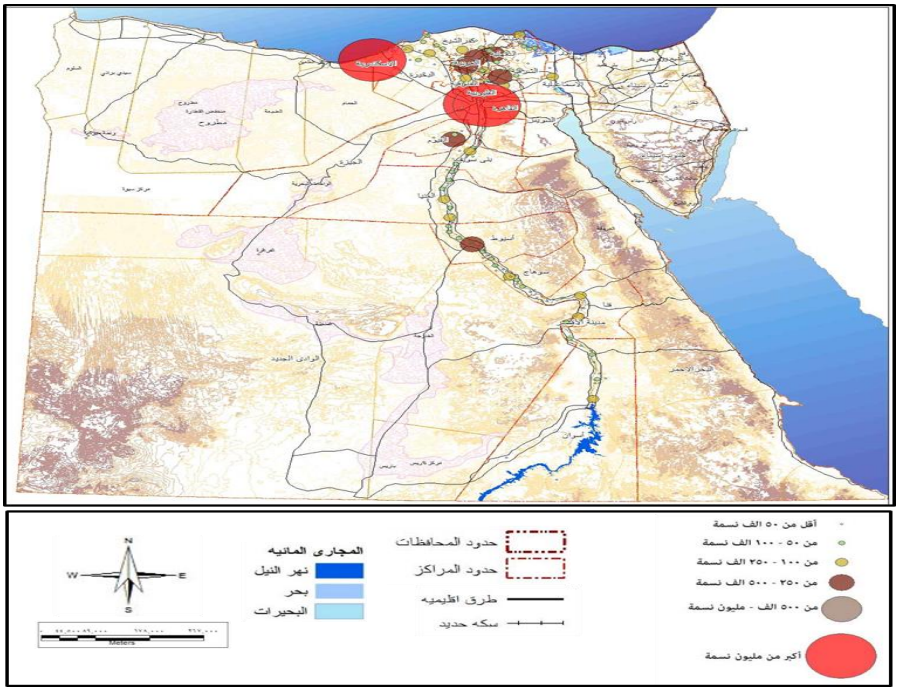

المصدر: التعداد العام للسكان عام 2017، جدول (توزيع حجم السكان حسب فئات السن والنوع).

ملحق (6) تصنيف فئات الحراك السكاني اعتمادا على الهجرة للمراكز في الفترة بين 1996 و2006

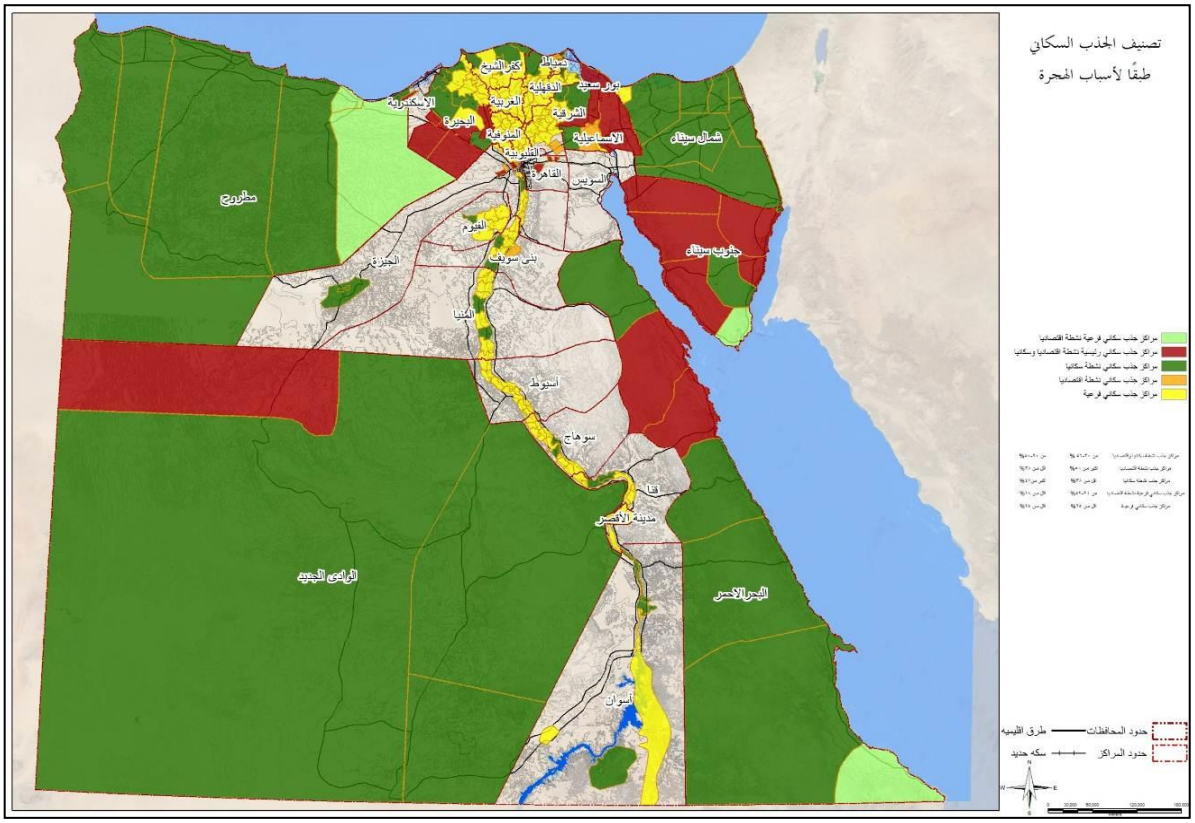

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان عام 2006.

ملحق (7) التوزيع النسبي للسكان بين الحضر والريف على مستوى محافظات الجمهورية (2017)

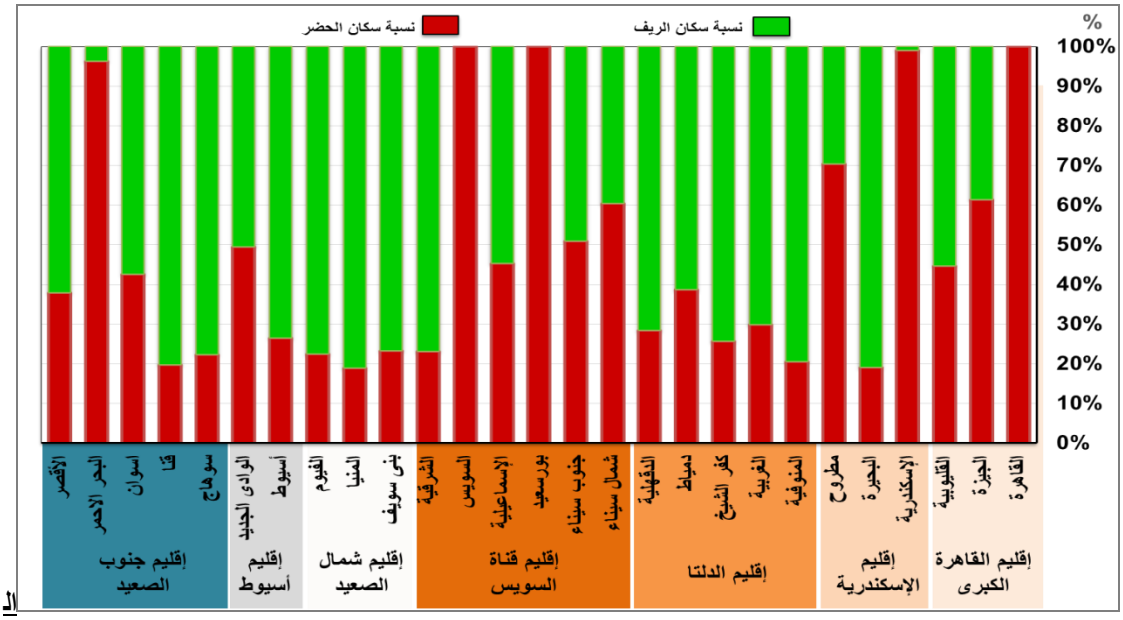

مصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان عام 2017.

ملحق (8) معدل البطالة بالمحافظات عام 2017

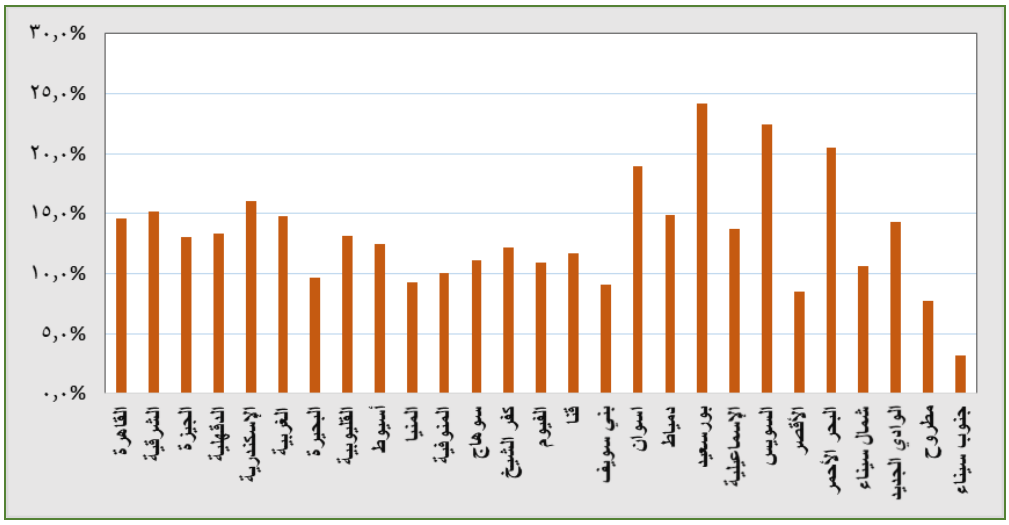

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، وصف محافظات مصر، عام 2017

ملحق (9) تداعى الأداء الاقتصادي

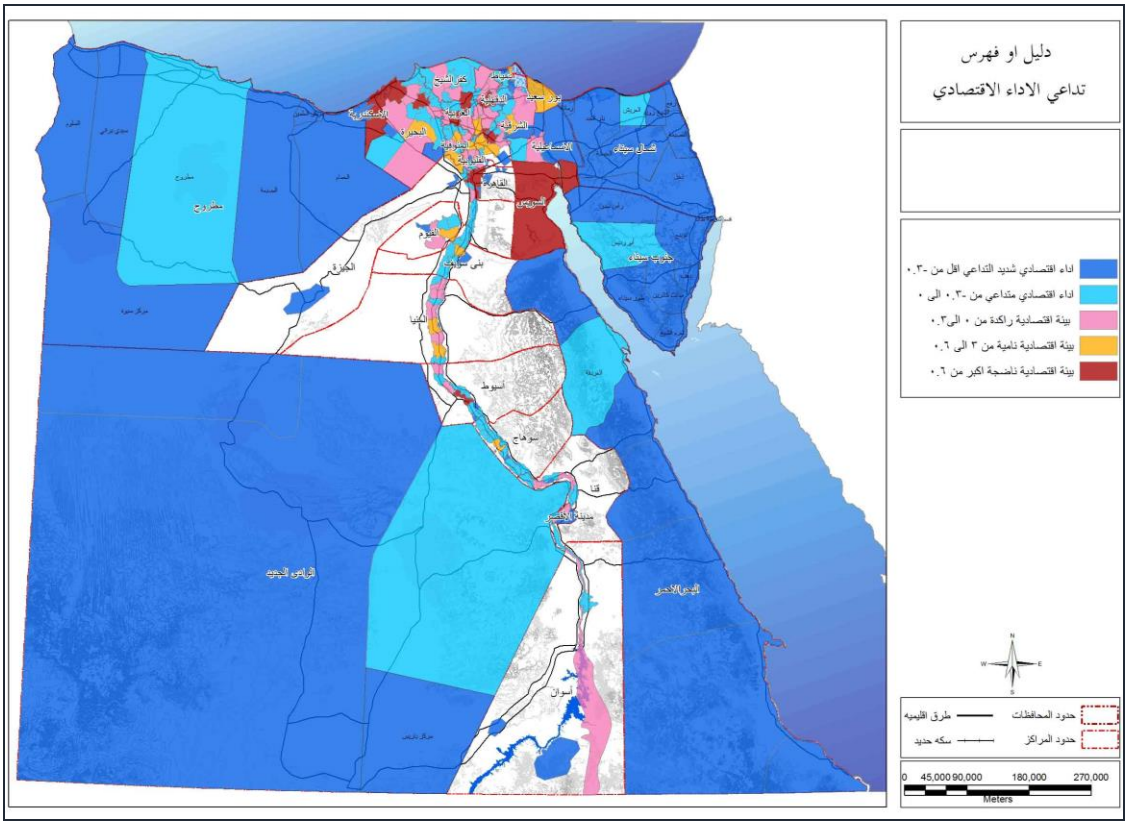

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان عام 2006.

ملحق (10) نسبة الوحدات الشاغرة على مستوى الجمهورية طبقاً للفئات الحجمية للمدن

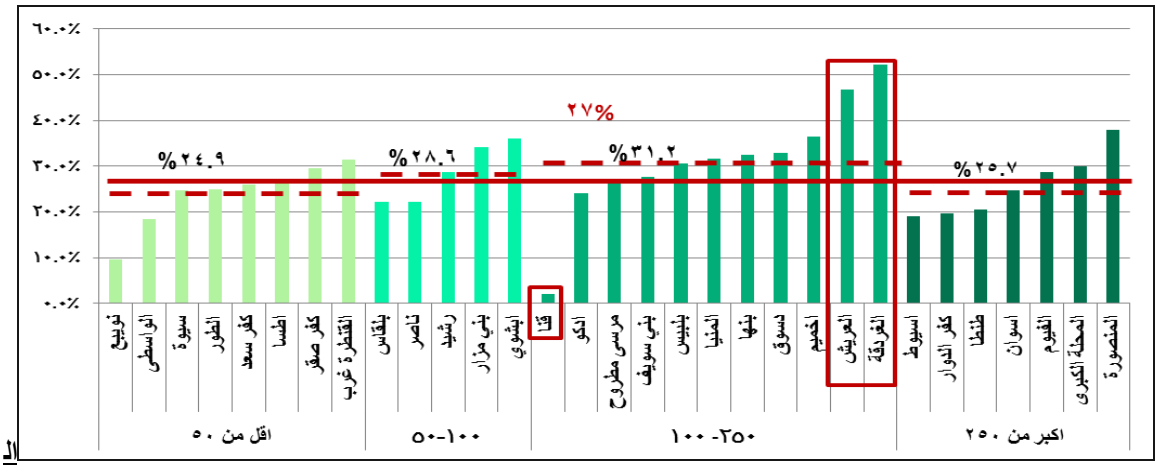

مصدر: باستخدام بيانات تعداد السكان والمنشآت 2017 وتم تقسيم فئات المدن من قبل فريق البحث.

ملحق (11) توزيع وحدات المباني العادية للسكن طبقا للاستخدام الحالي لريف المراكز بالجمهورية عام 2017

% الوحدات السكنية الخالية المكتملة		% الوحدات السكنية الخالية بدون تشطيب		اجمالي الوحدات السكنية الخالية %	
الفئة	% عدد المدن في كل فئة	الفئة	% عدد المدن في كل فئة	الفئة	% عدد المدن في كل فئة
أكثر من 50%	1%	أكثر من 50%	0.0%	أكثر من 50%	1.9%
من 50%-30%	4%	من 50%-30%	0.0%	من 50%-30%	8.4%
من 30%-10%	36%	من 30%-10%	47.2%	من 30%-10%	83.2%
أقل من 10%	59%	أقل من 10%	52.8%	أقل من 10%	6.5%
الإجمالي	100%	الإجمالي	100.0%	الإجمالي	100.0%

المصدر: التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، عام 2017.

ملحق (12) توزيع وحدات المباني العادية للسكن طبقا للاستخدام الحالي لمدن الجمهورية عام 2017

% الوحدات السكنية الخالية المكتملة		% الوحدات السكنية الخالية بدون تشطيب		اجمالي الوحدات السكنية الخالية %	
الفئة	% عدد المدن في كل فئة	الفئة	% عدد المدن في كل فئة	الفئة	% عدد المدن في كل فئة
أكثر من 50%	4%	أكثر من 50%	0.0%	أكثر من 50%	10.2%
من 50%-30%	9%	من 50%-30%	3.1%	من 50%-30%	11.4%
من 30%-10%	52%	من 30%-10%	33.3%	من 30%-10%	74.9%
أقل من 10%	36%	أقل من 10%	63.5%	أقل من 10%	3.5%
الإجمالي	100%	الإجمالي	100.0%	الإجمالي	100.0%

المصدر: التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، عام 2017.

ملحق (13) نسبة أطوال الطرق المرصوفة لإجمالي الطرق بالمحافظات عام 2017.

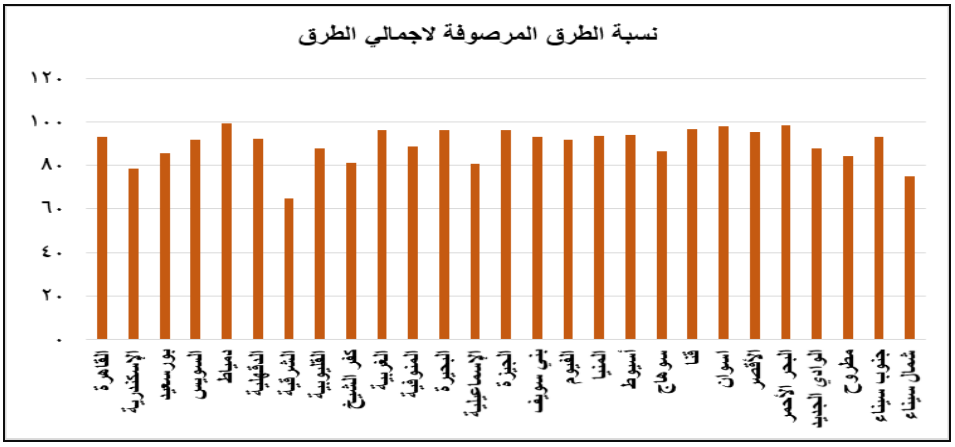

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، وصف محافظات مصر، عام 2017.

ملحق (14) نصيب الفرد من كمية مياه الشرب المستهلكة (لتر. يوم/فرد) عام 2017

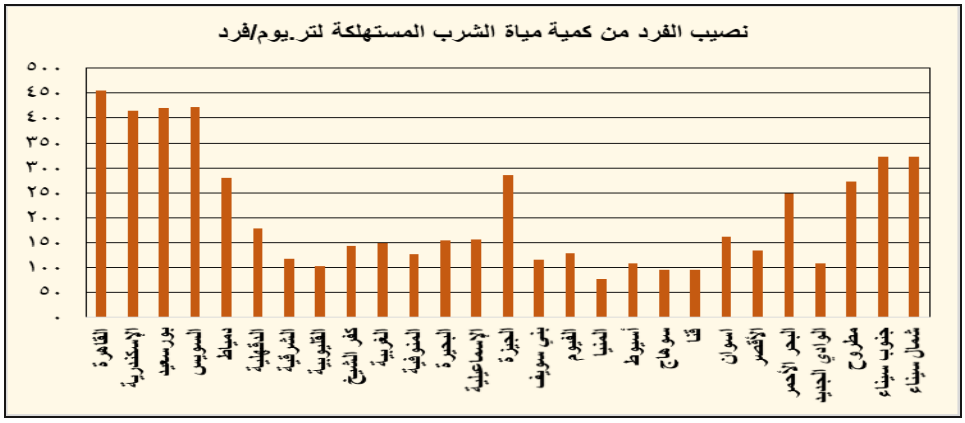

المصدر: مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وصف محافظات مصر بالمعلومات، عام 2017.

ملحق (15) نصيب الفرد من طاقة الصرف الصحي (لتر. يوم/فرد) عام 2017

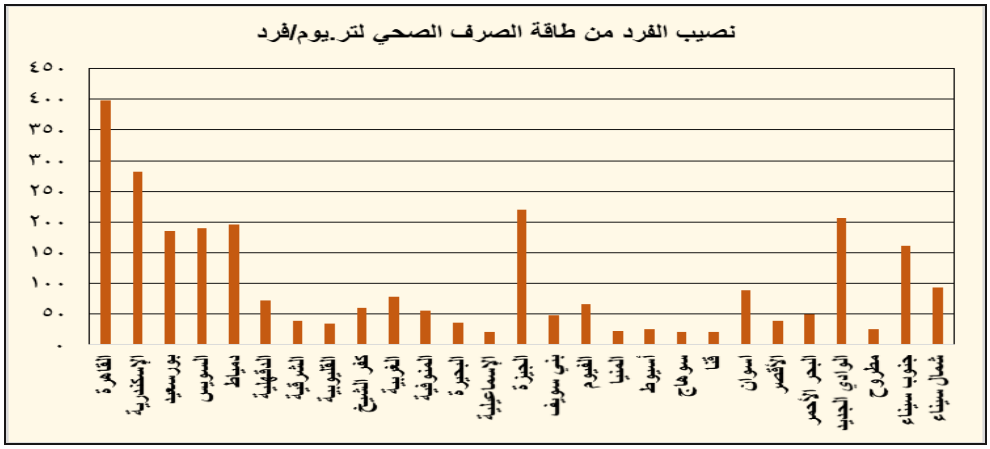

المصدر: مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وصف محافظات مصر بالمعلومات، عام 2017.

ملحق (16) نصيب الفرد من الكهرباء المستخدمة في الانارة (ك.و.س سنويا/للفرد) عام 2017

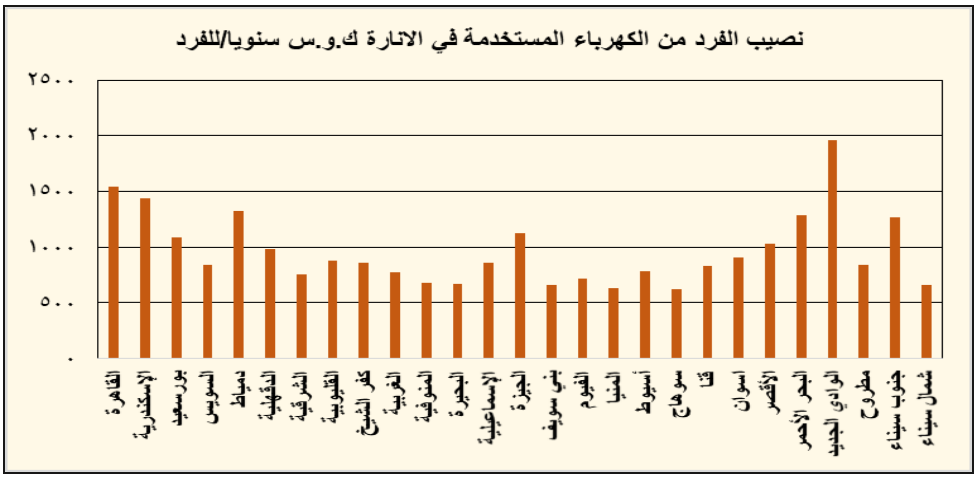

المصدر: مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وصف محافظات مصر بالمعلومات، عام 2017.

ملحق (17) بعض نماذج التجمعات الريفية والعزب الملاصقة والمحيطة بالمدن

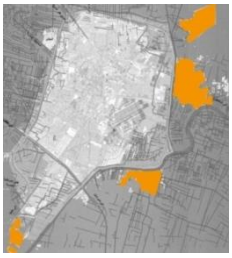

مدينة المحلة الكبرى

مدينة بنها

مدينة كفر الدوار

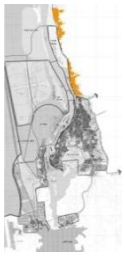

مدينة اسوان

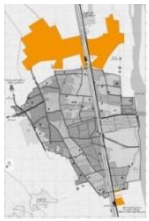

مدينة الحوامدية

مدينة بني سويف

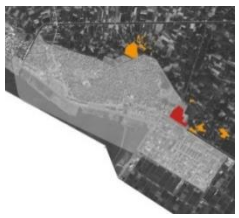

مدينة بلطيم

مدينة الطور

ملحق (18) توزيع نسبة عدد سكان المناطق (غير الآمنة) طبقا لدرجات الخطورة إلى إجمالي المناطق بكل مدينة

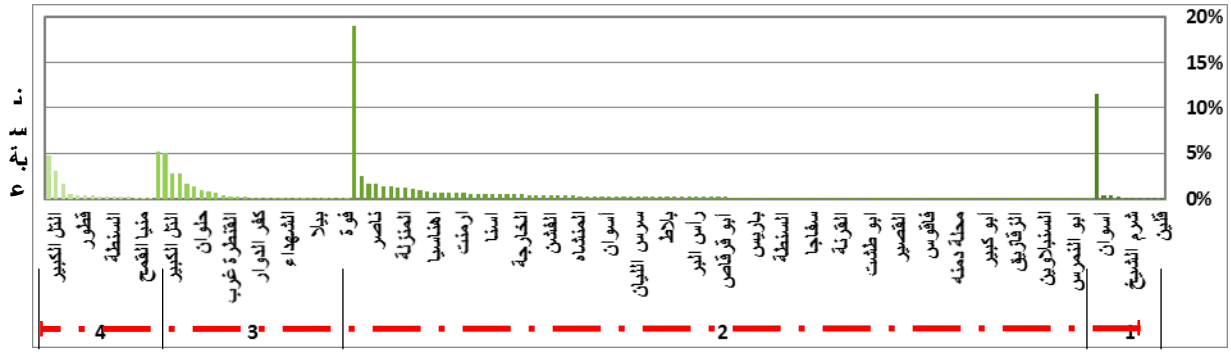

المصدر: مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وصف محافظات مصر بالمعلومات، عام 2017

ملحق (19) توزيع نسبة عدد المناطق ومساحة وعدد سكان المناطق(غير الآمنة) على مستوى الجمهورية

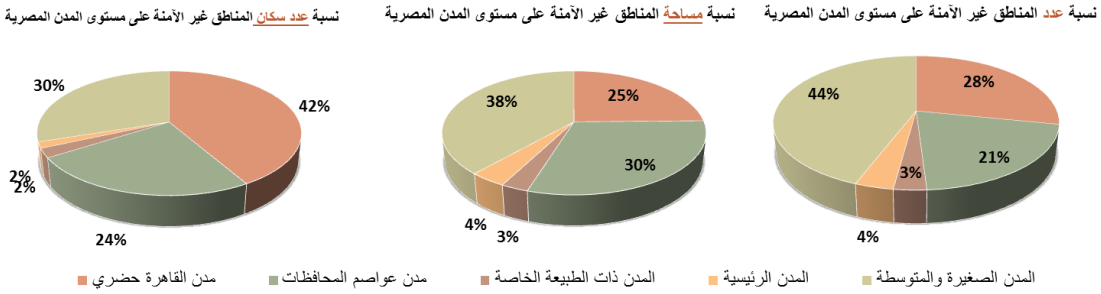

المصدر: مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وصف محافظات مصر بالمعلومات، عام 2017

ملحق (20) توزيع المناطق العشوائية غير الآمنة وغير المخططة 2017

اجمالي العشوائيات (غير المخططة + غير الامنة)	غير آمن	غير مخطط	إجمالي كتلة المدينة بالفدان (العمرانية فقط)
156300	4679	151621	417024
37·5%	1%	36·5 %	100%

المصدر: مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وصف محافظات مصر بالمعلومات، عام 2017

ملحق (21) نسبة مساحة المناطق غير المخططة طبقا لتصنيف المدن

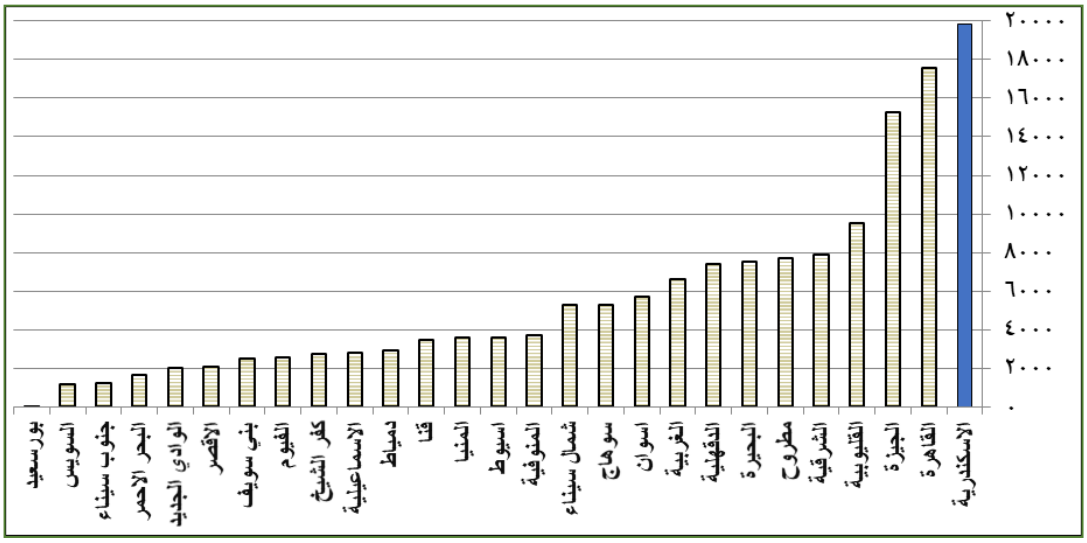

	مساحة المناطق الغير مخططة	النسبة %
الوادي	28743	19%
الدلتا	105030.5	69%
الاخرى	17847.7	12%
الاجمالي	151621.2	100%

ملحق (22) توزيع المناطق (غير المخططة) طبقا للمساحة (فدان) على مستوى المحافظات

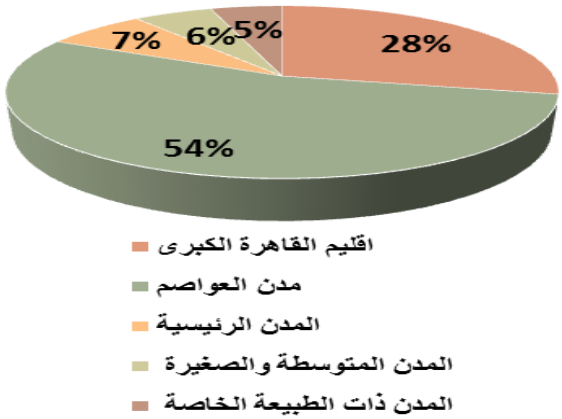

المصدر: مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وصف محافظات مصر بالمعلومات، عام 2017

ملحق (23) نسبة الأسواق العشوائية حسب المحافظة

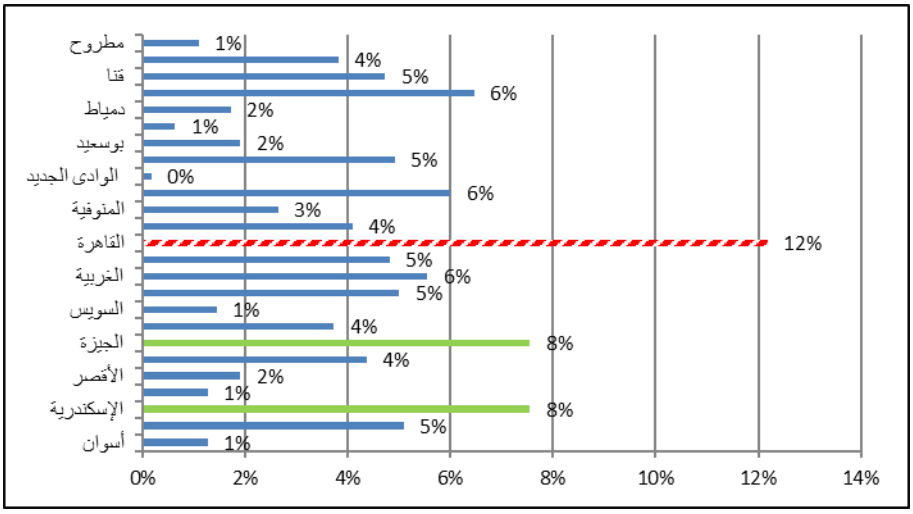

ملحق (24) ريف المراكز التي تنخفض بها نسبة الأسر المتصلة بشبكة الكهرباء عن متوسط ريف الجمهورية

المحافظة	ريف المراكز
البحر الأحمر	قسم القصير
	قسم مرسى علم
	قسم الشلاتين
	قسم سفاجا
	قسم حلايب
مطروح	قسم سيوة
	قسم سيدى برانى
اسوان	مركز أسوان
البحيرة	مركز وادى النطرون
الاسماعيلية	قسم القنطرة شرق
قنا	مركز قفط
مطروح	قسم الحمام
الجيزه	قسم الواحات البحرية

المحافظة	ريف المراكز
شمال سيناء	قسم نخل
	قسم الحسنة
	قسم بئر العبد
	قسم القسيمة
	قسم رفح
	قسم الشيخ زويد
	العريش
جنوب سيناء	قسم أبو زنيمة
	قسم أبو رديس
	قسم نويبع
	قسم طابا
	قسم سانت كاترين
	قسم رأس سدر
	شرم الشيخ
	قسم دهب

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت، عام 2017.

ملحق (25) المدن التي تنخفض بها نسبة الأسر المتصلة بشبكة الكهرباء عن متوسط حضر الجمهورية

المحافظة	المدينة
مطـــــروح	مدينة السلوم
	مدينة النجيلة
	مدينة سيدى برانى
	مدينة العلمين
	مدينة سيوة
	مدينة الضبعة
	مدينة مرسى مطروح
شمال سيناء	مدينة العريش
	مدينة الشيخ زويد
	مدينة بئر العبد
	مدينة رفح
	مدينة الحسنة
جنوب سيناء	مدينة طـابا
السويس	مدينة السخنة
بورسعيد	جملة مدينة بورسعيد
المنيا	مدينة بنى مزار
	مدينة سمالوط
	مدينة مطاى

المحافظة	المدينة
البحر الأحمر	مدينة مرسى علم
	مدينة الشلاتين
	مدينة الغردقة
	مدينة القصير
أسيوط	مدينة منفلوط
	مدينة ابنوب
	مدينة ساحل سليم
	مدينة البدارى
	مدينة الغنايم
سوهاج	مدينة دار السلام
	مدينة جهينة
المنيا	مدينة دير مواس
الفيوم	مدينة يوسف الصديق
	مدينة ابشواى
بني سويف	مدينة اهناسيا
قنا	مدينة الوقف
	مدينة قنا الجديدة
المنوفية	مدينة شبين الكوم

المحافظة	المدينة
الجيزة	مدينة 6 أكتوبر
	مدينة الباويطى
	مدينة البدرشين
الاسكندرية	مدينة برج العرب
	مدينة برج العرب الجديدة
الدقهلية	مدينة الجمالية
	مدينة الكردي
	مدينة المطرية
البحيرة	مدينة بدر
	مدينة الدلنجات
	مدينة وادى النطرون
دمياط	مـدينة عزبة البرج
	مدينة رأس البر
	مدينة فارسكور
	مـدينة الروضة
الشرقية	قسم الصالحية الجديدة
	مدينة منشاة ابو عمر
	مدينة بلبيس

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت، عام 2017.

ملحق (26) ريف المراكز التي تنخفض بها نسبة الأسر المتصلة بالشبكة العامة لمياه الشرب عن متوسط ريف

المحافظة	المدينة
الشرقية	مركز الزقازيق
	مركز بلبيس
	مركز ديرب نجم
	مركز الابراهيمية
	مركز أبو كبير
	مركز منشأة أبو عمر
	مركز الحسينية
القليوبية	مركز بنها
	مركز القناطر الخيرية
	مركز شبين القناطر
	مركز الخانكة
الغربية	مركز المحلة الكبرى
	مركز كفر الزيات
المنوفية	مركز قويسنا
	مركز الباجور
	مركز أشمون
	مركز منوف

المحافظة	المدينة
البحيرة	مركز دمنهور
	مركز حوش عيسى
	مركز ايتاى البارود
	مركز بدر
	مركز الدلنجات
	مركز وادى النطرون
الاسماعيلية	مركز القنطرة شرق
	مركز أبو صوير
الجيزه	مركز أبو النمرس
	مركز الحوامدية
	مركز البدرشين
	مركز منشأة القناطر إمبابة
	مركز الواحات البحرية
بنى سويف	مركز ببا
المنيا	مركز سمالوط غرب
سوهاج	مركز طما
	مركز دار السلام

المحافظة	المدينة
شمال سيناء	العريش
	مركز بئر العبد
	مركز رمانة
	مركز الحسنة
	مركز نخل
	مركز القسيمة
	مركز الشيخ زويد
	مركز رفح
البحر الأحمر	مركز القصير
	مركز مرسى علم
	مركز الشلاتين
	مركز حلايب
مطروح	مركز مرسى مطروح
	مركز النجيلة
	مركز سيدى برانى
	مركز السلوم
	مركز الضبعة
	مركز الحمام
	مركز سيوة

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت، عام 2017

ملحق (27) المدن التي تنخفض بها نسبة الأسر المتصلة بالشبكة العامة لمياه الشرب عن متوسط حضر الجمهورية

المحافظة	المدينة
الدقهلية	مدينة السنبلاوين
الشرقية	مدينة القنايات
	مدينة مشتول السوق
	مدينة أبو كبير
	مدينة منشأة أبو عمر
	مدينة الحسينية
	مدينة الصالحية الجديدة
القليوبية	مدينة الخصوص
الغربية	مدينة طنطا
المنوفية	مدينة أشمون
البحيرة	مدينة إيتاى البارود
	مدينة وادى النطرون

المحافظة	المدينة
مطـــروح	مدينة مرسى مطروح
	مدينة النجيلة
	مدينة سيدى برانى
	مدينة السلوم
	مدينة الضبعة
شمال العريش	مدينة العريش
	مدينة بئر العبد
	مدينة الحسنة
	مدينة نخل
	مدينة الشيخ زويد
	مدينة رفح
جنوب سيناء	مدينة سانت كاترين
	مدينة نويبع
	مدينة طـابا
	مدينة دهب
	مدينة شرم الشيخ

المحافظة	المدينة
الجيزة	مدينة أبو النمرس
	مدينة الحوامدية
	مدينة كرداسة
	مدينة الباويطى
الأقصر	مدينة أرمنت
البحر الأحمر	مدينة القصير
	مدينة مرسى علم
	مدينة الشلاتين
	مـدينة حـــلايب
القاهرة	مدينة القاهرة الجديدة
بورسعيد	جملة مدينة بورسعيد
السويس	مدينة السخنة
الإسماعيلية	مدينة القنطرة غرب
	مدينة القنطرة شرق

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت، عام 2017.

ملحق (28) كمية مياه الشرب المنتجة والمستهلكة على مستوى المحافظات (ألف م^3/يوم)

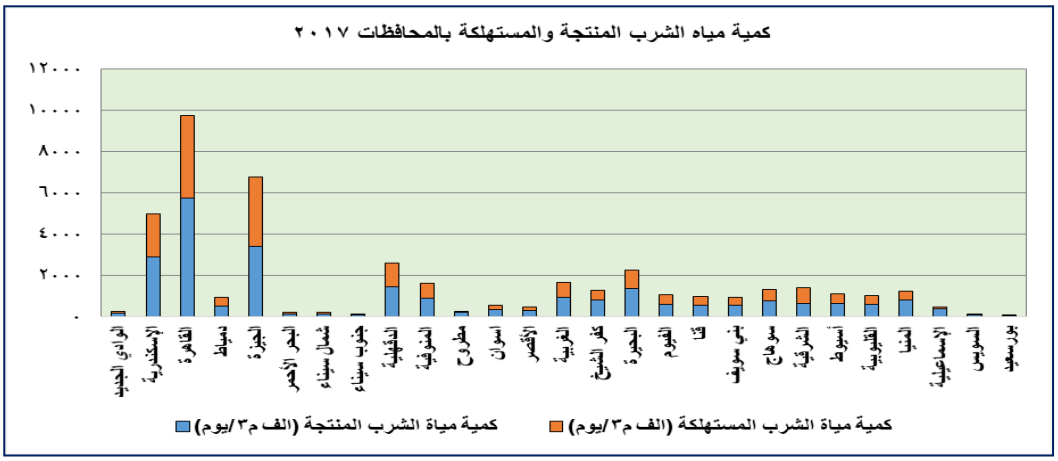

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، وصف محافظات مصر، عام 2017.

ملحق (29) القدرة الفعلية لمحطات الصرف الصحي وكمية المياه المعالجة للصرف على مستوى المحافظات 2017 (ألف م^3/يوم)

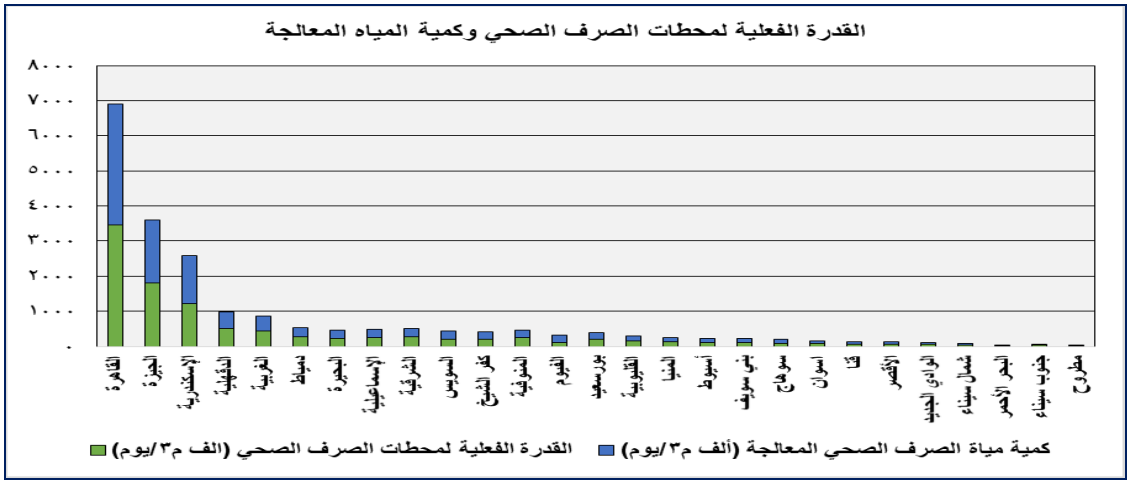

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، وصف محافظات مصر، عام 2017

ملحق (30) كمية الكهرباء المستخدمة للإنارة (مليون ك.و.س) على مستوى المحافظات 2017 (ألف م3/يوم)

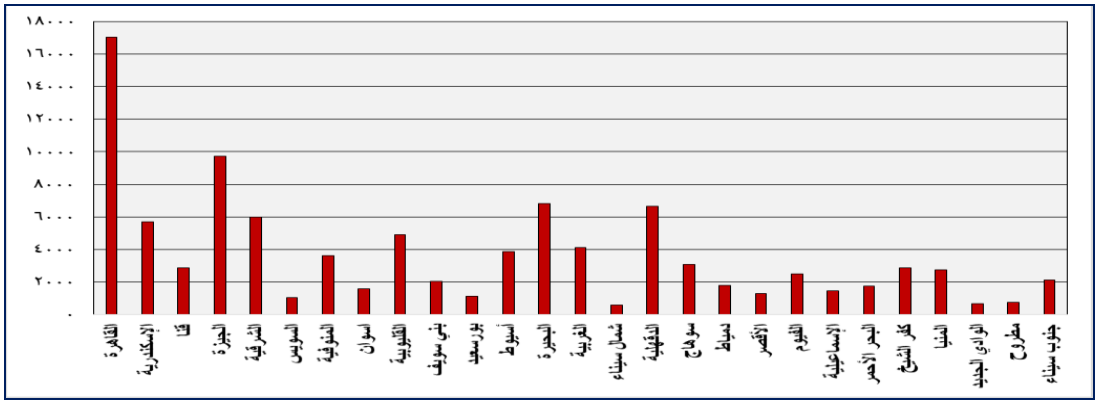

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، وصف محافظات مصر، عام 2017

ملحق (31) تكلفة الوحدة السكنية (الإسكان المتوسط) بالألف جنيه حتى مايو2017

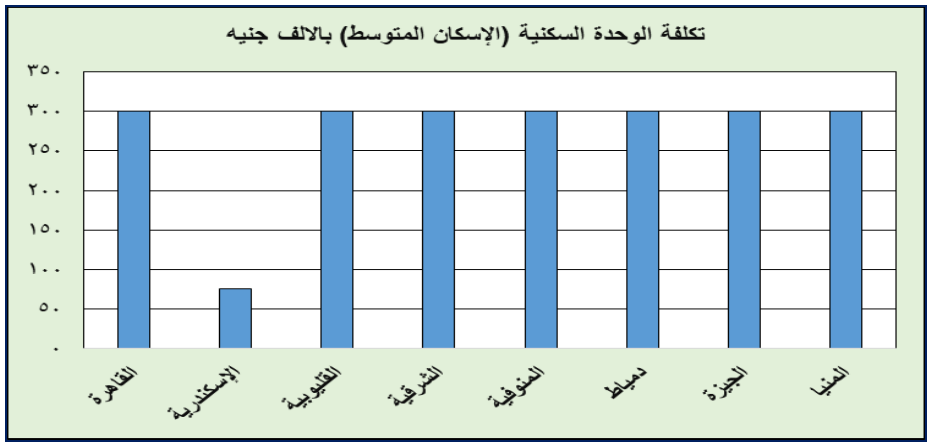

المصدر: مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وصف محافظات مصر بالمعلومات، عام 2017

ملحق (32) تكلفة الوحدة السكنية (الإسكان الاجتماعي) بالألف جنيه حتى مايو2017

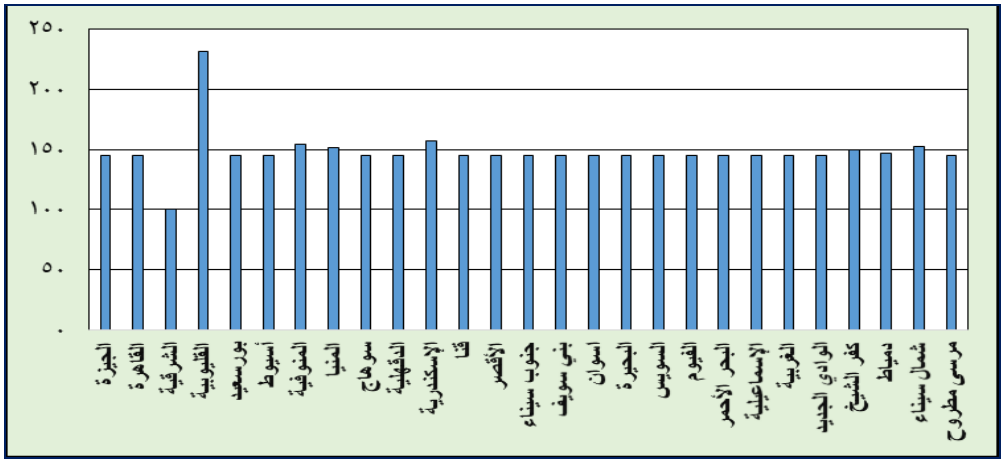

المصدر: مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وصف محافظات مصر بالمعلومات، عام 2017

ملحق (33) نطاقات الموارد الواعدة على المستوى القومي

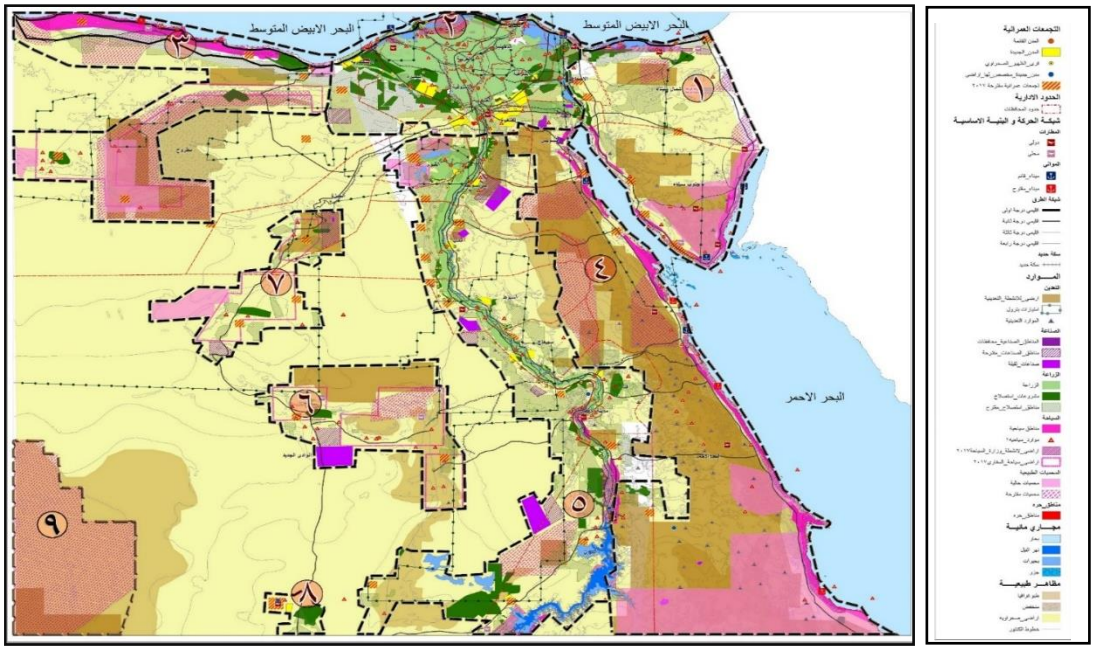

فهرس قضايا التخطيط والتنمية

م	العنوان	التاريخ	اسم المؤلف
1	دراسة الهيكل الاقليمى للعمالة فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية	ديسمبر 1977	د. محمد حسن فج النور
2			
3	الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	أبريل 1978	
4	دراسة تحليلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	يوليو 1978	
5	دراسة اقتصادية فنية لأفاق صناعة الأسمدة والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية حتى عام 1985	أبريل 1978	
6	التغذية والتنمية الزراعية فى البلاد العربية	أكتوبر 1978	
7	تطوير التجارة وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسلبيات مواجهته (1970/69 – 1975)	أكتوبر 1978	
8	Improving the position of third world countries in the international cotton Economy,	June 1979	
9	دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (1970 1976)	أغسطس 1979	د. كمال الجنزورى
10	حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرون	فبراير 1980	د. كمال الجنزورى
11	تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية فى جمهورية مصر العربية	مارس 1980	د. محرم الحداد
12	دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر (1970/71–1978)	مارس 1980	د. كمال الجنزورى
13	تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها	يوليو 1980	د. كمال الجنزورى
14	التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثة أجزاء)	يوليو 1980	د. كمال الجنزورى
15	A study on Development of Egyptian National fleet/	June 1985	د. كمال الجنزورى
16	الأنفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر 1970 – 1979	ابريل 1981	د. كمال الجنزورى
17	الأبعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرى المصرية	يونيو 1981	د. كمال الجنزورى

18	الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية (التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر	يوليو 1981	د. كمال الجنزورى
19	ترشيد الإدارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الأجنبية	ديسمبر 1981	د. كمال الجنزورى
20	الصناعات التحويلية فى المصرى. (ثلاثة أجزاء)	أبريل 1982	د. كمال الجنزورى
21	التنمية الزراعية فى مصر (جزئين)	سبتمبر 1982	د. محمد عبد الفتاح منجى
22	مشاكل إنتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها	أكتوبر 1983	د. محمد عبد الفتاح منجى
23	دور القطاع الخاص فى التنمية	نوفمبر 1983	د. محمد عبد الفتاح منجى
24	تطوير معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها على السياسات الزراعية فى مصر	مارس 1985	د. سعد طه علام
25	البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى	أكتوبر 1985	د. احمد عبد الوهاب برانيه
26	تقييم الاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا	أكتوبر 1985	د. رجاء عبد الرسول حسن
27	سياسات وإمكانيات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية	نوفمبر 1985	د. سعد طه علام
28	الأنفاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر	نوفمبر 1985	د. فوزى رياض فهمى
29	دراسة تمهيدية لاستكشاف أفاق الاستثمار الصناعى فى إطار التكامل بين مصر والسودان	نوفمبر 1985	د. فتحى الحسيني خليل
30	دراسة تحليلية عن تطوير الاستثمار فى ج.م.ع مع الإشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى	ديسمبر 1985	د. السيد عبد العزيز دحيه
31	دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الأساليب الفنية للإنتاج فى مصر (جزئين)	ديسمبر 1985	د. الفونس عزيز قديس
32	حدود وإمكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومى	يوليو 1986	د. رجاء عبد الرسول حسن
33	التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية	يوليو 1986	د.علا سليمان الحكيم
34	مدى إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح	يوليو 1986	د. رجاء عبد الرسول حسن

35	Integrated Methodology for Energy planning in Egypt.	Sep, 1986	د.عماد الشرقاوى امين
36	الملامح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها	نوفمبر 1986	معهد التخطيط القومي
37	دراسة بعنوان مشكلات صناعة الألبان فى مصر	مارس 1988	د.هدى محمد صالح
38	دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية	مارس 1988	د.مصطفى أحمد مصطفى
39	تقدير الإيجار الاقتصادى للأراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الاقليمى لجمهورية مصر العربية عامى 1985/80	مارس 1988	د.احمد حسن ابراهيم
40	السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية	يونيو 1988	د. سعد طه علام
41	بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنميته	أكتوبر 1988	د.على ابراهيم عرابي
42	نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيد والإلغاء	أكتوبر 1988	د.محمد سمير مصطفى
43	دور الصناعات الصغيرة فى التنمية دراسة استطلاعية لدورها الاستيعاب العمالى	أكتوبر 1988	د. محمد عبد المجيد الخلوى
44	دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة	أكتوبر 1988	د. ثروت محمد على
45	الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	فبراير 1989	د.سيد حسين احمد
46	إمكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى الإيرادات العامة للدول فى مصر	فبراير 1989	د.احمد حسن ابراهيم
47	مدى إمكانية تحقيق ذاتى من السكر	سبتمبر 1989	د. سعد طه علام
48	دراسة تحليلية لاثار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير وتنمية القطاع الزراعى	فبراير 1990	د.سيد حسين احمد
49	الإنتاجية والأجور والأسعار الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر	مارس 1990	د.ابراهيم حسن العيسوى
50	المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الأحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية	مارس 1990	د.احمد برانيه

51	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرية للمرحلة الآولى	مايو 1990	د.السيد عبد المعبود ناصف
52	بحث صناعة السكر وإمكانية تصنيع المعدات الرأسمالية فى مصر	سبتمبر 1990	د.محمد عبد الفتاح منجى
53	بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى	سبتمبر 1990	د.عماد الشرقاوى امين
54	التخطيط الاجتماعى والإنتاجية	أكتوبر 1990	د.وفاء احمد عبد الله
55	مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الأراضى والمياه والطاقة	أكتوبر 1990	د.محمد سمير مصطفى
56	دراسات تطبيقية لبعض قضايا الإنتاجية فى الاقتصاد المصرى	نوفمبر 1990	د.عثمان محمد عثمان
57	بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر 1990	د.رأفت شفيق بسادة
58	بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر 1990	د.فتحى الحسيني خليل
59	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرى(مرحلة ثانية)	نوفمبر 1990	د.السيد عبد المعبود ناصف
60	بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية	ديسمبر 1990	د.محمد سمير مصطفى
61	الإمكانيات والأفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الإنتاج والتوزيع	يناير 1991	د.مجدي محمد خليفه
62	إمكانية التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى	يناير 1991	د. سعد طه علام
63	دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى	أبريل 1991	د.سيد حسين احمد
64	بعض القطاعات الإنتاجية والخدميه بمحافظة مطروح(جزئين) الجزء الأول: القطاعات الإنتاجية	أكتوبر 1991	د.صالح حسين مغيب
65	مستقبل إنتاج الزيوت فى مصر	أكتوبر 1991	د. سعد طه علام
66	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الأول) الأسس والدراسات النظرية	أكتوبر 1991	د.محرم الحداد
66	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية	أكتوبر 1991	د.محرم الحداد
67	خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى	ديسمبر 1991	د.سعد حافظ

68	ميكنة الأنشطة والخدمات فى مركز التوثيق والنشر	ديسمبر 1991	د.اماني عمر
69	إدارة الطاقة فى مصر فى ضوء أزمة الخليج وانعكاساتها جوليا وإقليميا ومحليا	يناير 1992	د.راجيه عابدين خير الله
70	واقع آفاق التنمية فى محافظات الوادى الجديد	يناير 1992	د. عزه عبد العزيز سليمان
71	انعكاسات أزمة الخليج(1991/90) على الاقتصاد المصرى	يناير 1992	د.مصطفى أحمد مصطفى
72	الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى	مايو 1992	د.عبد القادر دياب
73	خبرات التنمية فى الدول الأسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها فى مصر	يوليو 1992	د.ابراهيم حسن العيسوي
74	بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية	سبتمبر 1992	د.فتحى الحسيني خليل
75	تطوير مناهج التخطيط وادارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة	سبتمبر 1992	د.عثمان محمد عثمان
76	السياسات النقدية فى مصر خلال الثمانينات " المرحلة الاولى" ميكانيكية وفاعلية السياسة النقدية فى الجانب المالى والاقتصادى المصرى	سبتمبر 1992	د.السيد عبد المعبود ناصف
77	التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة	يناير 1993	د.سيد حسين احمد
78	احتياجات المرحلة المقبلة للآقتصاد المصرى ونماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التأشيرى المرحلة الاولى	يناير 1993	د.محرم الحداد
79	يعض قضايا التصنيع فى مصر منظور تنموى تكنولوجى	مايو 1993	د.محمد عبد الفتاح منجى
80	تقوييم التعليم الاساسى فى مصر	مايو 1993	د.محمد عبد العزيز عيد
81	الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الاجنبى على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصرى	مايو 1993	د. الفونس عزيز قديس
82	He Current development in the methodology and applications of operations research obstacles and prospects in developing countries	Nov 1993	د.اماني عمر
83	الآثار البيئية الزراعية	نوفمبر 1993	د. سعد طه علام
84	تقييم البرامج للنهوض بالإنتاجية الزراعية	ديسمبر 1993	د.محمد سمير مصطفى

85	اثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقة	يناير 1994	د.محمود عبد الحى صلاح
86	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى " المرحلة الاولى"	يونيو 1994	د.محرم الحداد
87	الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات فى ج.م.ع (دراسة ميدانية عن زلزال أكتوبر 1992 فى مدينة السلام)	سبتمبر 1994	د.وفاء احمد عبد الله
88	تحرير القطاع الصناعى العام فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية	سبتمبر 1994	د.محمد ماجد صلاح الدين خشبة
89	استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسة الإصلاح الاقتصادى بمصر (مجلدان)	سبتمبر 1994	د. رمزي زكي
90	واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويره	نوفمبر 1994	د.محمد عبد العزيز عيد
91	تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وافق تطويرها	ديسمبر 1994	د.عبد القادر دياب
92	دور الدولة فى القطاع الزراعى فى مرحلة التحرير الاقتصادى	ديسمبر 1994	د.سعد طه علام
93	الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعى المصرى فى ظل الإصلاح الأقتصادى	يناير 1995	د.راجيه عابدين خير الله
94	مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثانية)	فبراير 1995	د.محرم الحداد
95	السياسات القطاعية فى ظل التكيف الهيكلى	أبريل 1995	د.محمود عبد الحى صلاح
96	الموازنة العامة للدولة فى ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادى	يونية 1995	د.ثروت محمد على
97	المستجدات العالمية (الجات وأوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية (دراسة حالة مصر)	أغسطس 1995	د.إجلال راتب
98	تقييم البدائل الإجرائية لتوسع قاعدة الملكية فى قطاع الأعمال العام	يناير 1996	د.صالح حسن مغيب
99	أثر التكتلات الأقتصادية الدولية على قطاع الزراعى	يناير 1996	د.سعد طه علام
100	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثالثة)	مايو 1996	د.محرم الحداد
101	دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظات الحدود	مايو 1996	

102	التعليم الثانوى فى مصر: واقعة ومشاكله واتجاهات تطويره	مايو 1996	د.محمد عبد العزيز عيد
103	التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية: المتطلبات والسياسات	سبتمبر 1996	د.سعد طه علام
104	دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات	أكتوبر 1996	د.اجلال راتب
105	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة لأطراد التنمية (المرحلة الأولى)	نوفمبر 1996	د.محرم الحداد
106	المنظمات غير الحكومية والتنمية فى مصر (دراسة حالات)	ديسمبر 1996	د.نادرة وهدان
107	الابعاد البيئية المستدامة فى مصر	ديسمبر 1996	د.راجية عابدين خير الله
108	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى: مصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	مارس 1997	د.محمد عبد العزيز عيد
109	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	أغسطس 1997	د.ثروت محمد على
110	ملامح الصناعة المصرية فى ظل العوامل الرئيسية المؤثرة فى مطلع القرن الحادى والعشرين	ديسمبر 1997	د.ممدوح فهمي الشرقاوى
111	آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من اجل تنمية ريفية مستدامة فى مصر	فبراير 1998	د.راجية عابدين خير الله
112	الزراعة المصرية والسياسية الزراعية فى اطار نظام السوق الحرة	فبراير 1998	د.عبد القادر دياب
113	الزراعة المصرية فى مواجهة القرن الواحد والعشرين	فبراير 1998	د.سعد طه علام
114	التعاون بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مايو 1998	د.اجلال راتب
115	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة بطرد التنمية (المرحلة الثالثة)	يونيو 1998	د.محرم الحداد
116	حول أهم التحديات الاجتماعية فى مواجهة القرن21	يونية 1998	د.وفاء احمد عبد الله
117	محددات الطاقة الادخارية فى مصر دراسة نظرية وتطبيقية	يونية 1998	د.ابراهيم العيسوى
118	تصور حول تطوير نظام المعلومات الزراعية	يوليو 1998	د.عبد القادر دياب

119	التوقعات المستقبلية لإمكانيات الاستصلاح والاستزراع بجنوب الوادى	سبتمبر 1998	د.سعد طه علام
120	استراتيجية استغلال البعد الحيزى فى مصر فى ظل الاصلاح الاقتصادى	ديسمبر 1998	د.سيد محمد عبد المقصود
121	حولت الى مذكرة خارجية رقم (1601)	ديسمبر 1998	د.ايمان احمد الشربيني
122	Artificial Neural Networks Usage For Underground Water storage & River Nile in Toshoku Area	ديسمبر 1998	د.عبد الله الداعوشى
123	بناء وتطبيق نموذج متعدد القطاعات للتخطيط التأشيرى فى مصر	ديسمبر 1998	د.ماجدة ابراهيم
124	اقتصاديات القطاع السياحى فى مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومى	ديسمبر1998	د.اجلال راتب
125	تحديات التنمية الراهنة فى بعض محافظات جنوب مصر	فبراير 1999	د.سيد محمد عبد المقصود
126	الآفاق والإمكانيات التكنولوجية فى الزراعة المصرية	سبتمبر 1999	د.سعد طه علام
127	ادارة التجارة الخارجية فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى	سبتمبر 1999	د.اجلال راتب
128	قواعد ونظم معلومات التفاوض فى المجالات المختلفة	سبتمبر 1999	د.محرم الحداد
129	جاهات تطوير نموذج لاختيار السياسات الاقتصادية للاقتصاد المصرى	يناير 2000	د.ماجدة ابراهيم
130	دراسة الفجوة النوعية لقوة العمل فى محافظات مصر وتطورها خلال الفترة 1986–1996	يناير 2000	د.عزه عبد العزيز سليمان
131	التعليم الفنى وتحديات القرن الحادى والعشرون	يناير 2000	د.محمد عبد العزيز عيد
132	أنماط الاستيطان فى منطقة جنوب الوادى " توشكى "	يونيو 2000	د.سيد محمد عبد المقصود
133	فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعات دول الكوميسا	يونيو 2000	د.محمد محمود رزق
134	الإعاقة والتنمية فى مصر	يونيو 2000	د.نادرة وهدان
135	تقويم رياض الأطفال فى القاهرة الكبرى	يناير 2001	د.محمد عبد العزيز عيد
136	الجمعيات الأهلية وآوليات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية	يناير 2001	د.عزه عبد العزيز سليمان
137	آفاق ومستقبل التعاون الزراعى فى المرحلة القادمة	يناير 2001	د.احمد عبد الوهاب برانيه
138	تقويم التعليم الصحى الفنى فى مصر	يناير 2001	د.نادرة وهدان

139	منهجية جديدة للإستخدام الأمثل للمياه فى مصر مع التركيز على مياه الرى الزراعى مرحلة أولى	يناير 2001	د.محمد محمد الكفراوي
140	التعاون الإقتصادى المصرى الدولى _ دراسة بعض حالات الشراكه	يناير 2001	د.اجلال راتب
141	تصنيف وترتيب المدن المصرية(حسب بيانات تعداد 1996)	يناير 2001	د.السيد محمد كيلاني
142	الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية	يناير 2001	د.عبد القادر دياب
143	سبل تنمية الصادرات من الخضر	ديسمبر 2001	د.هدى صالح النمر
144	تحديد الاحتياجات التدريبية لمعلمى المرحلة الثانوية	ديسمبر 2001	د.محمد عبد العزيز عيد
145	التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزى والمحافظات	فبراير 2002	د.عزه عبد العزيز سليمان
146	اثر البعد المؤسسى والمعوقات الإدارية والتسويق على تنمية الصادرات الصناعية المصرية	مارس 2002	د.ممدوح فهمي الشرقاوى
147	قياس استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية	مارس 2002	د.عبد القادر دياب
148	تطوير منهجية جديدة لحساب الاستخدام الأمثل للمياه فى مصر (مرحلة ثانية)	مارس 2002	د.محمد محمد الكفراوي
149	رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الإقتصادى المصرى الخارجى" الجزء الأول" حلفية أساسية "	مارس 2002	د.محمود محمد عبد الحى
150	المشاركة الشعبية ودورها فى تعاظم أهداف خطط التنمية المعاصرة المحلية الريفية والحضرية	ابريل 2002	د.وفاء احمد عبد الله
151	تقدير مصفوفة حسابات اجتماعية للإقتصاد المصرى عام 1998 – 1999	أبريل 2002	د. سهير ابو العينين
152	الأشكال التنظيمية وصيغ وأليات تفعيل المشاركة فى عمليات التخطيط على مستوى القطاع الزراعى	يوليو 2002	د.هدى صالح النمر
153	نحو استراتيجية للاستفادة من التجارة الإلكترونية فى مصر	يوليو 2002	د.محرم الحداد
154	صناعة الأغذية والمنتجات الجلدية فى مصر (الواقع والمستقبل)	يوليو 2002	د.ممدوح فهمي الشرقاوى
155	تقدير الاحتياجات التمويلية لتطوير التعليم ما قبل الجامعى وفقا لاستراتيجية متعددة الأبعاد	يوليو 2002	د.محمد عبد العزيز عيد

156	الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة المرية وأولوياتها على مستوى المحافظات	يوليو 2002	د.عزه عبد العزيز سليمان
157	موقف مصر فى التجمعات الإقليمية	يوليو 2002	د.سلوى مرسي محمد فهمي
158	إدارة الدين العام المحلى وتمويل الاستثمارات العامة فى مصر	يوليو 2002	د.السيد عبد العزيز دحيه
159	التأمين الصحى فى واقع النظام الصحى المعاصر	يوليو 2002	د.عزه عمر الفندري
160	تطبيق الشبكات العصبية فى قطاع الزراعة	يوليو 2002	د.محمد محمد الكفراوي
161	الإنتاج والصادرات المصرية من مجمدات وعصائر الخضر والفاكهة ومقترحات زيادة القدرة التنافسية لها بالأسواق المحلية والعالمية	يوليو 2002	د.سمير عريقات
162	تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية	يناير 2003	د.سيد محمد عبد المقصود
163	تقييم وتحسين أداء بعض المرافق " مياه الشرب والصرف الصحى"	يوليو 2003	د.محرم الحداد
164	تصورات حول خصخصة بعض مرافق الخدمات العامة	يوليو 2003	د.عبد القادر دياب
165	تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم العالى " دراسة نظرية تحليلية ميدانية "	يوليو 2003	د.محمد عبد العزيز عيد
166	دراسة أهمية الآثار البيئية للأنشطة السياحة فى محافظة البحر الأحمر " بالتركيز على مدينة الغردقة"	يوليو 2003	د.سلوى مرسي محمد فهمي
167	العوامل المحددة للنمو الاقتصادى فى الفكر النظرى وواقع الاقتصاد المصرى	يوليو 2003	د. سهير ابو العينين
168	العدالة فى توزيع ثمار التنمية فى بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية فى محافظات مصر " دراسة تحليلية"	يوليو 2003	د.عزه عبد العزيز سليمان
169	تقييم وتحسين جودة أداء بعض الخدمات العامة لقطاعى التعليم والصحة باستخدام شبكات الأعمال	يوليو 2003	د.عبد القادر حمزه
170	دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ اليها	يوليو 2003	د.فادية عبد السلام
171	أولويات الاستثمار فى قطاع الزراعة	يوليو 2003	د.هدي صالح النمر
172	دراسة ميدانية للمشاكل والمعوقات التى تواجه صناعة الأحذية الجديدة فى مصر " التطبيق على محافظة القاهرة ومدينة العاشر من رمضان"	يوليو 2003	د.ممدوح فهمي الشرقاوى

173	قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمى والقومى والمحلى	يوليو 2003	د.عزيزة على عبد الرازق
174	بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية " القضايا والمعوقات الحاكمة"	يوليو 2003	د.مصطفى احمد مصطفى
175	بناء قواعد التقدم التكنولوجى فى الصناعة المصرية من منظور مداخل التنافسية والتشغيل والتركيب القطاعى	يوليو 2004	د.محرم الحداد
176	استراتيجية قومية مقترحة للإدارة المتكاملة للمخلفات الخطرة فى مصر	يوليو 2004	د.نفيسه ابو السعود
177	تحسين الجودة الشاملة لبعض مجالات اقطاع الصحى	يوليو 2004	د.عبد القادر حمزه
178	مخاطر الأسواق الدولية للسلع الغذائية للسلع الغذائية الاستراتيجية وإمكانيات وسياسات وأدوات مواجهتها	يوليو 2004	د.عبد القادر دياب
179	إمكانيات وأثار قيام منطقة حره بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية والمناطق الصناعية المؤهلة (ودروس مستفادة للاقتصاد المصرى)	يوليو 2004	د.فادية عبد السلام
180	نحو هواء نظيف لمدينة عملاقة	يوليو 2004	د.محمد سمير مصطفى
181	تحديد الاحتياجات بقاعات الصرف – التعليم ما قبل الجامعى – التعليم العالى (عدد خاص)	يوليو 2004	د.زينات محمد طباله
182	تحديد الاحتياجات بقطاعى الصرف الصحى والطرق والكبارى لمواجهة العشوائيات (عدد خاص)	يوليو 2004	د.محرم الحداد
183	خصائص ومتغيرات السوق المصرى _ دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الأول " الإطار النظرى والتحليلى "	يناير 2005	د.محرم الحداد
184	خصائص ومتغيرات السوق المصرى (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية) الجزء الثانى: الإطار التطبيقى " سوق الخدمات التعليمية – سوق الخدمات السياحة – سوق البرمجيات"	يناير 2005	د.محرم الحداد
185	خصائص ومتغيرات السوق المصرى (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الثالث: الإطار التطبيقى " يوق الأدوية – سوق السلع الغذائية والزراعية – سوق حديد التسليح والأسمنت"	يناير 2005	د.محرم الحداد
186	الملكية الفكرية والتنمية فى مصر	أغسطس2005	د. لطف الله امام صالح
187	تقدير الطلب على العمالة – قوة العمل – البطالة فى ظل سيناريوهات بديلة	يونية 2006	د.عبد الحميد سامى القصاص

188	الحاسبات الإقليمية كمدخل للامركزية المالية	يونية 2006	د.علا سليمان الحكيم
189	المعاشات والتأمينات فى جمهورية مصر العربية (الواقع وإمكانيات التطوير)	يونيه 2006	د.محمود عبد الحى
190	بعض القضايا المتصلة بالصادرات(دراسة حالة الصناعات الكيماوية)	يونيه 2006	د.فاديه محمد عبد السلام
191	مشروع تنمية جنوب الوادى " توشكى " بين الأهداف والإنجازات	يونية 2006	د.هدى صالح النمر
192	اللامركزية كمدخل لمواجهة بعض القضايا البيئية فى مصر (التوزيع الاقليمى للاستثمارات الحكومية وارتباطها ببعض قضايا البيئة)	يونية 2006	د.نفيسه ابو السعود
193	نحو تطبيق نظام الإدارة البيئية (الأيزو 14000) " على معهد التخطيط القومى" كنموذج لمؤسسة بحثية حكومية	يونية 2006	د.نفيسه ابو السعود
194	تكاليف تحقيق أهداف الألفية الثالثة بمصر	يونية 2006	د.محرم الحداد
195	السوق المصرية للغزل	يونية 2006	د.عبد القادر دياب
196	المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية	أغسطس 2007	د.سلوى مرسي محمد فهمي
197	استخدام أسلوب البرمجة الخطية والنقل فى البرمجة الرياضية لحل مشاكل الإنتاج والمخزون	أغسطس 2007	د.محمد محمد الكفراوي
198	تقييم موقف مصر فى بعض الاتفاقيات الثنائية	أغسطس 2007	د.اجلال راتب
199	التضخم فى مصر بحث فى أسباب التضخم ، وتقييم مؤشراته، وجدوى استهدافه مع أسلوب مقترح باتجاهاته	أغسطس2007	د.
200	سبل تنمية مصادر الإنتاج الحيوانى فى ضوء الآثار الناجمة عن مرض أنفلونزا الطيور فى مصر	أغسطس 2007	د. صادق رياض ابو العطا
201	مستقبل التنمية فى محافظات الحدود (مع التطبيق على سيناء)	أغسطس2007	د.فريد احمد عبد العال
202	سياسات إدارة الطاقة فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية	أغسطس2007	د.راجيه عابدين خير الله
203	جدوى إعادة هيكلة قطاع التأمين دراسة تحليلية ميدانية	أكتوبر 2007	د. محرم الحداد
204	حول تقدير الاحتياجات لأهم خدمات رعاية المسنين (بالتركيز على محافظة القاهرة)	أكتوبر 2007	د.عزه عمر الفندري
205	خدمات ما بعد البيع فى السوق المصرى (دراسة حالة للسلع الهندسية	أكتوبر 2007	د. محمد عبد الشفيع عيسى

	والكهربائية) (بالتطبيق على صناعة الأجهزة المنزلية وصناعة السيارات)		
206	العناقيد الصناعية والتحالفات الإستراتيجية لتدعيم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى جمهورية مصر العربية	فبراير 2008	د.ايمان احمد الشربيني
207	تقييم فاعلية الخطة الاستراتيجية القومية للسكان فى مصر	سبتمبر 2008	د. محمود ابراهيم فرج
208	الإسقاطات القومية للسكان فى مصر خلال الفترة (2006 – 2031)	سبتمبر 2008	د.فريال عبد القادر احمد
209	إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها فى تقييم أداء بعض قطاعات المرافق العامة فى مصر	سبتمبر 2008	د. محرم الحداد
210	الخصائص السكانية وانعكاساتها على القيم الاجتماعية	نوفمبر 2008	د.نادرة وهدان
211	التجارب التنموية فى كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين: الاستراتيجيات والسياسات - الدروس المستفاده	نوفمبر 2008	د.فاديه عبد السلام
212	مستوى المعيشة المفهوم والمؤشرات والمعلومات والتحليل دليل قياس وتحليل معيشة المصريين	نوفمبر 2008	د.ابراهيم العيسوي
213	أولويات زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه وسياسات وأدوات تنفيذها	فبراير 2009	د. عبد القادر دياب
214	السياسات الزراعية المستقبلية لمصر فى ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية	أغسطس 2009	د. نجوان سعد الدين عبد الوهاب
215	اتجاهات ومحددات الطلب على الإنجاب فى مصر (1988 – 2005)	أغسطس 2009	د. محمود ابراهيم فرج
216	آليات تحقيق اللامركزية فى تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم البرنامج السكانى فى مصر	أغسطس 2009	د. عبد الغنى محمد عبد الغنى
217	نظم الإنذار المبكر والإستعداد والوقاية لمواجهة بعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة	أكتوبر 2009	د. محرم الحداد
218	الشراكة بين الدولة والفاعلين الرئيسيين لتحفيز النمو والعدالة فى مصر	فبراير 2010	د.ايمان احمد الشربيني
219	التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فى خريطة المحافظات وآثارها على التنمية	فبراير 2010	د. سيد محمد عبد المقصود
220	بعض الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى " من الجوانب القطاعية والنوعية والدولية"	مارس 2010	د. محمد عبد الشفيع عيسى

221	الإسقاطات السكانية وأهم المعالم الديموجرافية على مستوى المحافظات فى مصر 2012 – 2032	يولية 2010	د.مجدي عبد القادر
222	المواءمة المهنية لخريجى التعليم الفنى الصناعى فى مصر " دراسة ميدانية "	يوليه 2010	د.دسوقى عبد الجليل
223	المشروعات القومية للتنمية الزراعية فى الأراضى الصحراوية	يوليه 2010	د. عبد القادر محمد دياب
224	نحو إصلاح نظم الحماية الاجتماعية فى مصر	سبتمبر2010	د.خضر عبد العظيم ابو قوره
225	متطلبات مواجهة الأخطار المحتملة على مصر نتيجة للتغير المناخى العالمى	أكتوبر 2010	د. محرم الحداد
226	آفاق النمو الاقتصادي فى مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية	يناير 2011	د.ابراهيم العيسوي
227	نحو مزيج أمثل للطاقة فى مصر"	يناير 2011	د. نفين كمال
228	مجتمع المعرفة وإدارة قطاع المعلومات والاتصالات فى مصر	أغسطس 2011	د. محرم الحداد
229	المدن الجديدة فى إعادة التوزيع الجغرافى للسكان فى مصر	أغسطس 2011	د.مجدي عبد القادر
230	تحقيق التنمية المستدامة فى ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات فى الفترة من عام 2000 حتى عام 2011/2010	أكتوبر 2011	د.اجلال راتب
231	تجديد علم الاقتصاد نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادى السائد وعرض لبعض مقاربات تطوير	يونيه 2012	د.ابراهيم العيسوي
232	مقتضيات واتجاهات تطوير استراتيجية التنمية فى مصر فى ضوء الدروس المستفاده من الفكر الاقتصادى ومن تجارب الدول فى مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية	يونيه 2012	د.ابراهيم العيسوي
233	تطوير جودة البيانات فى مصر	مارس 2012	د.اماني حلمى الريس
234	ملامح التغيرات الاجتماعية المعاصرة ومردوداتها على التنمية البشرية	يونيه 2012	د.وفاء احمد عبد الله
235	السوق المحلية للقمح ومنتجاته	يونيه 2012	د. عبد القادر محمد دياب
236	أثر تطبيق اللامركزية على تنمية المحافظات المصرية (بالتطبيق على قطاع التنمية المحلية)	يونيه 2012	د.فريد احمد عبد العال
237	إدارة الموارد الطبيعية فى ضوء استدامة البيئة والأهداف الإنمائية للألفية	يونيه 2012	د.نفيسه سيد ابو السعود
238	رؤية مستقبلية للأدوار المتوقعة للجهات الممولة للمشروعات متناهية الصغر	يونيه 2012	د. ايمان أحمد الشربينى

	والصغيرة والمتوسطة فى مصر فى ظل التغيرات الراهنة		
239	تطوير النظام القومى لإدارة الدولة بالمعلومات وتكنولوجياتها كركيزة أساسية لتنمية مصر	سبتمبر 2012	د. محرم الحداد
240	(الرؤية المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الخارجية ودوائر التعاون الاقتصادى المصرى فى ضوء المستجدات العالمية والإقليمية والمحلية)	سبتمبر 2012	د.اجلال راتب
241	المجتمع المدنى ومستقبل التنمية فى مصر	سبتمبر 2012	د.وفاء احمد عبد الله
242	التغيرات الهيكلية للقوة العمل على مستوى المحافظات فى مصر وآفاق المستقبل	سبتمبر 2012	د.مجدي عبد القادر
243	تطوير إستراتيجية التنمية الصناعية بمصر مع التركيز على قطاع الغزل	نوفمبر 2013	د. محرم الحداد
244	أثر المناطق الصناعية على تنمية المحافظات المصرية(بالتطبيق على محافظات إقليم قناة السويس)	نوفمبر 2013	د.فريد احمد عبد العال
245	نموذج رياضى احصائى للتنبؤ بالأحمال الكهربائية باستخدام الشبكات العصبية	نوفمبر 2013	د.محمد محمد ابو الفتوح الكفراوي
246	دور الجمعيات الأهلية فى دعم التعليم الأساسى " دراسة ميدانية"	نوفمبر 2013	د.دسوقى عبد الجليل
247	" دور السياسات المالية فى تحقيق النمو والعدالة فى مصر" مع التركيز على الضرائب والاستثمار العام	نوفمبر 2013	د.سهير ابو العينين
248	"بناء قواعد تصديرية صناعية للاقتصاد المصرى"	نوفمبر 2013	د.اجلال راتب
249	الصناعات التحويلية والتنمية المستدامة فى مصر	ديسمبر 2013	د. ممدوح فهمي الشرقاوى
250	الصناديق والحسابات الخاصة"فلسفة الإنشاء – الأسباب – جدواها ومستقبلها"	ديسمبر 2013	د.ايمان احمد الشربيني
251	الاقتصاد الأخضر ودورة فى التنمية المستدامة	فبراير 2014	د. حسام الدين نجاتى
252	إدارة الزراعة المصرية فى اطار التعيرات المحلية والدولية	فبراير 2014	د. عبد القادر محمد دياب
253	تفعيل العلاقات الاقتصادية المصرية مع دول مجموعة البريكس	ديسمبر 2014	د.اجلال راتب
254	التخطيط للتنمية المهنية للمعلمين فى مصر" معلم التعليم الأساسى نموذجا"	ديسمبر 2014	د.دسوقى عبد الجليل

255	استكشاف فرص النمو من خلال الخدمات اللوجستية بالتطبيق على الموانئ المصرية	ديسمبر 2014	د.منى عبد العال دسوقى
256	التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري بعد ثورة يناير 2011	يناير 2015	د.حنان رجائي عبد اللطيف
257	التدهور البيئى فى مصر منهج دليلى لتقدير تكاليف الضرر	ابريل 2015	د.محمد سمير مصطفى
258	بطاقة الأداء المتوازن كأداة لإعادة هندسة القطاع الحكومى فى مصر "دراسة حالة" " معهد التخطيط القومى"	مايو 2015	د.ايمان احمد الشربيني
259	تقييم الأهداف الإنمائية لما بعد 2015 فى سياق توجهات التنمية فى مصر	يوليو 2015	د. هدى صالح النمر
260	العلاقات الاقتصادية المصرية التركية بالتركيز على تقييم اتفاقية التجارة الحرة	أغسطس 2015	د. أجلال راتب
261	إطار لرؤية مستقبلية لاستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة فى مصر	أكتوبر 2015	د. نفين كمال
262	السوق المحلية للسلع الغذائية" جوانب القصور، والتطوير "	سبتمبر2014	د. عبد القادر محمد دياب
263	المرصد الحضرى لمدينة الأقصر محافظة الأقصر	ابريل 2016	د. سيد عبد المقصود
264	الطاقة المتجددة بين نتائج وإبتكارات البحث العلمى والتطبيق الميدانى فى الريف المصرى	إبريل 2016	د. عبد القادر محمد دياب
265	نحو تحسين أوضاع الأمن الغذائى والزراعة المستدامة والحد من الجوع والفقر فى مصر – سبل وآليات تحقيق الثانى من أهداف التنمية المستدامة– (2016 – 2030)	يوليو 2016	أ.د. هدى صالح النمر
266	التغيرات فى أسعار النفط وأثارها على الاقتصاد (العالمى والعربى والمصرى)	يوليو 2016	أ.د. حسن صالح
267	مستقبل التنمية فى المنطقة الجنوبية لمحافظة البحر الاحمر (الشلاتين وحلايب)	يوليو 2016	أ.د. منى دسوقى
268	نحو إطار متكامل لقياس ودراسة أثر أهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015 على أوضاع التنمية المستدامة فى مصر خلال الفترة 2015/ 2030	يوليو 2016	أ.د. ماجد خشبة
269	متطلبات تطوير الحاسبات القومية فى مصر	يوليو 2016	أ.د. سهير أبو العينين
270	آليات التنمية الاقليمية المتوازنة	أغسطس2016	أ.د. فريد عبد العال
271	تفاعلات المياه والمناخ والانسان فى مصر (اعادة التشكيل من أجل اقتصاد	أغسطس2016	أ.د سمير مصطفى

	متواصل)		
272	تفعيل استراتيجية الذكاء الاقتصادى على المستوى المؤسسى والقومى فى مصر	أغسطس2016	ا.د محرم الحداد
273	اشكالية المواطنة فى مصر – الحقوق والوجبات	أغسطس2016	د.دسوقى عبد الجليل
274	كفاءة الاستثمار العام فى مصر (المحددات والفرص وامكانيات التحسين)	سبتمبر2016	أ.د.أمل زكريا
275	الاجراءات الداعمة لاندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمى فى مصر	أكتوبر2016	ا.د.إيمان الشربينى
276	الادارة المتكاملة للمخلفات الصلبة ودورها فى دعم الاقتصاد القومى	يوليو2017	ا.د. نفيسة أبو السعود
277	متطلبات التحول لاقتصاد قائم على المعرفة فى مصر	يوليو2017	ا.د.علاء زهران
278	آليات وسبل اصلاح قطاع الأعمال العام فى جمهورية مصر العربية	يوليو2017	د. أحمد عاشور
279	سبل وآليات تحقيق أنماط الاستهلاك المستدام فى مصر	أغسطس2017	د.هدى صالح النمر
280	الخيارات الاستراتيجية لاصلاح منظومة التعليم ما قبل الجامعى فى مصر	أغسطس2017	ا.د. دسوقى عبد الجليل
281	المسئولية المجتمعية للشركات ودورها فى تحقيق التنمية المحلية فى مصر	سبتمبر2017	د.حنان رجائى عبد اللطيف
282	تنمية وترشيد استخدامات المياه فى مصر	سبتمبر2017	ا.د عبد القادر دياب
283	اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية وآثارها على الاقتصادات الافريقية عموما والاقتصاد المصرى خصوصا	سبتمبر 2017	أ.د محمد عبد الشفيع
284	دراسة مدى تطبيق الحوكمة على الإنتاج والإستهلاك المستدام للموارد الطبيعية فى مصر	أكتوبر2017	ا.د حسام نجاتى
285	ص ناعة الرخام فى مصر "الواقع والمأمول" بالتطبيق على المنطقة الصناعية بشق الثعبان	ديسمبر2017	ا. د إيمان أحمد الشوْبينى
286	تطوير منظومة التعليم العالى فى مصر	ديسمبر 2017	د.محرم صالح الحداد
287	الطاقة المحتملة للصحارى المصرية بين تخمة الوادى وقحالة البيئة	ديسمبر2017	د.محمد سمير مصطفى
288	نحو تحسين أنماط الانتاج المستدام بقطاع الزراعة فى مصر	يونيو2018	ا.د هدى صالح النمر
289	مبادرة الحزام والطريق وانعكساتها المستقبلية الاقتصادية والسياسية على مصر	يونيو2018	ا.د محمد ماجد خشبة

290	دراسة تحليلية لموقع مصر فى التجارة البينية بين الدول العربية باستخدام تحليل الشبكات	يونيو2018	ا.د أمانى حلمى الريس
291	سعر الصرف وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية فى مصر	يوليو2018	ا.د فادية عبد السلام
292	التغير الهيكلى لقطاع المعلومات فى مصر (بالتركيز على العمالة)	يوليو 2018	ا.د محرم الحداد
293	التأمين وادارة المخاطر فى الزراعة المصرية	يوليو 2018	ا.د سمير عريقات
294	اهمية المشكلات النفسية والاجتماعية لدى الشباب المصرى 18-35 سنة - دراسة تطبيقية على محافظة القاهرة	أغسطس2018	د. دسوقى عبد الجليل
295	التعاون المصرى الافريقى فى مجال استئجار الأراضى والتصنيع الغذائى	سبتمبر2018	د. سمير مصطفى
296	لا مركزية الادارة البيئية فى مصر وسبل دعمها	سبتمبر2018	د.نفيسة أبو السعود
297	تقييم السياسات النقدية المصرية منذ عام 2003مع اهتمام خاص بدورها فى مساندة أهداف خطط التنمية	سبتمبر2018	د.حجازى عبد الحميد الجزار
298	الممارسات الاحتكارية فى أسواق السلع الغذائية الأساسية فى مصر	أكتوبر 2018	د. عبد القادر دياب
299	سياسات تنمية الصادرات فى مصر فى ضوء المستجدات الاقليمية والعالمية	أكتوبر 2018	د. نجلاء علام
300	تفعيل منظومة جودة التصدير فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر بالتطبيق على قطاع المنسوجات	ديسمبر 2018	د. إيمان الشربينى
301	دور العناقيد الصناعية فى تنمية القدرة التنافسية لصناعة الأثاث فى مصر – بالتطبيق على محافظة دمياط	فبراير2019	د. محمد حسن توفيق
302	سياحة التراث الثقافى المستدامة مع التطبيق على القاهرة التاريخية	يونيو 2019	د. سلوى محمد مرسى
303	تطور منهجية جداول المدخلات والمخرجات ومقتضيات تفعيل استخدامها فى مصر	يوليو 2019	د. حجازى عبد الحميد الجزار
304	مستقبل القطن المصرى فى سياق استراتيجية التنمية الزراعية فى مصر	يوليو 2019	د. سعد طه علام
305	التغير الهيكلى لقطاع المعلومات فى مصر بالنركيز على الصادرات	أغسطس2019	د. محرم الحداد
306	منافع وأعباء التمويل الخارجى فى مصر	أغسطس2019	د. فلدية عبد السلام
307	نحو منهجيه لقياس المؤشرات وتصور متكامل لنمذجة السيناريوهات البديلة لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 – حالة مصر	أغسطس2019	أ.د عبد الحميد القصاص
308	تطوير التعليم الأساسى فى مصر فى ضوء الاتجاهات التربوية الحديثة	سبتمبر 2019	د. دسوقى عبد الجليل
309	النمو السكانى والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية فى مصر خلال 2006-2017	سبتمبر 2019	د. عزت زيان

Abstract

The main objective of the study is to monitor population growth and socio-economic and urban changes to determine the levels, patterns and trends of population, social, economic and housing conditions during the period 2006-2017. The study adopted the descriptive analytical method and the cartographic method. The study consists of four chapters dealing with population, social, economic and urban conditions, respectively. The study relied on census data, the latest of which was in 2017, in addition to other data sources as needed.

Conclusions: Egypt's population increased from 72.7 to 94.8 million between 2006 and 2017. The annual population growth rate increased from 2.04% for the period 1996-2006 to 2.56% for the period 2006-2017. The population is still concentrated in the valley and the Delta, and the inhabited area is still only 7.7%. Cairo accounted for the largest share of the population in 2017 (10.1%). The illiteracy rate at the national level decreased during the study period from about 30% to about 26%. The intensity of public primary education classes increased from 44 students to 48 students. The intensity of preparatory public education classes increased from 39 students to 44 students. Public spending on pre-university education dcreased from 2.8% to 2.5% of GDP. The rate of beds fell from 21 beds per 10,000 citizens to about 13.4 beds per 10,000 citizens. The rate of medical doctors rose from 7.3 per 10,000 citizens to 13.2 per 10,000 citizens. The poverty rate increased from 19.6% in 2004/05 to 27.8% in 2015. Extreme poverty increased from 3.6% in 2004/05 to 5.3% in 2015. The number of unemployed rose from 2.18 million to 3.46 million. The unemployment rate rose from 9.1% to 11.8%. The male unemployment rate increased from 5.9% to 8.2%, and the female unemployment rate from 19.4% to 23.1%. The urban unemployment rate rose from 12.2% to 14.5% and the rural unemployment rate from 6.9% to 9.8%.

The illiteracy rate of the labor force decreased from 28.9% to 18.2%. The percentage of those holding an intermediate or technical qualification increased from 32.9% to 34.7%. The percentage of those with an intermediate and undergraduate qualification increased from 8% to 13.5%. The percentage of those with university and higher university qualifications increased from 16.9% to 19.2%. The share of the agriculture, hunting and animal husbandry sector among the employed decreased from 32% to 25%.

The share of the extractive and manufacturing industries in the total employment increased slightly from 11% to 12%. The share of different service activities among the total number of employees increased from 57% to 63%. Between 2006 and 2017, households' access to the sewage network increased from 46.6% to 55.9%. Rural areas, especially in the border governorates, suffer from low rates of household connection to the water and sewage networks.

Recommendations: A sound policy to redistribute population to desert areas outside the Nile Valley and Delta is to be adopted. Also recommended is to revitalize the project of Villages of the Desert Hinterlands". National labor-intensive employment programs are highly recommended. Urgently recommended is to control random urban growth; develop integrated and sustainable urban planning policies; develop urban planning projects for cities, towns and villages; and raise efficiency of urban communities. Develop an integrated urban policy to achieve sustainable urban development through the redistribution of the population and the improvement of the existing urban environment. The need to develop urban development plans and urban areas for Egyptian villages and cities.

Key Words: Population Growth, Population & Development, Population Policies, Socio-Economic Development, Regional Differentials, Urban Development

رقم الإيداع: ٢٠١٩/٢٥٤١٨

ISBN:978-977-6641-52-5

Arab Republic of Egypt
Institute of National Planning

A Series of Planning and Development Issues

Population Growth and Socio-Economic and Urban Changes, Egypt, 2006- 2017

No: (309) – September 2019